



المركز الجامعي نور البشير



معهد العلوم الإقتصادية التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الإقتصادية

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص: إقتصاد كمي

الموضوع:

## أثر تغيرات أسعار البترول على سعر الصرف في الجزائر

تحت اشراف:

د / قصابي شعبان

من اعداد الطلبة:

ريزوقة محمد الأمين

زيدوري طه

نوقشت وأجيزت علناً بتاريخ : 06/2023....

أمام أعضاء لجنة المناقشة:

| الاسم و اللقب | الرتبة العلمية | الجامعة                   | الصفة         |
|---------------|----------------|---------------------------|---------------|
|               |                | المركز الجامعي نور البشير |               |
| د.قصابي شعبان | أستاذ محاضر    | المركز الجامعي نور البشير | مشرفا و مقررا |
|               |                | المركز الجامعي نور البشير |               |

السنة الجامعية: 2023/2022

## كلمة شكر وتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على عبده ورسوله المبعوث رحمة للعالمين وعلى آله وصحبه أجمعين؛ وبعد: بادئ أشكر رب العباد العلي القدير شكرا جزيلًا طيبًا مباركًا فيه الذي أنارنا بالعلم وزيننا بالحلم، وأكرمنا بالتقوى، وأنعم علينا بالعافية، وأنار طريقنا ويسر ووفق وأعان في إتمام هذه الدراسة وتقديمها على الشكل الذي هي عليه اليوم؛ فله الحمد وشكر وهو الرحمان المستعان.

وعرفانا بالدعم الذي قدم لنا حتى يخرج هذا العمل إلى النور فإن قلت شكرًا فشكري لن يوفيك حقلك، حقًا سعت فكأن السعي مشكورًا فشكرًا على مساعداتك الدائمة معنا وزادك الله دوماً علمًا ومعرفة وانفع بكم البشرية بأكملها للأستاذ قصابي شعبان. حيث توجيهاته ونصائحه القيمة ظاهرة في أكثر من موقع من صفحات هذه الرسالة. كما أتقدم بالامتنان والعرفان للأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على تفضلهم لمناقشة هذه الرسالة ليسهموا في انجازها وخروجها الى النور.

ولايفوتني توجيه الشكر والتقدير لكافة الأساتذة الكرام أعضاء الهيئة التدريسية في معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير المركز الجامعي نور البشير وأخص بالذكر الأستاذة الماطر قصابي شعبان وكل الإداريين و العاملين في الجامعة على حسن المعاملة وطيبها في انجاز هذا الجهد سواء بالتشجيع أو المساندة وأتقدم بالشكر إلى الوالدة التي كانت السند لاستكمال هذا العمل كما لايفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل الى كل من ساهم في انجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد الى كل هؤلاء أقول شكرًا.

## الماء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والحمد لله الذي هدانا لهذا والصلاة والسلام على رسول الله الكريم،

أما بعد إلى جدتي الغالية ..... من أفنت عمرها في تربيتي وخدمتي.

إلى خالي الوفي أدامك الله عزاً وفخراً واعتز وافتنخر به في كل مكان وزمان.

إلى أُمي الحبيبة . إلى أبي الرجل المثالي أطال الله في عمرهما ليظل عوناً لي.

إلى جدي ... الذي فارقنا بجسده، ولكن روحه ما زالت تُرْفرف في سماء حياتي.....

إلى جموع الأهل والأصدقاء الى من تقاسم معي هذا العمل المتواضع زيدوري طه إلى كل من ساعدني وساهم في

إتمام هذا العمل وشجعني سواء من بعيد أو قريب على حد سواء، إلى كل من سجدت جبهته لله وحده

\*ريزوة محمد الأمين\*

## المداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والحمد لله الذي هدانا لهذا والصلاة والسلام على رسول الله الكريم،  
أما بعد إلى أبي العطوف.... قدوتي، ومثلي الأعلى في الحياة فهو من علّمني كيف أعيش بكرامة وشموخ.  
إلى أمي الحنونة..... لا أجد كلمات يمكن أن تمنحها حقها، فهي ملحمة الحب وفرحة العمر، ومثال التفاني  
والعطاء.

إلى جدتي... رحمها الله التي كانت تتمنا دائما أن تتعرف عينيها على رؤيتي في مثل هذا اليوم  
إلى إخوتي.... سندي وعضدي ومشاطري أفراحي وأحزاني إلى جميع الأخلاء  
إلى من تقاسم معي هذا العمل المتواضع ريزوقة محمد الأمين إلى كل من ساعدني وساهم في إتمام هذا العمل  
وشجعني سواء من بعيد أو قريب على حد سواء، إلى كل من سجدت جبهته لله وحده

\*زيروري طه\*

# فهرس المحتويات

## فهرس المحتويات

| الصفحة | المحتوى                                                                                     |
|--------|---------------------------------------------------------------------------------------------|
| I      | الملخص                                                                                      |
| I      | قائمة الجداول و الأشكال                                                                     |
| أ-ت    | المقدمة                                                                                     |
| 01     | <b>الفصل الأول : مدخل إلى إقتصاد البترول</b>                                                |
| 03     | المبحث الأول : عموميات حول البترول                                                          |
| 03     | المطلب الأول : ماهية البترول                                                                |
| 07     | المطلب الثاني : خصائصه العامة و أنواع إحتياجاته                                             |
| 10     | المطلب الثالث : الصناعة البترولية                                                           |
| 13     | المبحث الثاني : الأسواق البترولية                                                           |
| 13     | المطلب الأول : ماهية السوق البترولية                                                        |
| 15     | المطلب الثاني : هيكل السوق البترولية                                                        |
| 19     | المطلب الثالث : الفاعلون في السوق البترولي                                                  |
| 22     | المبحث الثالث : الأسعار البترولية و عوامل تحديدها                                           |
| 22     | المطلب الأول : تعريف السعر وأنواعه                                                          |
| 23     | المطلب الثاني : تسعير البترول وتطوره في الجزائر                                             |
| 32     | المطلب الثالث : تقلبات أسعار البترول                                                        |
| 40     | <b>الفصل الثاني : اقتصاديات سعر الصرف</b>                                                   |
| 42     | المبحث الأول : مفاهيم أساسية حول سعر الصرف                                                  |
| 42     | المطلب الأول : ماهية سعر الصرف                                                              |
| 48     | المطلب الثاني : ماهية سوق الصرف                                                             |
| 53     | المطلب الثالث : مخاطر سعر الصرف                                                             |
| 60     | المبحث الثاني : أساسيات سعر الصرف                                                           |
| 60     | المطلب الأول : نظريات سعر الصرف                                                             |
| 64     | المطلب الثاني : أنظمة سعر الصرف                                                             |
| 71     | المطلب الثالث : سياسات سعر الصرف                                                            |
| 74     | المبحث الثالث : تطور سعر صرف الدينار الجزائري                                               |
| 74     | المطلب الأول : أنظمة سعر صرف الدينار الجزائري                                               |
| 79     | المطلب الثاني : سياسة سعر الصرف في الجزائر                                                  |
| 84     | المطلب الثالث : العوامل المؤثرة على سعر صرف الدينار الجزائري                                |
| 93     | <b>الفصل الثالث : دراسة قياسية لأثر تغيرات أسعار البترول على سعر في الجزائر</b>             |
| 95     | المبحث الأول : الدراسات السابقة والمتغيرات المعتمدة في الدراسة                              |
| 95     | المطلب الأول : الدراسات السابقة                                                             |
| 97     | المطلب الثاني : التعريف بالمتغيرات المعتمدة في الدراسة                                      |
| 104    | المبحث الثاني : أساسيات النمذجة القياسية بواسطة نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع "ARDL" |

|          |                                                                                                                                                           |
|----------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| 104      | المطلب الأول : استقرار السلاسل الزمنية                                                                                                                    |
| 106      | المطلب الثاني : التكامل المشترك                                                                                                                           |
| 108      | المطلب الثالث : منهجية التكامل المشترك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع "ARDL"                                                               |
| 112      | المبحث الثالث: قياس أثر تقلبات أسعار النفط على سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (1990-2022) بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع "ARDL" |
| 112      | المطلب الأول : نموذج الدراسة                                                                                                                              |
| 113      | المطلب الثاني : عرض نتائج نموذج الدراسة                                                                                                                   |
| 120      | المطلب الثالث : تحليل نتائج النموذج                                                                                                                       |
| 127-124  | الخاتمة                                                                                                                                                   |
| 139- 128 | قائمة المراجع                                                                                                                                             |
| 147-140  | قائمة الملاحق                                                                                                                                             |

## الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر تغيرات أسعار البترول على سعر صرف في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)، مع إظهار مختلف مراحل التطور التي مرت بها أسعار البترول و سعر الصرف في الجزائر، وتم قياس أثر انعكاس التقلبات باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية بين أسعار البترول و سعر الصرف بالجزائري في الأجلين القصير والطويل، إضافة إلى وجود علاقة سببية بين سعر البترول وسعر الصرف في اتجاه واحد، وان النموذج لا يعاني من المشاكل الاقتصادية والإحصائية والقياسية، مع ثبات المقدرات عبر الزمن ما يفسر استقرار معادلة سعر الصرف بالجزائري خلال فترة الدراسة.

## Abstract:

This study aims to measure The impact of oil prices fluctuations on Exchange Rate in Algeria during the period from 1990 to 2022, whit showing the different stages that passed by the oil prices and the exchange rate in Algeria. The impact of fluctuations was measured using Autoregressive-Distributed Lag Model ARDL.

The study concluded that there was an equilibrium relationship between the oil prices and the exchange rate in Algeria in the short and long term. In addition to the existence of a causal relationship between the oil price and the exchange rate in one direction, and that the model does not suffer from economical, statistical and record problems, with the stability of capabilities over time, which explains the stability of the Algerian Equalizing the exchange rate during the study period.

# فهرس الجداول و الأشكال

## قائمة الجداول والأشكال

### أولاً: قائمة الجداول

| الرقم | عنوان الجدول                                                    | الصفحة  |
|-------|-----------------------------------------------------------------|---------|
| 01-01 | الإحتياطيات المؤكدة من النفط الخام في العالم للفترة (2012-2018) | 09      |
| 02-01 | تطورات أسعار البترول خلال الفترة 1990 - 2022                    | 30-31   |
| 01-03 | عند مستوى معنوية 5% ADF اختبارات الاستقرار باستعمال اختبار      | 115     |
| 02-03 | اختبار عدد التأخيرات                                            | 116     |
| 03-03 | نتائج تقدير اختبار الحدود test Bound                            | 117     |
| 04-03 | نتائج تقدير نموذج ARDL                                          | 118-119 |
| 05-03 | نتائج تقدير منهجية معمل تصحيح الخطأ                             | 119     |
| 06-03 | اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء باستعمال (LM Test)           | 120     |
| 07-03 | نتائج تقدير اختبار ثبات التباين                                 | 120     |

### ثانياً: قائمة الأشكال

| الرقم | عنوان الشكل                                                          | الصفحة |
|-------|----------------------------------------------------------------------|--------|
| 01-01 | مراحل تكون البترول عضويا                                             | 07     |
| 02-01 | يوضح تأثير أسعار البترول مع مجموعة من الأحداث الجيوسياسية الإقتصادية | 26     |
| 03-01 | أثر انخفاض أسعار البترول على اقتصاديات الدول المنتجة له              | 36     |
| 01-02 | أثر ارتفاع أسعار البترول على سعر صرف الدينار الجزائري                | 86     |
| 02-02 | تطور احتياطات الصرف الأجنبية                                         | 87     |
| 03-02 | تطور حجم المديونية الخارجية                                          | 88     |
| 04-02 | تطور الإنفاق الحكومي                                                 | 89     |
| 05-02 | تطور الميزان التجاري                                                 | 90     |
| 01-03 | تطورات سعر الصرف الفعلي الحقيقي                                      | 97     |
| 02-03 | تطورات أسعار النفط الخام                                             | 99     |
| 03-03 | تطورات الناتج الداخلي الخام                                          | 100    |
| 04-03 | تطورات إجمالي الاحتياطيات بما فيه الذهب                              | 101    |
| 05-03 | تطورات الصادرات خارج المحروقات                                       | 102    |
| 06-03 | تطورات الإنفاق الحكومي                                               | 103    |
| 07-03 | تصنيف تغيرات أسعار البترول وسعر صرف الدينار الجزائري 1990-2022       | 114    |
| 08-03 | اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر                         | 121    |

# المقدمة

## إشكالية الدراسة:

إن إهتمام جميع دول العالم بالموارد الإقتصادية والطبيعية ساهم بالعديد من التغييرات على مستوى العلاقات الدولية ، وذلك نتيجة للتطورات التي شهدتها الإقتصاد العالمي سواء فيما يتعلق بالعملة والثورة التكنولوجية من جهة ، أو من حيث التحولات السياسية من جهة أخرى كالأزمات الدولية والحروب ، لذلك فقد اعتبر البترول احد ابرز موارد الطاقة في العالم بالنظر للخصائص والمزايا التي يتمتع بها مقارنة مع مصادر الطاقة الأخرى كالغاز والفحم والطاقة النووية أو بالطاقات المتجددة كالطاقة الشمسية والطاقة الهوائية والطاقة المائية وغيرها من الطاقات.

وقد أرتبط منذ أكتشافه و تجارته بالدولار الأمريكي وأصبح هو العملة الرئيسية التي يباع بها البترول في الأسواق العالمية ،وقد أدت هذه الأهمية النسبية للبترول في الإقتصاد العالمي إلى أن تكون أسعاره محل إهتمام سواء في كيفية تحديدها أو في تأثير القوى الفاعلة على تلك الأسعار، مما جعلها تتميز بالتقلب وعدم الثبات ، لأنه يصبح لزاما على الدول الطالبة للبترول تسديد قيمة البترول بالدولار الأمريكي وهذا يجعلها تتوجه إلى سوق سعر الصرف لشراء الدولار الأمريكي مقابل طرح عملاتها المختلفة هذا من جهة ، ومن الجهة الأخرى على الدول المنتجة للبترول و المصدرة له أن تقوم بعملية التحويل للدولار الأمريكي إلى عملتها المحلية وهو الأمر الذي يمكن أن يحملها مخاطر وتكاليف عملية التحويل هذه بين العملات في سوق سعر الصرف .

نتج عن الأهمية الإستراتيجية التي يتمتع بها البترول في العالم آثار اقتصادية تختلف باختلاف سلوك السعر في السوق النفطية، حيث أن ارتفاع أو انخفاض أسعار البترول يشكل خطرا حقيقيا على النمو الاقتصادي لكثير من دول العالم عامة والجزائر خاصة لأنه يعتبر الركيزة الأساسية لاقتصاد البلاد، حوالي 60% من الميزانية العامة، و 30% من الناتج الإجمالي المحلي و 95% من إجمالي الصادرات، حيث يؤدي هذا التذبذب وعدم الاستقرار في أسعار البترول إلى التأثير على حجم العائدات النفطية وبالتالي الإيرادات المالية للميزانية العامة، حيث أن الميزانية العامة للجزائر تعتبر المرآة العاكسة للمالية العامة للدولة، وللحياة الاقتصادية والاجتماعية في مجتمعاتنا، لذلك أصبح الإقتصاد الجزائري عرضة للعديد من تقلبات أسعار البترول في السوق العالمية لأن ميزانية الدولة في الجزائر حساسة للصدمات الخارجية التي تأتي من تقلب أسعار البترول سواء كانت هذه الصدمات سلبية بانخفاض أسعار المحروقات أو ايجابية بارتفاع أسعارها.

وعلى ضوء ما سبق تكمن إشكالية الدراسة في:

### ماهو أثر تغيرات أسعار البترول على سعر صرف في الجزائر ؟

ولمحاولة الإجابة عن هذه الإشكالية نستعين ببعض التساؤلات المدعمة للموضوع والتي هي كالتالي:

- ما هي العوامل الرئيسية المحددة لأسعار البترول؟
- ما هي العوامل المؤثرة في سعر صرف الدينار الجزائري؟

- ماهو أثر تقلبات أسعار البترول على سعر صرف الدينار الجزائري؟
- هل لتقلبات أسعار البترول و سعر الصرف تأثير متبادل أم أنه يوجد تأثير أحادي الاتجاه لأحد المتغيرين على الآخر؟

**فرضيات البحث:** انطلاقا من التساؤلات السابقة ومن اجل الإجابة عنها تقترح الفرضيات التالية:

- تتمثل محددات اسعار البترول في العرض و الطلب العالميين على البترول.
- بحكم أن الحكومة هي التي تتحكم في اتجاه سعر صرف الدينار الجزائري وذلك على الرغم من التصريح بأنه قد تم تعويم الدينار الجزائري وأن قيمته تحدد في السوق هذا من ناحية، وبما أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد نفطي من ناحية هم أخرى، فإن أهم المتغيرات تأثيراً على اتجاه سعر صرف الدينار الجزائري هي : أسعار النفط والسوق الموازي؛
- هناك علاقة بين أسعار البترول و سعر الصرف الدينار الجزائري غير أن هذه العلاقة ذات تأثير أحادي .

**أهمية الدراسة:** تكمن أهمية دراستنا لكل من أسعار النفط والميزانية العامة للدولة :

- ✓ يندرج موضوع البحث في إطار المواضيع المتجددة نسبيا، والتي تدور حولها نقاشات مستفيضة باستمرار خاصة بعد الإرتفاع غير المسبوق لإسعار البترول بعد الأزمة الروسية الأوكرانية.
- ✓ لاعتبارهما من أهم المتغيرات التي تؤثر على النمو الاقتصادي للدولة.
- ✓ الإشارة إلى أن البترول مورد غير متجدد ولا تستطيع الجزائر التحكم في عملة تسعيرها ولا اتجاه سعرها، لذلك حتى تحسن من قيمة الدينار أو تحافظ على استقراره عليها أن تتوجه إلى المصادر البديلة والقطاعات التي تستطيع فيها فرض عملتها؛

**أهداف الدراسة:** نهدف من خلال دراستنا لهذا الموضوع إلى:

- ✓ تحديد العوامل المؤثرة في أسعار البترول و العوامل التي تؤثر في سعر صرف الدينار الجزائري.
- ✓ معرفة طبيعة العلاقة التي تربط بين أسعار البترول وسعر صرف الدينار الجزائري مع تحديد درجة تأثير تغيرات أسعار النفط على سعر صرف الدينار الجزائري.
- ✓ محاولة إسقاط صحة النظرية الاقتصادية على واقع الاقتصاد الجزائري من خلال الاعتماد على الدراسة القياسية.

**المنهج المستخدم:** لاختبار هذه الفرضيات والإجابة على الإشكالية السابقة اعتمدنا على المنهج الوصفي و التحليلي كونه المناسب للجانِب النظري الذي يلخص موضوع البترول وكل ما له صلة بتسعيره وأسباب تقلب أسعاره من جهة، ومن جهة ثانية للتعريف بماهية سعر الصرف وأهم العناصر المرتبطة به ثم سرد تاريخ سعر صرف الدينار الجزائري منذ تأسيسه إلى غاية اليوم مع محاولة تحديد أهم العوامل التي تؤثر على سعر صرف الدينار الجزائري؛ ثم استخدمنا الأسلوب التحليلي لتحليل مسار كل من أسعار النفط وسعر صرف الدينار الجزائري مع المتغيرات الأخرى المدرجة في الدراسة ومحاولة عرض أهم التطورات التي شهدا هذه

المتغيرات ككل خلال فترة الدراسة؛ لنختتم في الأخير بالأسلوب القياسي الكمي الذي يساعدنا على قياس أثر تقلبات أسعار النفط على سعر صرف الدينار الجزائري معتمدين في ذلك على برامج معلوماتية و تم الاستعانة ببرنامجين (Excel , Eviews) مع الاعتماد أيضا على بعض التقارير المنشورة من مختلف الجهات الرسمية للحصول على بيانات لمتغيرات الدراسة (الديوان الوطني للإحصائيات، البنك الدولي).

**حدود الدراسة:** للإجابة على التساؤلات الموضوعية وللوصول إلى الأهداف المرغوبة بدقة وموضوعية تم إنجاز هذا البحث ضمن الحدود التالية:

**الحد الموضوعي:** يتمثل في تحديد أثر تغيرات أسعار البترول على سعر الصرف في الجزائر.

**الحد المكاني:** اخترنا أن تكون دراستنا التطبيقية لهذا الموضوع في الجزائر.

**الحد الزمني:** تمتد فترة دراستنا لهذا الموضوع ما بين (1990 – 2022 )

**هيكل البحث:**

قسمت هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول، فصلين نظريين وفصل تطبيقي. حيث سيتم التطرق في الفصل الأول إلى عموميات حول أسعار و الأسواق العالمية للبترول، حيث سنتناول مجموعة من المباحث ، المبحث الأول انفراد بعرض أهم العناصر التي توضح مادة البترول من الجوانب النظرية؛ والمبحث الثاني خصص لدراسة أسواق البترول والهيئات المسيطرة عليها؛ وأما المبحث الثالث فجاء للتعريف بأسعار البترول وتحديد طريقة تسعير البترول ومسببات التقلب في أسعاره.

أما بالنسبة للفصل الثاني والذي كان تحت عنوان اقتصاد أسعار الصرف ، حيث خصص المبحث الأول منه لماهية سعر الصرف ، بينما تناول المبحث الثاني النظريات التي تحدد سعر الصرف المناسب لكل عملة مع باقي العملات الأخرى ومختلف النظم التي مر بها العالم لضبط سعر الصرف بين الدول والسياسات المتبعة، بينما المبحث الثالث فقد خصص لدراسة المراحل التي مر بها سعر صرف الدينار الجزائري منذ الاستقلال إلى غاية اليوم وتحديد العوامل التي تؤثر فيه.

الفصل الأول :

مدخل إلى إقتصاد

البترو

## تمهيد :

يعتبر البترول القلب النابض للإقتصاد العالمي الحديث فهو المصدر الأول والأساسي للطاقة، حيث تطورت وتوسعت استخداماته واكتسب مكانة هامة في القرن العشرين، حيث أصبح يلعب دورا هاما في الحياة البشرية في حالات السلم و تزداد هذه الأهمية في أوقات الأزمات، مما جعله أكثر سلعة إستراتيجية في هذا العصر .

ولذلك أصبحت الدول تعتمد سياستها تبعا لحاجتها له، لهذا كان من الضروري دراسة السوق البترولية و معرفة الأطراف الفاعلة فيها و التطرق لتطورات الأسعار و التسعير البترولي التي عرفت بدورها تغيرات عبر الزمن أثرت من مجرى اتجاهها وعلى استقرار الأسواق البترولية في نفس الوقت، و محاولة التعرف على مجموعة العوامل التي تدخلت في السوق البترولية بغرض التأثير على حجم العرض والطلب على البترول .

نتناول في هذا الفصل عموميات حول البترول ومن أجل الإلمام بكافة المعلومات المذكورة أعلاه خصصنا لهذا الفصل 3 مباحث :

**المبحث الأول : عموميات حول البترول.**

**المبحث الثاني : الأسواق البترولية.**

**المبحث الثالث: الأسعار البترولية و عوامل تحديدها.**

### المبحث الأول: عموميات حول البترول

إن إقتصاديات الدول الحديثة بكل جوانبها و قطاعاتها تعتمد على مصادر الطاقة، فالبترول يعتبر القطعة الأساسية و المحرك الرئيسي للتقدم الصناعي بصفة خاصة و الإقتصادي بصفة عامة ، و مصطلح البترول ليس سائدا في كل الأوساط سواء عربيا أو دوليا ، فالبلدان الغربية تعتمد مصطلح بترول لأن أصلها لاتيني ، بينما أوروبا الشرقية ذات الأصول السلافية تعتمد كلمة نفط ، و عربيا من المحيط إلى الخليج منقسمون في إستخدامها رغم أنهما ( بترول ، نفط ) يعنيان نفس الشيء.

ولذلك سنحاول من خلال هذا المبحث علاقة بحياة الإنسان لتحقيق الرفاهية والتقدم للمجتمعات من جهة معرفة طبيعة وأصل هذا المورد و نشأته وكيف يتم البحث عنه ومراحل صناعته .

### المطلب الأول : ماهية البترول

إن من أهم الاكتشافات التي توصل إليها الإنسان هو البترول أو كما يطلق عليه الذهب الأسود وقد برزت مكانته في الإقتصاد العالمي حيث يمثل المصدر الأساسي للتنمية الاقتصادية. و أمام تزايد إحتياجات الدول لهذا المورد الناضب من جهة و شح المصادر البديلة أو تكاليفها الباهضة من جهة أخرى، أصبح للبترول دورا رياديا في مسرح الطاقة الدولية و أصبح لهذا المورد دورا يصل حتى في تأثيره على المتغيرات الإقتصادية العالمية.<sup>1</sup>

**أولا: مفهوم البترول (النفط) :** أوجدت العديد من التعاريف من أجل توضيح مصطلح البترول الذي حير العالم عن ماهيته وكيف نشأ، البترول أو "النفط" Petroleum وهي كلمة من أصل لاتيني و التي هي مصطلح مركب من كلمتين "Petra" و "oleum"، تعني كلمة "Petra" الصخر أما كلمة "oleum" فهي تعني الزيت، و بدمج الكلمتين تصبح بترول و التي تعني زيت الصخر، و البترول مادة بسيطة و مركبة في ذات الوقت فهو بسيط من حيث أنه يتكون كيميائيا من عنصرين هما الهيدروجين و الكربون ، و هو مركب من حيث اختلاف خصائص مشتقة باختلاف التركيب الجزيئي لكل منها، فكل مادة تتكون من جزيئات هي وحدات تركيبها الأساسية، وتحدد خصائص المادة بعدد ونوع الذرات التي تتحد و تكون جزيئاتها وبعدها و نوع الروابط التي تساهم في هذا الاتحاد فتنتج عنها في كل حالة منتج نفطي ذو خصائص تختلف عن منتجات أخرى.<sup>2</sup>

وبالعودة إلى موضوعنا ألا وهو تحديد مفهوم البترول فنشير إلى أنه توجد هناك عدة تعاريف التي سنذكر من بينها ما يلي:

✓ يعرف البترول بأنه: "مادة دهنية سائلة قابلة للاشتعال تتميز برائحة خاصة<sup>3</sup> وذات لزوجة مختلفة حسب نوعية كثافتها التي تتحدد نسبةً إلى ذرات الهيدروجين و الكربون المتواجدة فيه، ويتنوع لونه بين الأسود المخضر إلى البني المصفر ... إلخ".<sup>1</sup>

<sup>1</sup> بلقلة ابراهيم، سياسات الحد من الآثار الإقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة إلى حالة الجزائر . أطروحة دكتوراه غ م ، تخصص نقود ومالية ، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2014-2015، ص09.

<sup>2</sup> حسن عبدالله ، البترول العربي " دراسة اقتصادية سياسية "، دار النهضة العربية، 2003 ص 01

<sup>3</sup> كمال عامر، الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مجمع أعمال الملتقى الدولي: "متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النامية في ظل اغيار أسعار المحروقات"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة-الجزائر، 29-30 نوفمبر، 2016، ص 04 .

✓ ويعرف كذلك بأنه: "منتوج أرضي يتكون جيولوجيًا عبر ملايين السنين قد يوجد في الطبقة العليا من القشرة الأرضية أو في باطنها، وهو عبارة عن خليط من المركبات العضوية تعتمد أساسًا على ذرتي الهيدروجين و الكربون التي تعرف باسم "الهيدروكربونات" و تتراوح نسبتها في النفط بين 50% - 90% إضافةً إلى مركبات أخرى (الآزوت، الفوسفات، الأكسجين، النيتروجين .. إلخ)، ويختلف مظهره وتركيبته ونقاوته باختلاف المكان الذي خرج منه".<sup>2</sup>

ومن خلال العرض السابق حول البترول نلاحظ أنه : "عبارة عن مورد طبيعي سائل قابل للاشتعال تكون من خليط معقد من الهيدروكربونات و غيرها من المركبات العضوية السائلة، يكون موجود في تشكيلات جيولوجية يستخرج على أعماق مختلفة من الأرض مع تميزه بلزوجة، نوعية ولون متفاوت لاختلاف مكوناته ونسب مركباته وحسب المنطقة التي أستخرج منها وهو من الخامات الطبيعية وعندما يستخرج يسمى بالنفط الخام".

### ثانيا: أصل و تاريخ نشأة البترول :

(1) تاريخ البترول: يعود اكتشاف البترول واستخدامه في شكله الخام منذ القدم في الكثير من المناطق كفارس بإيران ووادي الرافدين بالعراق و الصين .. إلخ، حيث يرجع بعض المؤرخين إلى أن أول إستخدام للبترول كان منذ أكثر من 5000 سنة ، من قبل السومريين و الآشوريين و البابليين ، كما إستخدمه العديد من السكان المصريين القدامى ( في عملية التحنيط ، الحروب ، في علوم الطب .. إلخ)، وأهل بابل (البناء ، طلاء الفن )، وأيضا أهل العراق (طلي الجدران لتقوية الحصون )، وإستخدامه الإيرانيين في العابدة و الفرس في الحرب .<sup>3</sup>

حيث كان يتواجد على سطح الأرض في شكل برك صغيرة تحتوي على سائل أسود لزج وكثيف أو على شكل طبقة رقيقة عائمة على سطح الماء في بعض البحيرات.

ليمتد استخدام البترول بعد ذلك إلى العصور الوسطى أين كان التجار يصنعون قنابل يدوية معبئة بالبترول والبارود عُرفت باسم "النيران اليونانية" واستخدامها عند مغادرة سفينتهم للمكان الذي كانت فيه تاركَةً وراءها البترول مشتعلًا منتشرًا على سطح الماء محدثًا ضوء مشع لباقي السفن الأخرى.

ومع ظهور الثورة الصناعية وازدياد حاجة الإنسان إلى مواد تسهل عليه حياته اليومية كان عليه البحث عن مورد طاقوي جديد بدل زيت الحوت الذي كان يستخدم للإضاءة ولكن إستعماله كان مقتصرًا على الأغنياء ، والرائحة الكريهة التي كانت تنتج عن استخدام الشموع المصنوعة من الشحم إضافةً إلى ندرة منارات الغاز التي كانت متوفرة فقط في المناطق الحضرية، كل هذه الأسباب

<sup>1</sup> وهابي كلثوم، الصناعة النفطية وحماية البيئة في الجزائر، مجمع أعمال المنتدى الدولي: "متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النامية في ظل انخيار أسعار المحروقات"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة-الجزائر، 29-30 نوفمبر 2016، ص03، 02.

<sup>2</sup> بن رمضان أنيسة، الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي: دراسة حالة البترول في الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية، العدد 15، جوان 2014، ص296، 297.

<sup>3</sup> ماضي محمد، تذبذبات أسعار النفط وتأثيراتها على اقتصاد دول منظمة أوبك، رسالة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية فرع تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3- الجزائر، 2015-2016، ص05.

وغيرها أدت إلى زيادة الطلب على البترول. ومع مرور الوقت وبالذات في منتصف القرن التاسع عشر برزت أفكار إلى استحداث منتجات متعددة من البترول في شكله الخام، ومن الأوائل الذين إتجهوا إلى ذلك الإنجليزي "Yong James" من خلال تمكنه من استخلاص منتجات مختلفة من البترول، ليقدّم بعده الفيزيائي والجيولوجي الكندي "Gessner Abraham" عام 1852 وقود للإضاءة استخرجه من البترول يشتعل دون أن يترك مخلفات وراءه، وفي عام 1855 قدم الكيميائي الأمريكي "Benjamin Sillman" تقرير يشير إلى وجود مجموعة مفيدة من المنتجات التي تستخرج عن طريق فرز وتقطير النفط.<sup>1</sup>

و قد كان أول من حفر بئر في العالم هو الأمريكي EDURIN DRAKE وكانت بالقرب من تيتوسفيل TITUSVILLE في بنسلفانيا ، و في 28 أوت 1859 وجد دريك البترول هناك على عمق حوالي 23 متر و كان يستخرج من هذا البئر حوالي 25 برميل يوميا.<sup>2</sup>

أما بالنسبة للدول الإسلامية فقد كان أول حفر لبئر البترول عام 1911 في "مصر" ثم بعدها "إيران" عام 1913، ومع حلول الخمسينات تمكنت العديد من الدول العربية (العراق، العربية السعودية، الكويت، ...) من إكتشاف البترول و تصديره، أما الجزائر فقد دخلت قائمة الدول التي إكتشفت البترول عام 1956 أول بئر المسمى " حقل علجية " و في نفس السنة كان إكتشاف أكبر الحقول النفطية و هو "حاسي مسعود " في 25 جوان ، لتتوالى بعد ذلك الإكتشافاتو تبدأ عملية التصدير عام 1958، وتشير بعض الدراسات إلى أن النفط ظهر في الجزائر في العهد الفنيقي و إستغل في بداية عام 1200 قبل الميلاد حتى بداية القرن الخامس الميلادي .

**(2) نشأة البترول:** صحيح أن البترول يستخدم كمصدر طاقة رئيس أكثر من مصادر الطاقة الأخرى المتاحة، وتعد المواد التي تُنتج أو تُصنع منه، ذات طلب عالٍ من قبل المستهلكين، فلا يمكن الاستغناء عن أغلبها كالدواء أو المواد الزراعية. ويوجد البترول عند سطح الأرض أو في باطنها و إتفاق العلماء على أن البترول موجود بكمية محدودة وقابل للنفاذ من جهة وإختلافهم في نظرية أصل البترول من جهة أخرى، أصحاب النظرية الأولى يقولون أن مصدر البترول هو بقايا المواد العضوية لحيوانات ونباتات بحرية، أما أصحاب النظرية الثانية فيرون بأن البترول تكون نتيجة تفاعلات كيميائية لعناصر غير كيميائية و هذا موجز لهذه النظريات :

**أولاً: نظرية المنشأ غير العضوي :** تعتبر هذه النظرية من أولى و أقدم النظريات التي ظهرت لتفسير أصل تكون البترول حيث يجمع أصحاب هذه النظريات على أن البترول الخام أصله غير عضوي، وهذه بعض النظريات:

**(1) النظرية الكونية :** أطلق هذه النظرية الروسي سوكولوف SOKOLOV وأشار الى أن أجواء الكوكب في المجموعة الشمسية كانت مشبعة بغازات هيدروكربونية في الحالة شبه السائلة، و وعندما بردت الأرض تركزت الهيدروكربونات في الطبقات الصخرية العلوية من السطح، وبهذه الطريقة تكونت وتجمعت الرواسب البترولية، لكن يرى العلماء أنه لو

<sup>1</sup> عبد المالك مبان، الاقتصاد العالمي للمحروقات "النفط والغاز الطبيعي -دراسة تحليلية استشرافية، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر-الجزائر، 2007-2008، ص 02-04.

<sup>2</sup> دولواني جاك و شارلييه جان ميشيل، ترجمة محمد سميج السيد ، الجانب الخفي من البترول ، مصر ، 1987 ، ص 3.

كانت هذه النظرية صحيحة لكان معظم التجمعات البترولية لا بد وأن توجد بالضرورة في أقدم أنواع الصخور وهي الصخور النارية، بينما في الواقع نجد أن 99% من الرواسب البترولية تتواجد في الصخور الرسوبية.

(2) **النظرية البركانية :** جاء بها الفرنسي مواسون MOISON مستندا على عدة مشاهدات منها تصاعد غازات هيدروكربونية ضمن غازات النشاط البركاني، ويؤخذ على هذه النظرية أنها لا يمكنها تفسير تكون كل هذه الكميات من الهيدروكربونات.

(3) **النظرية الماجمانية :** جاء بها الروسي بوفير جاف POFIRJEV وزملاؤه عام 1974 وهم يعتقدون أن أصل الرواسب الهيدروكربونية هي نواتج تفاعلات كيميائية لعناصر غير عضوية تحت درجات حرارة عالية فيما بين 1500 و 1700 درجة مئوية وضغط يصل 40-60 كيلوبار، حيث يتفاعل خليط من كربونات الكالسيوم وكبريتات الماغنيسيوم وأكسيد السيليكون وأكسيد الحديد ومركبات كربوهيدراتية ليعطي خليط من الهيدروكربونات الغازية من الميثان والهيتان العادي.

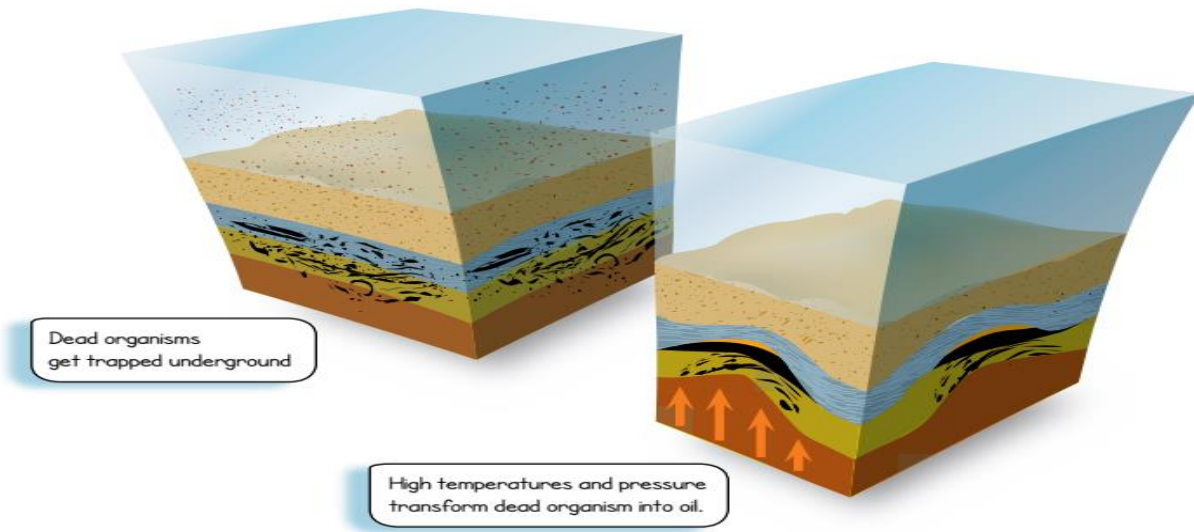
(4) **النظرية الكيميائية :** حيث استطاع العالم الروسي مندليف MENDLEEV تحضير عينة من البترول في المختبر تشبه في جميع خواصها البترول الخام، وذلك بمعالجة كربيد الحديد ببخار الماء تحت ضغط ودرجة حرارة عاليتين، وعموما هذه النظرية في أساسها الكيميائي صحيحة ولكن أغفل مندليف خاصية النشاط الضوئي لزيت البترول الخام و التي لاتوجد بالعينات التي تم تحضيرها بالمختبر بالإضافة إلى غياب إمكانية وجود المائ بشكل حر في الأعماق اللازمة لتوفر الضغط و الحرارة الكافيين<sup>1</sup>.

**ثانيا: نظرية المنشأ العضوي :** يعود أصل البترول حسب أصحاب هذه النظرية إلى عقود مضت يرجعها البعض إلى آلاف السنين إلى عصور ما قبل التاريخ عندما كان حجم الماء أكبر من حجم اليابسة على الكرة الأرضية، ومع مرور الوقت وتغير التضاريس قلت نسبة الماء التي كانت تغطي الأرض تدريجياً حتى أصبحت ما هي عليه الآن، وفي الفترة التي كانت فيها نسبة الماء كبيرة كانت توجد العديد من الكائنات الحية النباتية والحيوانية خاصة البحرية منها التي ماتت مع مرور الوقت بسبب انخفاض نسبة الماء من جهة وتغير التضاريس الطبيعية من جهة أخرى ، الأمر الذي أدى إلى تكس واستقرار هذه الكائنات الميتة وبقاياها في قاع المحيطات وبمرور الوقت تحللت هذه البقايا واختلطت مع الطمي \* مشكلةً تجمع في أعماق البحار لتتحول بعدها إلى طبقات رسوبية التي تحول جزء منها بفعل التعرية إلى صخور طينية متحجرة وأخرى جيرية مسامية أو أحجار رملية، وبعد الضغط الذي خضعت له هذه الكائنات والحرارة المرتفعة التي تميزت بها تلك المناطق إضافة إلى التفاعلات الكيميائية ومع وجود البكتيريا

<sup>1</sup> جامع عبد الله، أثر تطورات أسعار النفط خلال الفترة 200-2010 على الاقتصاديات النفطية - دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير غ م ، تخصص إقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2011-2012، ص5 .

والإنزيمات والظروف الأخرى التي خضعت لها الكائنات أدت إلى تحول المواد العضوية الموجودة بخلاياها إلى مركبات نفطية تنتقل تحت الأرض حتى تصل إلى الصخور الرسوبية التي تتحول فيها بعدا إلى حقول بترولية.<sup>1</sup>

شكل رقم ( 01-01): مراحل تكون البترول عضويا



source: I need to know,An Introduction to the Oil Industry & OPEC,Organization of the Petroleum Exporting Countries, Second edition, 2013, p: 15.

المطلب الثاني : خصائصه العامة وأنواع إحتياطاته:

إن جميع الأنشطة الاقتصادية تقريبًا مرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بالبترول. بالإضافة لقطاعات التصنيع التي تشارك في استخدامها المباشر، فإن قطاع الخدمات لا يمكنه الإستغناء عن هذا المورد الطاقوي المهم.

\*هي تربة أو راسبات مفككة وغير متصلة (ليست متماسكة في صورة صخور صلبة) تأكلت أو تغيرت نوعًا ما بفعل المياه ثم ترسبت من جديد في مناطق غير بحرية.

<sup>1</sup> حامد مولود علي الترك، نموذج مقترح لمراجعة الجانب الحكومي لنفقات شركات مقاسمة إنتاج النفط " دراسة ميدانية : المؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا" رسالة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه علوم في علوم التسيير تخصص نقود و مالية ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3 - الجزائر ، 2010 - 2011، ص

**أولا : الخصائص العامة للبترول:** إن خصائص البترول ترتبط بطبيعتها أو كيفية استغلالها مما تكسبها أهمية كبيرة في تزايد منفعتها إلى جانب استمرارية تعاظم قدرته التنافسية وبصورة فاعلة ومؤثرة مع السلع ومن أبرز مميزاته:

- ✓ يتميز البترول بكونه مادة استراتيجية تتأثر العوامل الاقتصادية والسياسية مما يضفي عليه طبيعة دولية وأهمية خاصة.
- ✓ يعتبر البترول مصدرا غير متجدد يتناقض بكثافة استخدامه.
- ✓ تعدد المشتقات البترولية بحيث تبلغ 2600 منتج.
- ✓ يعد البترول المصدر الرئيسي للطاقة، حيث يعتمد عليه التطور التكنولوجي المعاصر والفن الإنتاجي السائد، مما يشكل زيادة الإعتماد عليه.
- ✓ تتركز معظم منابع البترول في الدول النامية بينما يتوفر الفحم في الدول الصناعية.
- ✓ تعدد الصناعات البترولية من الصناعات العملاقة التي تتضمن مخاطر عالية وتحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة، الأمر الذي لا يتيح للأفراد بصفة عامة أو للدول المختلفة بصفة خاصة أن تغامر فيها.
- ✓ تتميز صناعة النفط بالضخامة والتشابك في مختلف مراحلها كما تتميز بالطبيعة التكاملية رأسيا وأفقيا، مما يميز نشاط الشركات النفطية بالاندماج والتكامل، ويترتب على ذلك أن تلك القوى الرأسمالية تسيطر على جميع العمليات البترولية ابتداء من البحث والتنقيب ثم الإستخراج مروراً بالنقل والتكرير ثم التسويق، كذلك تتشابك هذه الصناعة مع الصناعات البتروكيميائية التي أضيفت إلى نشاط هذه الشركات، ومن جانب آخر لا يقتصر الإستثمار النفطي على ذلك، بل يتعداه إلى الإهتمام بمصادر الطاقة الأخرى.

**ثانيا : انواع الاحتياطي البترولي:** البترول الخام، كغيره من الموارد الطبيعية الباطنية، يوجد في باطن الارض على شكل احتياطي متباينة النسب من منطقة الى اخرى ومن جيل الى آخر. وحسب الدراسات العلمية الجيولوجية يمكن ان يصنف الى ثلاثة انواع على النحو الاتي:<sup>1</sup>

**(1) الاحتياطي المؤكد (Proved Reserves):** هذا النوع من الاحتياطي يقصد به الكميات الكامنة في باطن الارض والتي تم تقديرها علميا، وتم اكتشافها عن طريق حفر الابار البترولية. إذ أصبح من الممكن استخراجها بوسائل ومعدات الانتاج المتبعة والمتوفرة وبصورة اقتصادية. وقد ازدادت تقديرات الاحتياطي المؤكد من النفط الخام في آخر السنوات ،حيث بلغت نهاية 2012 نحو 1268.8 مليار برميل نفط ، ثم وصلت إلى حدود 1248.1 مليار برميل في نهاية 2018، بالمقابل إستقر إحتياطي النفط الخام في الجزائر عن 12.2 مليار برميل منذ سنة 2012 لم تعرف تغييرات تذكر هي وباقي الإحتياطيات للدول العربية (دول الأوبك أو خارجها ) ، ولكن تضل إحتياطيات النفط الخام بالنسبة للجزائر بعيدة كل البعد عن الدول العربية المنتجة و المصدرة للنفط ، لدى السعة دية إحتياطيات نفطية مقدرة بـ

<sup>1</sup> محمد احمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص32

267 مليار برميل نهاية سنة 2018 وتليها العراق بـ 145 مليار برميل ، كما أن نسبة الإحتياطيات المؤكدة من النفط الخام للجزائر لاتشكل سوى 0.98% من إجمالي إحتياطيات العالم ، و 1.28% من دول الأوبك وذلك نهاية سنة 2018.<sup>1</sup>

الجدول رقم (01-01) : الإحتياطيات المؤكدة من النفط الخام في العالم للفترة (2012-2018)

| 2018   | 2017   | 2016   | 2015   | 2014  | 2013   | 2012   |                          |
|--------|--------|--------|--------|-------|--------|--------|--------------------------|
| 12.2   | 12.2   | 12.2   | 12.2   | 12.2  | 12.2   | 12.2   | الجزائر                  |
| 703.4  | 704.9  | 706.2  | 701.3  | 701.3 | 701.1  | 701.4  | دول أوابك                |
| 8.9    | 8.9    | 8.9    | 8.9    | 9.3   | 9.5    | 9.5    | الدول العربية خارج أوابك |
| 712.3  | 713.9  | 715.1  | 710.3  | 710.6 | 710.6  | 710.9  | إجمالي الدول العربية     |
| 697.2  | 698.6  | 699.7  | 694.8  | 694.5 | 693.8  | 694.2  | دول أوبك العربية         |
| 953.9  | 952.8  | 956.4  | 948.5  | 947.1 | 1007.9 | 1007.6 | دول أوبك                 |
| 1248.1 | 1247.9 | 1243.6 | 1220.9 | 1395  | 1283.8 | 1268.8 | إجمال العالم             |

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) ، التقرير السنوي 2017، ص(08).

(2) الاحتياطي الراجع الوجود (Probable Reserves): هو عبارة عن الكميات البترولية المعروفة والمكتشفة ولكنها غير مقدرة بصورة دقيقة ونهائية، ويكتشف هذا الاحتياطي في المنطقة او الحقل المعين عن طريق حفر بئر واحد او اثنين.

(3) الاحتياطي المحتمل الوجود (Possible Reserves): هذا النوع من الاحتياطي يقصد به الكميات البترولية غير المكتشفة وغير المقدرة بشكل دقيق، وانما تم تخمين او تقدير كمياتها بصورة اولية ومقاربة على ضوء الخصائص الجيولوجية لطبقات الارض المجاورة لتلك المنطقة التي اكتشف بها البترول.

<sup>1</sup> لزهري ساحلي، الإحتياطيات النفطية المؤكدة والتنمية الإقتصادية في الجزائر : دراسة قياسية للفترة (1980-2018)" ، جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة ، 2021 - 2022، ص 137

### المطلب الثالث : الصناعة البترولية :

إن الصناعة البترولية هي مجموعة النشاطات الإقتصادية أو العمليات الصناعية المعلقة بإستغلال الثروة البترولية سواء بإيجادها خاما أو تحويل ذلك الخام إلى منتجات سلعية صالحة و جاهزة للإستعمال و الإستهلاك المباشرة أو غير المباشرة من قبل الإنسان.<sup>1</sup>

**أولاً: مرحلة المنبع:** وتسمى هذه المرحلة كذلك بالمرحلة العليا حيث تعني مجموع الأنشطة المختلفة والمتعددة التي تتجسد في الدراسات النظرية المعرفية والعلمية، وكذلك التحليلية والتطبيقية وفي جوانبها الفنية والتنظيمية والإدارية الجيولوجية التكنولوجية والاقتصادية؛ الهادفة الى معرفة وتحديد تواجد الثروة النفطية؛ سواء من الناحية كمية النفط وانواعه وموقعه الجغرافي والجيولوجي.

إن هذه المرحلة رغم كونها مجازاً لمرحلة واحدة الا انها فعلياً تتضمن ثلاث مراحل أساسية أو أنشطة (مرحلة البحث والاستكشاف؛ مرحلة الحفر والتنقيب، مرحلة الاستخراج والإنتاج البترولي)، رغم التباين فيما بينها الاختلاف بين كل منها فهي متداخلة ومتكاملة فيما بينها وان هدفها واحد وهو المعرفة بتواجد البترول مكانياً وطبيعة التواجد وتحديد خصائصه ومميزاته الممهدة للإستغلال الاقتصادي له نظرياً وعلمياً وسنستعرض المراحل الثلاث كالآتي:

➤ **مرحلة البحث والاستكشاف:** ظهرت بشكل واضح منذ اكتشاف علاقة النفط بأنواع الصخور المكونة للأرض حيث ثبت بانه يوجد غالباً في الصخور الرسوبية ورجحت هذه الظاهرة عبر التاريخ نظرية المنشأ العضوي، وبالتالي يربط المستكشفون احتمالية تواجد بهذه الصخور وعليه تركز البحث في الاحواض الرسوبية عند حافة القارات وقرب السلاسل الجبلية وفي الجرف القاري.<sup>2</sup>

➤ **مرحلة الحفر والتنقيب:** تعتبر هذه المرحلة حاسمة لنجاح عملية الاستغلال الإقتصادي لثروة البترول الطبيعة بعد ان تم تحديد المصائد البترولية المتوقعة يتم تحديد موقع البئر الإستكشافية لمعرفة ما إذا كان هناك بترول ام لا. حيث ان الحفر هو الوسيلة الوحيدة التي يتم بموجبها التحقق من وجود البترول او من عدمه وتجب الدقة في اختيار مواقع الآبار الخاصة الاستكشافية منها حيث هي التي توضح مدى صحة المعلومات التي تم الحصول عليها ان الدقة في اختيار مواقع الآبار ا تحتملها الناحية العلمية فقط بل الناحية الإقتصادية كذلك بسبب التكلفة، ان الخطأ في اختيار موقع البئر الإستكشافي يمكن ان يؤدي الى عدم العثور على البترول رغم وجوده وذلك بسبب عدم الوصول الى الممكن كما يعتمد على نتيجة الحفر البئر الاستكشافي حفر الآبار التقييمية والإنتاجية.<sup>3</sup>

➤ **مرحلة الإستخراج والإنتاج البترولي:** وهي المرحلة الهادفة لاستخراج البترول من باطن الأرض ورفعها الى سطح الأرض ليكون جاهزاً أو صالح للنقل والتصدير والتصنيع في الأماكن القريبة أو البعيدة ، في داخل المنطقة أو البلد أو خارجه وتتضمن هذي المرحلة النشاط المتعلق بتهيئة وصاحبة المنطقة النفطية للاستغلال الاقتصادي وسواء كان من الجوانب

<sup>1</sup> رحمان أمال "النفط و التنمية المستدامة"، مجلة أبحاث الإقتصادية و الإدارية، العدد الرابع، 12/2008، ص 180.

<sup>2</sup> سمير التنبير، "تطورات النفطية في الوطن العربي ماضياً وحاضراً"، دار المنهل اللبناني ، الطبعة الأولى، الجزء الثاني، 2008، ص 18.

<sup>3</sup> سالم عبد الحسن، "اقتصاديات النفط"، الجامعة المفتوحة، طرابلس، 1999، ص 48-54.

الفنية او التكنولوجيا او الإنشائية لاستعمال حفر الابار البترولية الناجحة وتحديد عددها وجعلها صالحة لإنتاج او الاستخراج وانشاء مختلف المعدات الميكانيكية من انابيب نقل وتنقية وصهاريج تنقي وتجميع..... الخ .

إن مرحلة استخراج البترول مرتبطة ومعتمدة اعتمادا كاملا ومباشرا بالمرحلتين السابقتين وتشكل المراحل الثلاثة عملية انتاج البترول الخام او ما يطلق عليه الصناعة الإستخراجية النفطية.

**ثانيا: مرحلة المصّب:** تأتي هذه المرحلة مباشرة بعد مرحلة المنبع ، وتدعى كذلك بالمرحلة الدنيا ، حيث تعني مجموعة الأنشطة المختلفة والمتعددة التي تقوم باستغال مادة البترول بعد استخراجه وترتكز هذه المرحلة على الجانب الاقتصادي والصناعي أكثر مما هو جانب المعرفي والنظري.

حيث تقوم مرحلة المصّب على مجموعة من مراحل:<sup>1</sup>

➤ **مرحلة نقل النفط:** تقوم بنقل البترول من المراكز او المناطق الإنتاجية الى مناطق تصديره او تصنيعه لتكريري او استهلاكه ويتم ذلك بواسطة تكوين المنشآت مع توفير مختلف الوسائل والمعدات لنقل البترول.

➤ **مرحلة التكرير أو التصفية النفطية :** وهي المرحلة الهادفة الى تصنيع البترول في المصافي التكريرية، بتحويله من صورته الخام الى اشكال من المنتجات السلعية البترولية المتنوعة والمعالجة لسد وتلبية الحاجات الإنسانية اليها مباشرة ، او للعمليات التصنيعية لمراحل صناعة المتعددة يطلق على هذه المرحلة الصناعية التحويلية وهي بمثابة غرلة مادة البترول من اجل الحصول على المنتجات البترولية بأنواعها المختلفة وذات الطلب الواسع والمتنوع والكبير.

**ثالثا: مرحلة التسويق والتوزيع:** وهي المرحلة الهادفة الى التسويق وتوزيع البترول بصورته خاما او منتجات نفطية الى مناطق وأماكن استعماله واستهلاكه القريبة والبعيدة وعلى النطاق المحلي او الإقليمي او العالمي.<sup>2</sup>

تكون مراكز التوزيع مراكز رئيسية او فرعية وتتوفر كافة معدات وأدوات وأماكن الاستلام والتخزين للبترول الخام او المنتجات النفطية وإعادة التوزيع.

**رابعا: مرحلة التوزيع البتروكيميائية:** وهي المرحلة الهادفة الى تحويل وتصنيع المنتجات السلعية البترولية الى منتجات سلعية بيتروكيميائية مختلفة ومتنوعة تعد بالمئات كالأسمدة الزراعية والمنظفات و المبيدات والأصبغ والمواد البلاستيكية والأنسجة الاصطناعية... الخ.

<sup>1</sup> احمد حسين الهيتي، "مقدمة في اقتصاد النفط"، دار النموذجية للطباعة و النشر صيدا ، بيروت، ط1، 2011، ص 67

<sup>2</sup> محمد احمد الدوري، مرجع سبق ذكره ، ص 5

تضم هذه المرحلة عددا واسعا غير محدود من النشاطات الاقتصادية والصناعية المهمة والحيوية في مجمل الاقتصاد الوطني او العالمي لم يبدأ ظهورها للوجود الا منذ فترة الثلاثينات من القرن 20 العشرين وفي بعض الأقطار كالولايات المتحدة الأمريكية والمانيا....<sup>1</sup>

---

<sup>1</sup> تعرفوا على المحروقات، مجلة فصلية لسوناتراك، حيدرة الجزائر، الثلاثي الأول، 1991 ص 24-25

## المبحث الثاني: الأسواق البترولية

من أهم الموارد الطاقوية في العالم هو البترول ولا يمكن الاستغناء عنه نظرا للخصائص التي تتميزه عن غيره من المصادر وقد تم الإشارة إلى هذه الخصائص فيما سبق، فهو مطلوب من كل دول العالم لذلك تم إنشاء السوق النفطية مكان يجتمع فيه المنتجين والمستهلكين لمادة البترول على المستوى الدولي، حيث تتميز هذه الأسواق بتعدد الأطراف الفاعلة فيها والجهات التي تهتم بها مما أدى ذلك إلى دخول عوامل أخرى متعددة تشارك في توجيه السوق البترولية، وهو ما تتسبب في إحداث عدة تقلبات عرف من خلالها نشاط السوق منذ ظهوره صدمات عاشها على مراحل أدت نتائجها في الأخير إلى تغيير هيكل السوق.

وبما أن السوق البترولية تعتبر من أهم الأسواق في العالم و لقد حصلت على هذه الأهمية بعدد المرور بعدة تغييرات طرأت عليه ولهذا خصصنا هذا المبحث من أجل معالجة التطورات التي مرت به الأسواق البترولية و الجعات التي تتكون منها ،وذلك من خلال اعتماد الهيكل التالي: المطلب الأول: ماهية السوق البترولية ؛ المطلب الثاني: هيكل السوق البترولية.

### المطلب الأول : ماهية السوق البترولية

على غرار باقي السلع التجارية فإن البترول فإنه يحتاج إلى سوق خاصة به و هي السوق البترولية ، ولأنه سلعة غير عادية سلعة لها علاقة بالأمن القومي، سلعة تمثل رمز للسلام ، سلعة إستراتيجية لم يشهدها العالم كم قبل ، سلعة أصبحت مهمة في عالم الساسية والإقتصاد و كل ماله علاقة بحياة الإنسان، وهذا ما ميز هذه السوق بخصائص غير متوفرة في باقي الأسواق الأخرى.

**أولاً: مفهوم السوق البترولية :** هي السوق التي يتم فيها التعامل بمصدر مهم من مصادر الطاقة وهو البترول، يحرك هذا السوق قانون العرض والطلب مع بعض التحفظات بالإضافة إلى العوامل الإقتصادية التي تحكم السوق، هناك عوامل أخرى كالعوامل السياسية وتضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات النفطية.<sup>1</sup>

**ثانياً: التطور التاريخي لسوق النفط العالمية:** شهدت السوق البترولية العالمية منذ نشأة الصناعة البترولية عدة تغييرات تاريخية عرفت الشركات البترولية و الدول المنتجة للبترول على حد سواء، عرفت السوق النفطية بدورها تطورات وتغييرات إقتصادية وسياسية على قوى و حجم السوق البترول في كل حقبة زمنية معينة، ولهذا سوف نقوم بعرض مراحل تطور السوق النفطية في الماضي و الحاضر.

انطلقت السوق البترولية في البداية من الولايات المتحدة الأمريكية بشكل من المنافسة بين الشركات البترولية الصغيرة التي دخلت ميدان صناعة النفط، لكن مع ظهور شركة "Oil Standard" تغيرت الموازين حيث أصبحت هذه الشركة تحتكر الجزء الأكبر

<sup>1</sup> قويدري قوشيح بوجمة ، " انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الإقتصادية الكلية في الجزائر " ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية ، تخصص نقود و مالية ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة حسينة بن بوعلي شلف ، الجزائر، 2008-2009

من الصناعة البترولية في الولايات المتحدة الأمريكية وتمكنت من السيطرة على جميع مراحل الصناعة البترولية لتصبح بذلك المحتكر الأول والوحيد للسوق البترولية، لكن مع حلول عام 1911 تم تجزئة شركة "Oil Standard" إلى 34 مؤسسة نتيجة شدة الاحتكار الذي حققته هذه الشركة وذلك بإصدار الولايات المتحدة الأمريكية لقانون مناهض للاحتكار.<sup>1</sup>

بعد تفكيك شركة "Oil Standard" وبرز العديد من الشركات إلى الساحة السوقية أصبحت السوق النفطية تتمتع بالمنافسة، وبعد الصراع الذي احتدم بين الشركات النفطية تم الاتفاق عام 1926 حول كيفية تحديد أسعار النفط ووضع سعر موحد للنفط في أي منطقة في العالم.

بعد عقد اتفاقية "Aknakry" \* التي وزعت مناطق النفوذ برزت 7 شركات كبرى تعمل كنظيم واحد في شكل كارتل منتشرة عبر العالم سيطرت على السوق البترولية وكان أكبر ههما كيفية الحصول على نفط دول الشرق الأوسط<sup>2</sup>، ومع بداية الستينات وبعد انتباه الدول العربية إلى خطة الشركات البترولية في استنزاف ثروتها البترولية وبأرخص الأثمان، أنشأت "منظمة الدول المصدرة للبترول" عام 1960 من قبل الدول العربية، لتتقلب الأوضاع تدريجياً في السوق البترولية مع بدأ الدول المنظمة إلى "OPEC" إلى تأمين نفطها والتحكم في الإنتاج لتصبح من كبار المؤثرين في السوق البترولية، حيث قامت هذه المنظمة بفرض حصر على الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية إثر حرب أكتوبر 1973<sup>3</sup>، لتتأثر السوق البترولية بالاضطرابات التي شهدتها العالم في تلك الفترة التي أحدثت في النهاية أزمة غيرت من ملامح السوق البترولية التي لم تكد تستوعبها حتى لحقت بها أزمة 1980 نتيجة زيادة عدد المنتجين في السوق وبعض الظروف السياسية التي مرت بها الدول المنتجة آنذاك.

و كرد على "OPEC" تم إنشاء "وكالة الطاقة الدولية" من قبل الدول المستهلكة للبترول ومع ظهور منتجين جدد غير المنظمين إلى "OPEC" شهدت السوق منافسة حادة بين الدول المنتجة فيما بينها من جهة، وبين "OPEC" و "IEA" من جهة ثانية نتيجة تضارب المصالح، لينتج عن ذلك حالة مد وجزر في الكمية المعروضة والمطلوبة من البترول .

كما عرفت السوق النفطية بعد ذلك اضطرابات أخرى حول كمية المعروض والمطلوب من سلعتها نتيجة تأثرها بالأزمات السياسية التي عانت منها دول الخليج (1990-1991)، الأزمة الاقتصادية الآسيوية (1998)، الحرب على العراق (2004)، الأزمة

<sup>1</sup> العمري علي، دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1970-2006)، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع اقتصاد كمي، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر-الجزائر، 2007-2008 ص 06-08.

\* هي وثيقة تعرف ب "دستور النفط" أبرمت في 07 سبتمبر 1928 بين الشركات الثلاث: "Standard Oil of New Jersey"، "Shell"، "Anglo Iranian" حول كيفية تقسيم المناطق النفطية والأسواق النفطية بين الشركات المستثمرة مع تجميدها، بالإضافة إلى وضع طريقة لتحديد وتوحيد سعر النفط في العالم أجمع.

<sup>2</sup> بوعوينة مولود، العلاقة بين سعر البترول وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر باستخدام منهجية "VAR"، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر-الجزائر، 2009-2010 ص 14، 15.

<sup>3</sup> محمد خروير محمد الزاملي، واقع الاستثمار النفطي في منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط الخام (أوابك)، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة بكالوريوس، كلية الإدارة والاقتصاد، كلية القادسية- الأردن، 2017 ص 15.

المالية العالمية (2008) وظهر مصادر طاقة أخرى منافسة للطاقة البترولية التي كانت من بين أسباب الأزمة السوقية البترولية التي حدثت مؤخراً (2014) والتي مازالت آثارها لحد الآن خاصة الدول المنتجة للنفط.

### المطلب الثاني : هيكل السوق البترولية

إحتلت السوق البترولية مكانة كبيرة بسبب السلعة المميزة التي تتداول فيه لدرجة وصولها إلى التأثير ليس فقط على المجال الاقتصادي والاجتماعي بل بلغت المجال السياسي مما يجعل دول العالم في بعض الأحيان تتخذ قرارات سياسية ذات صلة بمدى توفيرها للبترول، لذلك اتجهت دول العالم إلى إنشاء منظمات وشركات بغية حماية مصالحها وضماناً لتحقيق الأهداف التي تسعى للوصول إليها، هذه المنظمات والشركات المنشأة ذات أهداف ومصالح مختلفة تبعاً لطبيعة الدول التي قامت بإنشائها وهذا ما أدى إلى تضارب المصالح في سوق النفط العالمي، وتتمثل هذه الهيئات التي أنشأت في: شركات البترول العالمية، منظمة الدول المصدرة للنفط ووكالة الطاقة الدولية، وفيما يلي عرض موجز لكل واحدة .

**أولاً: شركات البترول العالمية:** هي شركات صناعية متعددة الجنسيات تنتج وتبيع البترول على المستوى العالمي ولا يتوقف عملها في دولة واحدة أو بلدها الأم وإنما تعمل في العديد من الدول.

كما هو متعارف عليه أن الصناعة البترولية انطلقت من الولايات المتحدة الأمريكية بعد عام 1859 عند حفر أول بئر وبداية مرحلة إنتاج البترول واستغلاله، صاحب هذه المرحلة ظهور شركات نفطية صغيرة الحجم في بداية الأمر ثم ظهرت بعدها شركة نفطية ذات رأس مال كبير استطاعت أن تسيطر على السوق آنذاك والصناعة البترولية في نفس الوقت وهي المتمثلة في شركة "Oil Standard" الأمريكية، وبعدها تم حلها برزت عنها شركة "Exxon" التي شكلت كارتل مع كل من شركة "Shell" و"BP" واستطاعت أن تسيطر على السوق النفطية خلال الفترة الممتدة بين 1928-1934، ثم ظهرت شركات أخرى انضمت إلى هذا الكارتل حتى أصبح عددها 7 شركات: "Shell"، "BP"، "Texaco"، "Gulf"، "Mobil"، "Chevron"، "Exxon" التي أتت في عقد الأربعينات وسيطرت على السوق ليصبح لها سلطة تحديد الأسعار ومعدلات الإنتاج.<sup>1</sup>

لكن مع ظهور "OPEC" والإجراءات التي اتخذتها حول: اقتسام الأرباح، انتشار سياسة تأمين البترول وإنشاء شركات نفطية وطنية، تعرضت الشركات النفطية العالمية إلى هزات كبيرة كان لها نتائج وخيمة على مستوى عائداتها، مما اضطرت إلى إتباع استراتيجيات جديدة لمواجهة هذا التغيير الذي طرأ على السوق البترولية والمتمثل في ربط الدول المنتجة للبترول باتفاقيات نفطية لحماية مصالحها من جهة، وتغيير هيكلها بالكامل و الاندماج فيما بينها لتصبح شركات عملاقة أكثر قوة و تأثير من جهة

<sup>1</sup> دريسي أسماء، التنافس الدولي على أهم منابع النفط في العالم والرهانات الإستراتيجية المستقبلية حالة التنافس الصيني - الأمريكي على نفط الخليج العربي، رسالة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه في علوم التسيير تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3 - الجزائر، 2012 - 2013، ص 65،66.

أخرى<sup>1</sup>، حيث اندمجت شركة "BP" مع شركة "Amoco" الأمريكية عام 1999، وشركة "Texaco" مع شركة "Chevron"، واندمجت شركة فرنسية مع شركتي "Total Fina" و "Elfaquitaine" لينتج عن ذلك شركة "Total Fina Elf"، ليصبح عدد الشركات الموجودة في السوق 5 شركات عملاقة هي: "BP-Amoco"، "Chevron"، "Texaco"، "Shell"، "Exxon-Mobile"، "Total Fina Elf". وبقيت هذه الشركات الخمس تسيطر على نسبة 40% من الإنتاج العالمي من البترول إلى غاية عام 2006.

وبما أن قطاع البترول لا يخلو من المخاطر اتجهت الشركات البترولية العملاقة إلى تنويع أنشطتها في مجالات ليس لها علاقة بالصناعة البترولية ك: تشغيل الفنادق، صنع معدات وآلات متنوعة، تجارة الأراضي والعقارات، كما أخذت تتحول إلى شركات للطاقة لتسيطر على بدائل النفط: الفحم، الطاقة النووية، استخلاص النفط من السجيل ورمال القار.<sup>2</sup>

ثانيًا : منظمة الدول المصدرة للبترول: هي منظمة بترولية حكومية دولية دائمة قابلة لزيادة الأعضاء أنشأت في سبتمبر 1960 على إثر انعقاد مؤتمر ببغداد من قبل: العراق، الكويت، السعودية، إيران وفنزويلا من أجل تأسيس هيئة تقوم نيابة عن الدول الأعضاء بالتفاوض مع الشركات البترولية حول : إنتاج البترول ، تسعيره وحقوق الإمتياز في المستقبل بصفة جماعية.<sup>3</sup>

إن الهدف الأساسي من تأسيس هذه المنظمة هو تنسيق وتوحيد السياسات البترولية بين الدول الأعضاء وتحديد أفضل الوسائل لحماية مصالحها، ولذلك وضعت "OPEC" بعض الشروط التي يجب أن تتوفر في الدول التي ترغب في الانضمام إليها وهي:<sup>4</sup>

(1) توافق المبادئ العامة للدول الجديدة التي تريد الانضمام مع مبادئ الدول المؤسسة للمنظمة أو مع مبادئ المنظمة؛

(2) وجوب أن تحتوي الدول التي تريد الانضمام على ثروة النفط وأن تكون ذات تصدير كبير منه؛

(3) وجوب توافق المصالح التي يراد تحقيقها بين الدول التي تريد الانضمام إلى المنظمة.

وفي الأخير إذا توفرت هذه الشروط يتم التصويت من قبل أعضاء "OPEC" والموافقة على طلب الدول الجديدة بالانضمام وذلك إذا قبل بها ثلاثة أرباع المنظمة.

انطلقت المنظمة في بداية ظهورها بـ 5 دول أعضاء لكنه تزايد مع مرور الوقت أين بلغ عدد أعضائها في الوقت الحالي 13 دولة وهي: الجزائر(1969)، أنغولا (2007)، إكوادور(1973)، غينيا، الغابون (1975)، إيران (1960)، العراق (1960)،

<sup>1</sup> قصي عبد الكريم إبراهيم، أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية (النفط السوري نموذجًا)، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، ط 1، دمشق- سوريا، 2010، ص: 70-74.

<sup>2</sup> دريسي أسماء، مرجع سبق ذكره 66، 67.

<sup>3</sup> Meghari Karima, le repli des cours de pétrole et sont impact sur les pays exportateurs et importateurs de pétrole, (22/08/2017), p: 214, 215.

<sup>4</sup> عكة عبد الغني، تنمية البلدان النفطية في ظل العولمة الاقتصادية مع التركيز على حالة الدول العربية، رسالة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر-الجزائر، 2009-2010 ص 85-81.

الكويت (1960)، ليبيا (1962)، نيجيريا (1971)، السعودية (1960)، الإمارات العربية المتحدة (1967)، فنزويلا (1960).<sup>1</sup>

يقع مقر "OPEC" في فيينا - سويسرا ويتكون هيكلها التنظيمي من 4 فروع هي:<sup>2</sup>

- 1) المؤتمر: السلطة العليا للمنظمة وهو الذي يرسم السياسة العليا؛
- 2) مجلس المحافظين: يتكون من ممثلي الدول الأعضاء، يوجه إدارة شؤون المنظمة وينفذ قرارات المؤتمر؛
- 3) اللجنة الاقتصادية: تهتم بدراسة أوضاع السوق البترولية والأسعار وتحليل العوامل التي تؤثر فيهم، مع المحافظة على مستوى عادل لأسعار النفط في السوق البترولية؛
- 4) السكرتارية: تقوم بتنفيذ مهام المنظمة.

ثالثاً : وكالة الطاقة الدولية: هي هيئة مستقلة مقرها باريس - فرنسا، أنشأت في نوفمبر 1974 من قبل الدول المستهلكة للبترول مباشرة . بعد حرب أكتوبر 1973 لتنسيق سياسة جماعية لمواجهة الاضطرابات التي تحدّد الإمدادات البترولية وبأسعار معقولة.<sup>3</sup>

تضم هيئة "IEA" حالياً 29 دولة جاءت كرد فعل على الإجراءات التي اتخذتها "OPEC" ضد بعض الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية عام 1973 فيما يخص إمدادات البترول وذلك لتحقيق الأهداف التالية:<sup>4</sup>

- 1) ضمان تزويد الدول الأعضاء بإمدادات آمنة وكافية من البترول وبأقل الأثمان؛
- 2) تشجيع الدول الأعضاء على التقليل من الاعتماد على طاقة المناطق خارج الوكالة خاصة فيما يخص جانب البترول؛
- 3) تحسين كفاءة استخدام الطاقة، تطو ير التكنولوجيا والتقليل إلى أدنى حد ممكن من تأثير استخدام هذه الطاقة على البيئة؛
- 4) التحوار مع البلدان الصناعية غير البلدان الأعضاء والمنظمات الدولية لإيجاد حلول لمواجهة تحديات الطاقة العالمية؛
- 5) إيجاد هيكل أفضل للعرض و الطلب على الطاقة في المدى القريب و البعيد .<sup>5</sup>

<sup>1</sup> الموقع الرسمي لـ "https://www.opec.org/opec\_web/en/about\_us/25.htm" (04/16/2023).

<sup>2</sup> سعدي محمد الخطيب، العقود البترولية وحقوق الشعوب في الموارد النفطية، منشورات الحلبي الحقوقية، ط 01، بيروت-لبنان، 2015، ص: 105 - 111.

<sup>3</sup> Inter National Energy Agency (Secure, Sustainable, Together), Word Energy Outlouuk 2014, Résumé French Tranlation, p: 02.

<sup>4</sup> دريسي أسماء، مرجع سبق ذكره، ص 60 .

<sup>5</sup> إستراتيجية وكالة الطاقة الدولية: قراءة أولية في أسباب الأوضاع النفطية الراهنة وعوامل استمرارها، منشور عن المستقبل العربي، العدد 127، بيروت-لبنان، سبتمبر 1979 ، ص07.

لقد تبنت الوكالة عام 1974 نظام التخزين الذي ينص على ضرورة احتفاظ كل الدول الأعضاء بمخزون من البترول يعادل 90 يوم من الواردات الصافية خلال العام السابق لسنة التخزين وهو ما يعرف بـ "مخزون النفط الاستراتيجي"، وذلك بغرض استخدامه في حالة حدوث أزمة في الإمدادات البترولية لمواجهة العجز من جهة وتخفيض الاستهلاك المحلي من جهة أخرى لتوزيع أعباء الأزمة.

استعانت الوكالة بالمخزون الاستراتيجي من النفط وتدخلت في السوق العالمية 3 مرات، الأولى كانت خلال حرب الخليج الأولى عام 1991 أين أذن الرئيس الأمريكي "Bush" الأب ببيع البترول المخزن في السوق لتحقيق الاستقرار، المرة الثانية كانت عام 2005 بعد ضرب إعصار "Katrina" مصافي البترول على طول ساحل خليج المكسيك وتأثر بذلك إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية مما اضطر الرئيس "Bush" الابن إلى أخذ إذن بإطلاق 2 م ب/ي ولمدة شهر، أما التدخل الثالث للوكالة فقد حدث عام 2011 لتعويض انقطاع الإمدادات البترولية الليبية نتيجة الحرب التي عاشتها ليبيا في تلك الفترة.<sup>1</sup>

بعد التزام دول هيئة "IEA" بالمبادئ التي تم تسطيرها استطاعت هذه الوكالة من تخفيض استهلاكها عام 1975 بحوالي 2 م ب/ي والتحول عن البترول إلى غيره من مصادر الطاقة، وفي بداية عام 1976 وضعت الوكالة في اعتبارها خفض حاجاتها من البترول وعملت على ذلك حيث خ 1985 بحوالي 28% منها 12% نتيجة سياسة المحافظة على الطاقة و16% كانت نتيجة الجهود الإضافية المبذولة للتوسع في إنتاج جميع مصادر الطاقة البديلة للبترول.<sup>2</sup>

يُشترط في الدول التي تريد الانضمام إلى "IEA" أن يكونوا أعضاء في "منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لكن في المقابل ليس بالضرورة أن تنظم الدول العضوة في "OECD" إلى "IEA"، بمعنى أنها تتمتع بحرية الانضمام من عدمه إلى "IEA" ومن بين الدول المنظمة إلى "OECD" وغير عضوة في "IEA" إلى غاية اليوم: "شيلي"، "أيسلندا"، "مكسيك" و"سلوفاكيا"،<sup>3</sup> و تتكون الوكالة من الأجهزة التالية:<sup>4</sup>

1. **المجلس الحاكم:** يمثل السلطة العليا ويتكون من واحد أو أكثر من وزراء الدول الأعضاء، يقوم بإصدار مختلف القرارات والتوصيات اللازمة لوضع برنامج عمل الوكالة؛
2. **لجنة الإدارة:** تختص بـ: القيام بالدراسات، الإمداد بالمعلومات وتقييم كل ما يحال إليها من موضوعات؛
3. **المجموعة الدائمة:** تتكون من 4 مجموعات تختص كل واحدة منها بقطاع معين؛

<sup>1</sup> وحيد خير الدين، أهمية الفروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات - دراسة حالة الجزائر -، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة-الجزائر، 2012-2013، ص 98 99.

<sup>2</sup> إستراتيجية وكالة الطاقة الدولية: قراءة أولية في أسباب الأوضاع النفطية الراهنة وعوامل استمرارها، مرجع سبق ذكره، ص 09.

<sup>3</sup> إدريس أميرة، تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري (1980-2014)، رسالة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه علوم تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان- الجزائر، 2015 - 2016، ص 136.

<sup>4</sup> سعدي فيصل، تقلبات السوق النفطية العالمية وأثرها على قطاع التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة (1997-2010)، رسالة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3 - الجزائر، 2013-2014، ص: 83، 84.

#### 4. السكرتارية.

ومن بين المجالات الأكثر إهتمامًا بها من قبل الوكالة مايلي :<sup>1</sup>

- (1) الأمن الطاقوي: بغرض تعزيز التنوع والكفاءة في جميع مصادر الطاقة؛
- (2) التنمية الاقتصادية: من أجل تعزيز النمو الاقتصادي لدولها الأعضاء والقضاء على افتقار الطاقة تبذل الوكالة كل مجهوداتها لضمان إمدادات مستمرة من الطاقة؛
- (3) الوعي البيئي: تهتم بنشر الوعي في دولها الأعضاء حول كفاءة استخدام الطاقة وفق ما يتناسب مع المحافظة على البيئة ومحاربة التلوث وتغير المناخ.

#### المطلب الثالث : الفاعلون في السوق البترولي

أولاً: من ناحية الدول المنتجة :

أ- منظمة الأوبك : لقد عرفت سنوات الخمسينيات أزمة حقيقية بين الدول المنتجة للبترول خاصة العربية منها و الشركات الإحتكارية بحيث أن محور الخلاف تعلق أساساً حول مطالبة الدول المنتجة للبترول بتحسين مداخيلها من العوائد البترولية غير أن الشركات البترولية لم تعطي أهمية بذلك وبقيت مصممة على استغلال الموارد البترولية لهذه الدول وفي بغداد 10 سبتمبر 1960 أسس الموردون الأساسيون سوق البترول العالمية فنزويلا، العراق، إيران، الكويت، العربية السعودية منظمة البلدان المصدرة للبترول ويعود السبب الرئيسي لإنشاء المنظمة إلى التخطيط الذي قامت به الشركات البترولية في الأسعار المعلنة للبترول دون استشارة حكومات الدول المنتجة في سنة 1959 وهذا ما أنتج خسائر كبيرة في إيرادات الدول المنتجة والتي بلغت 15% حيث أن هذه النقطة كانت نقطة تحول كبرى في تطوير العلاقات الإقتصادية الدولية.<sup>2</sup>

انضمت إلى هذه المنظمة بالتدريج 8 دول هي: قطر 1961 ، ليبيا اندونيسيا 1962 ،الإمارات العربية المتحدة الجزائر 1969 ،نيجيريا 1971 ،الإكوادور 1973 ،الغابون 1975 ،انسحبت سنة 1995 انغولا، تهدف هذه المنظمة إلى:

- زيادة مداخيل أعضاء المنظمة اعتبارها محدودة وغير كافية لتحقيق معدلات نمو اقتصادية تتناسب مع التطورات والتغيرات في الداخل والخارج، وكل هذا يعود إلى المستوى المتدني لأسعار البترول وتوزيع الأرباح البترولية لصالح الشركات البترولية.
- تحقيق السيادة الوطنية على اقتصاديات البترول بدول الأعضاء.

<sup>1</sup> إدريس أميرة ، مرجع سبق ذكره ، ص 137.

<sup>2</sup> البرجاس، حافظ "، الصراع الدولي على النفط العربي"، الطبعة الأولى. بيروت، بيسان للنشر، 2000، ص 241

◀ تنسيق وتوحيد السياسة البترولية وتحديد أفضل السبل لحماية مصالح الأعضاء سواء في صوره منفردة أو جماعية.

◀ تحديد الطرق والأساليب اللازمة لضمان استقرار الأسعار في أسواق البترول الدولية.

◀ تحقيق عائد علي استثمارات العاملين في صناعة البترول.

ب-الدول المنتجة خارج أوبك : الأعضاء في أوبك خطورة الوضع مبادرة مصر بدعوة كبار الخبراء في الدول المصدرة غير الأعضاء في أوبك الاجتماع في القاهرة غير أن الدول الأخرى فضلت لندن موقع متوسط حيث عقد الاجتماع يوم 8 مارس 1988 بمشاركة كل من مصر، المكسيك، أنغولا، ماليزيا، والصين .

كما شاركت كولومبيا مترددة وهكذا أكدت المجموعة في اجتماع لندن أنها لا تستطيع الوقوف موقف المتفرج من السوق العالمية البترول وان حماية مصالحها الفردية و المشتركة تتطلب أخذ مواقف ايجابية بالتنسيق مع أوبك ومحاوله أكبر ضم أكبر عدد ممكن من المصدرين غير الأعضاء إلى هذا التنظيم التلقائي غير الرسمي وأطلق عليه اسم الدول المستقلة المصدرة للبترول.

وقد تمت في هذا الاجتماع وضع اللبنة الأساسية لإقامة مجموعة غير رسمية لا تحتاج إلى تمويل أو أمانة عامة بل يكفي أن يتم الاجتماع بصفة دوريه ( كل 6 شهور ) وان تستضيفه كل مرة دولة متطوعة.<sup>1</sup>

ثانيا: من ناحية الدول المستهلكة:

1) وكالة الطاقة الدولية (IEA) International Energy Agency: هي منظمة عالمية تأسست في ماي 1975 شاملة في عضويتها 18 دولة صناعية غربية ، وقد جاءت بدعوة من الولايات المتحدة الأمريكية من خلال مؤتمر واشنطن ، والذي انبثق عنه تكوين مجموعة تنسيق الطاقة ، وقد عكفت تلك المجموعة على وضع خطة مشتركة لمواجهة أي ظروف طارئة تحدد الأمدادات البترولية، وإنشاء وكالة دولية للطاقة تهدف إلى الإشراف على تنفيذ تلك الخطة وإقامة شبكة لتجميع ودراسة المعلومات الخاصة بالسوق العالمية للبترول، ووضع إطار دائم للتشاور مع الشركات العالمية للبترول، وقد انضم عدد آخر من الدول حيث ارتفعت العضوية إلى 24 دولة وهي (الولايات المتحدة ، كندا، المملكة المتحدة ، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، استراليا، نيوزلندا، السويد ، الدانمارك، بلجيكا، هولندا، لوكسمبورغ، ايرلندا، سويسرا، إسبانيا، النمسا، تركيا، اليونان، فرنسا، فنلندا، المجر، البرتغال والنرويج)، إضافة إلى ما نصت عليه اتفاقية وكالة الطاقة الدولية من وسائل لتحقيق هذه الخطة، قام مجلس الوكالة بوضع عدد من المبادئ الأساسية التي تلزم الأعضاء بإتباعها وهي بإيجاز :

◀ تضع كل دولة عضو برنامجا وطنيا للطاقة يهدف بصفة أساسية إلى خفض الواردات البترولية.

◀ السماح بزيادة أسعار الطاقة المنتجة داخل الدول الأعضاء إلى المستوى الذي يؤدي إلى ترشيد الإستهلاك

من ناحية ، وتنمية المصادر البديلة للبترول من ناحية أخرى.

<sup>1</sup> حسين عبد الله ، "مستقبل النفط العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت - لبنان، ط 2، 2006، ص 288.

◀ إحلال المصادر البديلة محل البترول في التدفئة وتوليد الكهرباء والقطاعات الأخرى التي تسمح بذلك.

◀ دعم جهود البحث والتطوير وتشجيع التطبيق العملي لنتائجها.

◀ تهيئة المناخ المشجع للاستثمار في تنمية مصادر الطاقة.

فمن خلال هذه الأهداف يتبين أن الهدف الأساسي والعام لوكالة الطاقة الدولية هو تقوية موقف المستهلكين للبترول، وكذلك تشجيع أعضائها على الاحتفاظ بمخزون تجاري كبير من البترول، تستطيع من خلاله التأثير على السوق البترولية في مراحل انخفاض الإنتاج وقلة العرض البترولي.

**(2) الشركات البترولية العالمية:** سيطرت مجموعة من الشركات على صناعة البترول العالمية اصطلاح على تسميتها تاريخيا بالشقيقات السبع ، وهي مملوكة أساسا لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية ، بريطانيا وهولندا ، هذه الشركات كانت ولوقت متأخر تسيطر على حوالي 80% من الإنتاج البترولي العالمي خارج الولايات المتحدة الأمريكية والمنظومة الإشرافية ، كما أنها تملك 70% من صناعة التكرير العالمية وهي تعمل بشكل مباشر أو عن طريق شركات مملوكة لها في الصناعة بالإضافة لذلك ، فإنها تملك أكثر من 50 في المائة من ناقلات البترول ، تتواجد في الولايات المتحدة إدارة خمسة من هذه الشركات على الأقل ، وتقوم هذه الأخيرة برسم السياسات العامة لها حيث أن حملة معظم أسهمها مواطنون ومؤسسات أمريكية أكبر هذه الشركات هي (اكسون) ثم شركة (غولف) وشركة (تكساكو) وشركة (موبيل أويل) وخامس الشركات الأمريكية 1 تسمى (تشيفرون) بالإضافة إلى الشركتين الهولندية (شل) والبريطانية (بريتيش بيتروليوم) 1.

هذا ولا يجب أن نهمّل المراكز المهمة لشركات البترول الوطنية فقد سيطرت على 78% من إنتاج البترول في العالم ومن هذه الشركات شركة آرامكو السعودية ، شركة النفط الوطنية الإيرانية ، بريتش المكسيكية، خلال التأثير على السعر بتطوير أساليب الإنتاج والبحث والتنقيب ، مما يؤدي إلى التأثير على التكاليف ومن ثم على السعر الأدنى للنفط الحق.

<sup>1</sup> حسين عبد الله ، مرجع سبق ذكره ، ص 297.

### المبحث الثالث: الأسعار البترولية و عوامل تحديدها

يعتبر موضوع تسعير البترول من أكثر الموضوعات إثارة للجدل وأحاطت بالغموض والسرية وبصرف النظر عن أي اعتبارات اقتصادية قد تشير بسعر أو بأخر هناك اعتبارات أخرى عديدة تلعب دورا هاما في الغاية في تحديد أسعار البترول إلى حدان فهم عملية التسعير وإدراك المغزى وراء سعر معني أو غيره كان دائما أمران يصعبان على فهم الكثيرين من خارج الصناعة البترولية تعريف السعر البترولي و أنواعها في السوق البترولية.

ومن أجل معرفة مفهوم أسعار النفط، أنواعه، كيفية تسعيره ومختلف التقلبات التي عرفها تم تقسيم هذا المبحث إلى المطالب التالية: المطالب الأول: تعريف السعر وأنواعه؛ المطالب الثاني: تسعير البترول؛ المطالب الثالث: تقلبات أسعار النفط.

#### المطلب الأول : تعريف السعر وأنواعه

في هذا المطلب سوف نحاول توضيح الصورة حول مفهوم سعر البترول، وكيف يتم تسعيره في السوق البترولية و المراحل التي مر بها.

**أولا : مفهوم سعر البترول:** "سعر البترول يعني قيمة المادة أو السلعة البترولية معبرا عنها بالنقود. حيث أن مقدار ومستوى أسعار البترول يخضع ويتأثر بصورة متباينة لقوى فعل العوامل الإقتصادية أو السياسية أو طبيعة السوق السائد سواء فيعرضه أو طلبه أو الإثنين معا".<sup>1</sup>

"سعر البترول الحقيقي أو ما يسمى سعر البترول بالدولار ثابت القيمة، والذي يعبر عن تطور السعر عبر فترة زمنية معينة بعد استبعاد ما طرأ عليه خلال تلك الفترة من عوامل التضخم أو التغير في معدل تبادل الدولار الذي يتخذ أساسا لتسعير البترول مع العملات الرئيسية الأخرى، ومن هنا يلزم أن ينتسب السعر الحقيقي إلى سنة معينة وهي سنة الأساس".<sup>2</sup>

**ثانيا : أنواع أسعار البترول:** إن التطرق إلى تعريف سعر البترول يستدعي ضرورة التطرق إلى أنواع سعر البترول، وذلك لأنه يوجد عدة مصطلحات تطلق على سعر البترول، حيث أن كل سعر نفطي يطلق على نوع محدد ومميز له عن باقي الأنواع الأخرى:<sup>3</sup>

(1) **الأسعار المعلنة:** يرجع تاريخ ظهور السعر المعلن لأول مرة عام 1880 بالولايات المتحدة من قبل شركة ستاندارد أويل التي كانت تحتكر شراء البترول من منتجي المتعددين في السوق البترولية وعند فوهة البئر، وبتزايد اكتشاف و استغلال البترول خارج الولايات المتحدة و تزايد الإنتاج العالمي أصبحت الشركات البترولية تقوم بإعلان الأسعار المعلنة في موانئ

<sup>1</sup> محمد أحمد الدوري، "محاضرات في الإقتصاد البترولي"، ديوان المطبوعات الجامعية، عنابة الجزائر، 1983 ص 194-195.

<sup>2</sup> حسين عبد الله، مرجع سبق ذكره ص 240.

<sup>3</sup> نواف الرومي، "منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام"، طبعة الأولى، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، الجماهيرية الليبية، 2000، ص 18 - 24.

التصدير للبترول. و نظرا لحدة التنافس بين الشركات البترولية الاحتكارية قررت فيما بينها الإعلان عن سعر ثابت و مستقر.

(2) **السعر المتحقق:** هو عبارة عن السعر المتحقق لقاء تسهيلات أو حسومات متنوعة يوافق عليها الطرفان البائع والمشتري بنسبة مئوية كحسم من السعر المعلن أو تسهيلات في شروط الدفع والسعر المتحقق هو فعليا عبارة عن السعر المعلن ناقصا الحسومات والتسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع والمشتري لقد ظهرت هذه الأسعار منذ فترة أواخر الخمسينات، عملت بها الشركات البترولية الأجنبية المستقلة وبعدها الشركات الوطنية البترولية في الدول البترولية سواء في منظمة أوبك، أو الدول الأجنبية الأخرى.

(3) **سعر الإشارة:** هذا النوع من الأسعار ظهر في فترة الستينات، حيث بعد ظهور الأسعار المتحققة إلى جانب المعلنه اخذ واعتمد سعر الإشارة في احتساب قيمة البترول بين بعض الدول البترولية المنتجة والشركات البترولية الأجنبية، من أجل توزيع أو قسمة العوائد البترولية بين الطرفين، إن سعر الإشارة عبارة عن سعر البترول الخام والذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق، أي انه سعر متوسط بين السعر المعلن والسعر المتحقق، إن هذا السعر أخذت به وطبقته العديد من البلدان البترولية، مثل ما تم بين الجزائر وفرنسا في 1965م.

(4) **سعر الكلفة الضريبية:** هو السعر المعادل لكلفة إنتاج البترول الخام مضاف إلى قيمة ضريبة الدخل والربح بصورة أساسية العائدة للدول البترولية المانحة لاتفاقيات استغلال الثروة البترولية، إذن هذا السعر يعكس الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات البترولية لحصولها على برميل من البترول الخام، وهو في نفس الوقت يمثل الأساس الذي تتحرك فوقه الأسعار المتحققة في السوق فالبيع بأقل من هذا السعر يعني البيع بالخسارة.

(5) **السعر الفوري أو الآني:** هو سعر الوحدة البترولية المتبادلة آنيا أو فوريا في السوق البترولية الحرة، وهذا السعر مجسد لقيمة السلعة البترولية نقديا في السوق الحرة للبترول المتبادل بين الأطراف العارضة والمشتري وبصورة آنية.<sup>1</sup>

## المطلب الثاني : تسعير البترول وتطوره في الجزائر

يُقصد بالتسعير وضع قيمة نقدية للشيء محل التبادل تعكس قيمة السلعة محل التقييم، وتسعير النفط هنا معناه تحديد سعر البترول حتى يتم تبادله من طرف دول العالم، هذا النوع من التسعير يجب أن يأخذ في الحسبان جميع الجوانب المتعلقة بالبترول من حيث الأهمية، الخصائص الفنية التي يتميز بها، درجة توفره ... إلى الظروف الخ، إضافة إلى الظروف والأوضاع التي وُجد فيها وتبادل فيه، لذلك نجد أن طريقة تسعير البترول ليست هي نفسها في جميع الأوقات بل تختلف بمرور الوقت وتختلف باختلاف الأوضاع السياسية والاقتصادية بالإضافة إلى بعض الضوابط الأخرى التي تؤخذ في الحسبان عند التسعير، ولمعرفة ذلك سيتم التطرق إلى الفروع التالية: محددات أسعار البترول؛ نظم تسعير البترول.

<sup>1</sup> Jean Pierre Angelier , « énergie international 1987-1988 » , Economica 1987, P 66

**أولاً: محددات أسعار البترول:** يتحدد سعر أي سلعة عادةً بتفاعل قوى العرض والطلب عليها في السوق، لكن باعتبار أن البترول سلعة حساسة ومهمة للعالم تدخلت عوامل أخرى في تسعيره جنباً إلى عامل العرض والطلب اللذان يُعتبران من بين المحددات الأساسية لسعر البترول، وفيما يلي سيتم حصر أكثر العوامل التي من شأنها التأثير في تحديد سعر البترول.

- (1) **الطلب على البترول:** يرتبط الطلب على السلعة البترولية ومشتقاتها بمدى رغبة وقدرة الأفراد والمؤسسات في الحصول عليها لتلبية حاجاتهم المتزايدة التي ينتج عنها زيادة الطلب على هذه السلعة، هذه الزيادة في الطلب من قبل الدول مرهونة بمدى التطور الاقتصادي والنمو الذي وصلت إليه ذلك لأن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وتوسع حجم النشاط الاقتصادي يؤديان إلى ارتفاع الطلب العالمي على البترول وهو ما يلخص في الأخير ارتفاع أسعاره،<sup>1</sup> أما في حالة انخفاض الطلب على البترول نتيجة انخفاض استهلاكه أو انخفاض معدلات النمو، وهذا ما حدث بالفعل بعد الأزمة النفطية التي حدثت في الفترة 1973 - 1974 الاقتصادي تنخفض أسعاره والتي تأثرت بها الدول الصناعية الكبرى، وبعد انخفاض إنتاج إيران للبترول عام 1979 ومع ظهور سياسة المخزون الاستراتيجي زاد طلب الدول الصناعية الكبرى على البترول في الأسواق العالمية وهو ما نتج عنه في الأخير ارتفاع أسعار البترول؛
- (2) **عرض البترول:** يتمثل العرض البترولي في كمية البترول المنتجة التي يمكن للمنتجين توفيرها في السوق العالمي سواء كان في شكله الخام أو في شكل مشتقاته المتنوعة لغرض تلبية احتياجات المستهلكين عند السعر السائد في السوق وخلال فترة زمنية معينة، هذه الكمية المنتجة تختلف من منتج لآخر ومن مكان لآخر بحسب الإمكانيات المتاحة لاستخراجه أو السياسة التي يتبعها البلد المنتج بخصوص كمية الإنتاج المسموح بها، وبالتالي تؤثر زيادة المعروض من البترول في السوق عما هو بحاجة إليه سلباً على أسعاره لأنه كلما كانت الكميات المعروضة من البترول كبيرة وتنفوق حجم الطلب عليه بشكل كبير كلما اتجهت أسعار البترول نحو الانخفاض والعكس صحيح فهما تربطهما علاقة عكسية<sup>2</sup>، حيث أدى انخفاض عرض البترول من قبل الدول العربية في عام 1973 إلى ارتفاع أسعار البترول بينما حدث العكس في الآونة الأخيرة أين انخفضت أسعار البترول بشكل رهيب نتيجة زيادة حجم العرض في السوق من قبل الدول المنتجة وعلى رأسها المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية اللتان أغرقتا السوق في الوقت الذي انخفض فيه الطلب العالمي على البترول بسبب الركود الاقتصادي الذي عاشته الدول بعد الأزمة المالية العالمية 2008؛
- (3) **كلفة إنتاج البترول:** يُعتبر الغرض من بيع أي سلعة هو تحقيق الربح المتأني من الفرق بين السعر الذي يبيع به السلعة ومجموع مصاريف الحصول عليها، ونفس الشيء لسعر البترول الذي يتضمن هو الآخر الربح والتكاليف المنفقة لإنتاجه هذه الأخيرة تمثل عنصر مهم كونها غير ثابتة وتختلف من منطقة لأخرى ابتداءً من مرحلة الاستكشاف إلى مرحلة التسويق، وعليه كلما اتسمت الأماكن التي يُستخرج منها البترول بالصعوبة وزاد حجم العوائق التي تواجهها عملية الإنتاج كلما زاد حجم التكلفة، وبالتالي يقوم المنتجين برفع أسعار النفط من أجل تغطية تكاليف إنتاجه المرتفعة وتعظيم

<sup>1</sup> كمال باصور، واقع الاقتصاد الجزائري في ظل تقلبات أسعار البترول خلال الفترة (2000-2015)، مجمع أعمال الملتقى الدولي: "متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النامية في ظل انخيار أسعار المحروقات"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة- الجزائر، 29-30 نوفمبر 2016، ص 07 08 (بتصرف).

<sup>2</sup> تومي الصالح، دراسة قياسية وتنبؤية لأسعار النفط العالمية خلال الفترة (1970-2018)، مجلة الباحث، العدد 16، جامعة ورقلة- الجزائر، 2016، ص 63 (بتصرف).

أرباحهم أما في حالة انخفاض التكاليف يحدث العكس<sup>1</sup>، ولهذا السبب كان البترول عند بداية إنتاجه وتسعيه من قبل الشركات البترولية العالمية منخفض السعر مقارنة بالبترول الأمريكي كون أن البترول العربي ينتج بسهولة ولا يتطلب تكاليف كبيرة وذلك على الرغم من جودته العالية؛

(4) **حجم الاحتياطي البترولي:** يمثل الاحتياطي البترولي كمية البترول المخزنة في باطن الأرض والذي يتم إنتاجه عند اكتشافه، ومن ثم فإنه كلما كان حجم الاحتياطي من البترول كبير كلما أدى ذلك إلى زيادة حجم الإنتاج الذي يعكس زيادة الكمية المعروضة منه في الأسواق العالمية الأمر الذي يمكن أن ينعكس سلباً على الأسعار ويؤدي بها إلى الانخفاض والعكس<sup>2</sup>، لقد كان حجم الاحتياطي الكبير الذي تم اكتشافه في السنوات الأولى من بداية إنتاج بترول دول الشرق الأوسط السبب وراء إنتاج هذه الدول للبترول بكميات كبيرة دون مراعاة ميزة نضوب البترول؛

(5) **الرسوم والضرائب البترولية:** على إثر الأزمة البترولية الأولى (1973-1974) لجأت الدول الرأسمالية إلى فرض رسوم مختلفة على البترول عند شرائه من الدول المنتجة، مما قامت الأخيرة بإدراجها ضمن العوامل التي تؤخذ في مما قامت الأخيرة بإدراجها ضمن العوامل التي الحسابان عند تحديد السعر المناسب لبترولها الأمر الذي أدى في الأخير إلى ارتفاع الأسعار والتي تزداد كلما ازدادت الرسوم المفروضة على سلعة البترول<sup>3</sup>؛

(6) **درجة الكثافة النوعية للبترول:** لدرجة الكثافة أثر على أسعار البترول ذلك أن جودته ليست هي ذاتها عند جميع النفوط المستخرجة من الأرض، فهناك البترول الخفيف الذي يحتوي على نسبة عالية من المواد الهيدروكربونية التي تعطي كميات جيدة من أفضل مشتقات البترول على عكس البترول الثقيل، لذلك نجد أن أسعار هذين النوعين ليست هي نفسها فكلما زادت جودة البترول زاد سعره ليميز عن باقي الأنواع الأخرى ذات الجودة الأقل<sup>4</sup>؛

(7) **سعر صرف الدولار الأمريكي:** يؤثر تغير سعر صرف الدولار الأمريكي على أسعار البترول بحكم أنه العملة الوحيدة التي يُسعر بها البترول منذ بداية تجارته وبحكم العلاقة العكسية الموجودة بين الدولار والسلع، فانخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي يؤدي إلى ارتفاع أسعار البترول لسبب انخفاض القدرة الشرائية للعوائد البترولية المقومة بالدولار الأمريكي للدول البترولية والشركات البترولية على حد سواء ولذلك تقوم هذه الأخيرة بالرفع من الأسعار للحفاظ على قدرتها الشرائية أما في حالة العكس فإنه يصبح استخدام الطاقة مكلف بالنسبة للدول المستهلكة للبترول الأمر الذي يدفعها إلى التخفيض من استهلاكه وهو ما ينجر عنه في المقابل انخفاض الطلب على البترول في الأسواق وبالتالي

<sup>1</sup> بوعونية مولود، مرجع سبق ذكره، ص10.

<sup>2</sup> لشبور فتيحة، إغيار أسعار النفط وإمكانية تحقيق التنوع الاقتصادي في الدول المصدرة للنفط - دراسة حالة منظمة الأفطار العربية المصدرة للنفط (أوبك)، مجمع أعمال الملتقى الدولي: "متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النامية في ظل إغيار أسعار المحروقات"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة - الجزائر، 30-29 نوفمبر 2016، ص09.

<sup>3</sup> بوعونية مولود، مرجع سبق ذكره، ص11.

<sup>4</sup> عية عبد الرحمن، انعكاسات تقلبات أسعار النفط على قرارات السياسة الاقتصادية الجزائرية، رسالة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3 - الجزائر، 2014-2015، ص23.

انخفاض أسعاره هذا من جهة،<sup>1</sup> من جهة ثانية هذا التأثير لتغير سعر صرف الدولار الأمريكي يُدخل أسعار البترول في حالة تقلبات مستمرة ترجع تأثيراتها في الأخير على سعر صرف الدولار الأمريكي، فكما هو متعارف عليه بأن الطلب على سلعة أجنبية يزيد من الطلب على عملة الدولة المصدرة لهذه السلعة وبالتالي يرتفع سعر صرفها ولكن إذا ارتفع سعر هذه السلعة إلى قيمة يصبح من الصعب تحملها سينخفض بذلك إقبال المستهلكين عليها وهو ما يؤدي في الأخير إلى انخفاض سعر صرف عملة هذه السلعة، وعليه نلاحظ بأن الارتفاع المفرط لسعر السلعة يخفض من قيمة عملتها بينما ينتج عن انخفاض سعر السلعة ارتفاع قيمة عملتها ونفس الأمر ينطبق على سعر صرف الدولار الأمريكي حيث نلاحظ أنه عند ارتفاع أسعار البترول سيصبح استهلاكه مكلفاً وبالتالي سينخفض الطلب عليه وبالتالي انخفاض الطلب على الدولار الأمريكي وهو ما يُترجم بانخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي في سوق سعر الصرف الدولي، أما عند انخفاض أسعار البترول فإن سعر صرف الدولار الأمريكي سيرتفع نتيجة زيادة الطلب على هذه العملة لاقتناء كميات إضافية من النفط؛

(8) **العوامل الجيوسياسية:** للعوامل الجيوسياسية دورٌ هام ومؤثر في اتجاه أسعار البترول بواسطة الاضطرابات التوترات والنزاعات التي تعاني منها الدول المنتجة، خاصة تلك القريبة من مناطق الإنتاج والتكرير مما تُعرقل عملية الإنتاج لتمس بذلك أمن تدفق الإمدادات البترولية إلى المستهلكين، هذا الوضع ينعكس مباشرة في اتجاه الأسعار لذلك يبقى العامل الجيوسياسي دائماً مرهون بالظروف السياسية التي يمر بها العالم خلال فترة زمنية معينة<sup>2</sup>، فالاضطرابات السياسية التي مرت بها كل من: إيران (1979) بسبب اندلاع الثورة فيها، وتعرض العراق (2004) المتواصل لهجمات على أنابيب البترول، والإضرابات التي عرفتها: نيجيريا، البرازيل والمكسيك خلال فترة 2000، كلها أدت في الأخير إلى انخفاض الإنتاج الذي نتج عنه ارتفاع أسعار البترول خلال فترات 1979 و2000-2004؛

(9) **العوامل المناخية:** هي العوامل المرتبطة بتقلبات فصول السنة التي تحدث الكوارث الطبيعية عند مناطق إنتاج البترول أو بالقرب منها مثل: الزلازل، البراكين والأعاصير، و التي من شأنها تعطيل البنى التحتية لمناطق الإنتاج والتكرير مما يتأثر حجم إنتاج هذه المناطق المتضررة وتنخفض الحصة السوقية لهذه الدول و ينخفض بدوره الحجم المعروض من البترول وترتفع الأسعار هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد لوحظ أن الطلب العالمي على البترول ومشتقاته يزداد في فصل الشتاء عندما تكون درجات الحرارة منخفضة أين تنجّه جميع الدول إلى زيادة استخدام مصادر الطاقة مما يزيد حجم الطلب وترتفع الأسعار<sup>3</sup>، والأعاصير التي حدثت في خليج المكسيك مثل ضرب إعصار "Katrina" مصافي البترول عام 2005 خير مثال على ذلك؛

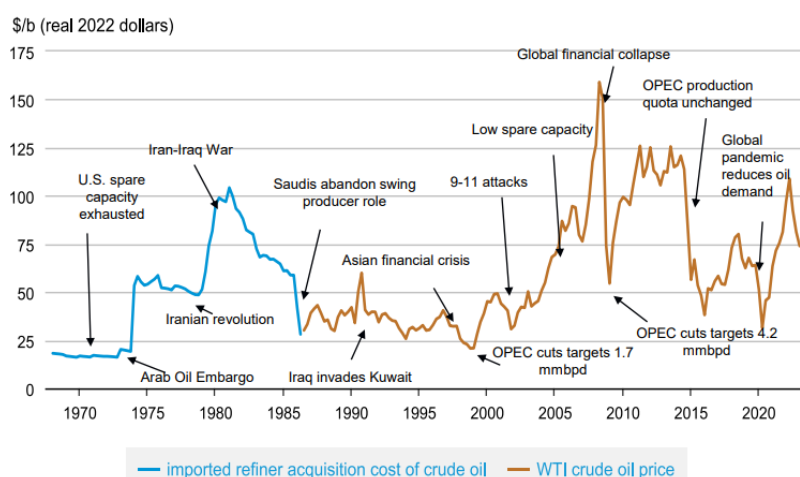
<sup>1</sup> جاب الله مصطفى، تقلبات أسعار النفط وعلاقتها برصيدي الموازنة العامة وميزان المدفوعات - حالة الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 01، العدد 09، جامعة الوادي- الجزائر، جوان 2016، ص10.

<sup>2</sup> ضويفي حمزة، آثار تقلبات أسعار النفط على المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري، مجلة معارف، العدد 20، جامعة البويرة-الجزائر، جوان 2016، ص272.

<sup>3</sup> جمعة رضوان، نمو الاقتصاد العالمي وأثره على اقتصاديات الدول المصدرة للنفط (OPEP) دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970-2015، رسالة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية فرع اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3 - الجزائر، 2012-2013، ص86.

(10) **العوامل الفنية:** يؤدي سوء الصيانة الدورية ونقص التطور والأخطاء البشرية إلى إحداث مشاكل فنية أو حرائق تحد من عملية الإنتاج لفترة زمنية معينة، وهناك العديد من الحرائق والأعطال التي شهدتها العالم وأدت إلى وقف الإنتاج في عدة مناطق مثل: العطل الذي حدث في بعض مصافي التكرير البترولية، وقوع حرائق في عدة مناطق لشركات مختلفة ("Aramco" السعودية، "Exxon" بريطانيا، "Chevron" الولايات المتحدة الأمريكية) إضافةً إلى الوضعيات المالية السيئة التي وصلت إليها شركة "Yukos" الروسية والتي أدت إلى توقفها عن الإنتاج.<sup>1</sup> عرفت الفترة الممتدة من 1974 تقريباً إلى غاية عام 2016 وقوع ما يفوق 12 حدث أدى إلى مرور أسعار البترول بعدة صدمات سيتم إيجاز أهمها في الشكل الموالي محاولين إبراز كيف ساهمت العوامل التي سبق ذكرها في التأثير على سعر البترول.

شكل رقم (01-02): يوضح تأثير أسعار البترول مع مجموعة من الأحداث الجيوسياسية الاقتصادية



**Source :** What drives crude oil prices ?, Energy Information Administration

(Eia), Washington, 7 june 2022, [https://eia.gov/finance/markets/crudeoil/reports\\_presentations/crude.pdf](https://eia.gov/finance/markets/crudeoil/reports_presentations/crude.pdf)

consulté le 25 juin 2022.

- حسب ما هو موضح في الشكل أعلاه أدت العديد من العوامل إلى تغيير اتجاه أسعار النفط والتي تتمثل في:
- (1) ساهم انخفاض قيمة الدولار الأمريكي نتيجة صدور قرار تعويمه في رفع أسعار البترول نتيجة مطالبة الدول المنتجة للنفط برفع الأسعار للحفاظ على إيراداتها المرتفعة المتأتية من الدولار الأمريكي؛.
  - (2) نتج عن اندلاع الثورة الإيرانية انهيار الإنتاج البترولي لإيران وزيادة الطلب على النفط من قبل الدول الصناعية لتكوين مخزوا استراتيجي وتجنب من خلاله الوقوع في نفس الوضع الذي عانت منه في الأزمة التي عرفت عام 1973، لتعرف الأسعار خلال هذه الفترة ارتفاعاً؛

<sup>1</sup> عماد الدين محمد المزني ، العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية، مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 15 ، العدد 01 ، غزة-فلسطين ، 2013 ، ص 339 ، 340 .

- (3) عرفت أسعار البترول ارتفاع طفيف على إثر نشوب الحرب بين إيران والعراق ؛
- (4) نتج عن إتباع الدول الصناعية الكبرى المستهلكة للبترول سياسة المخزون الاستراتيجي لمواجهة حالات ارتفاع أسعار البترول بالإضافة إلى دخول منتجين جدد إلى السوق البترولية وزيادة عرض مصادر الطاقة البديلة إلى انخفاض أسعار البترول ؛
- (5) تزامناً مع الفترة التي اندلعت فيها الحرب بين العراق والكويت حول امتلاك حقل "الرميلة" الذي يقع في الحدود العراقية الكويتية خرقت دول "OPEC" الحصة المخصصة لها، الأمر الذي انعكس بالسلب على أسعار البترول؛
- (6) بعد حدوث الأزمة المالية الآسيوية التي خفضت من معدلات النمو الاقتصادي فيها انخفض استهلاك هذه الدول الآسيوية للبترول وبالتالي انخفاض سعره؛
- (7) تخفيض "OPEC" سقف إنتاجها ب 1,7 مليون برميل يوميا ؛
- (8) نتج عن الهجمات الإرهابية التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية في 11 سبتمبر لعام 2001 ركود الاقتصاد الأمريكي وانتقاله إلى الدول الأوروبية لينخفض طلب هذه الدول للبترول وعليه انخفاض سعره؛
- (9) أدى انخفاض فائض الطاقة الإنتاجية العالمية إلى انخفاض العرض النفطي وعليه عرفت أسعاره تحسن؛
- (10) بفعل حدوث الأزمة المالية العالمية وتدهور الأوضاع الاقتصادية لدول العالم نتيجة انتشار الركود الاقتصادي على مستوى العالم انخفضت أسعار البترول كرد فعل على انخفاض حجم الطلب العالمي عليه؛
- (11) ساهم تخفيض "OPEC" لحجم إنتاجها محاولةً بذلك مجارات الركود السائد في السوق في رفع سعر البترول؛
- (12) تولد عن ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي مع انخفاض مستويات النمو الاقتصادي وتمكن الولايات المتحدة الأمريكية من إنتاج النفط الصخري لتتحول من أكبر مستهلك إلى أكبر منتج للنفط في العالم إلى انخفاض سعر النفط في الأسواق نتيجة العلاقة العكسية التي تربطه بالدولار الأمريكي من جهة وانخفاض الطلب عليه من جهة ثانية وفي نفس الوقت بروز مصادر طاقة جديدة للسوق من جهة ثالثة.

**ثانياً: نظم تسعير البترول:** عرف السعر البترولي منذ بداية اكتشاف البترول وبداية تجارته عالمياً عدة تغيرات بسبب التطورات التي طرأت على السوق البترولية التي بدأت باحتكار شركة واحدة للسوق والتسعير لتأتي بعدها مرحلة المنافسة في السوق حول الأسعار، و تتغير الموازين بعد ظهور "OPEC" التي فرضت سلطتها في تحديد الأسعار لفترة من الزمن، لتنتهي ببداية مرحلة السوق في تحديد الأسعار نتيجة التحولات العميقة في السياسة والأنظمة الاقتصادية العالمية التي غيرت من نظم تسعير البترول ، وعليه سنحاول من خلال هذا الفرع عرض مختلف النظم التي اعتمدت في تسعير البترول.

- (1) **نظام الأسعار المعلنة:** ساد هذا النظام خلال الفترة الممتدة من 1880 إلى 1936 في عهد شركة " Oil Standard " عندما كانت تحتكر الصناعة البترولية آنذاك، ولذلك كانت هي الوحيدة التي تحدد السعر الذي تراه مناسباً للبترول بإعلانه رسمياً عند آبار الإنتاج ليتم التداول به.<sup>1</sup>
- (2) **نظام نقطة الأساس الوحيدة (1936-1939):** مع زيادة اكتشاف البترول في مناطق أخرى خارج الولايات المتحدة الأمريكية ظهرت شركات بترولية أخرى منافسة لشركة " Oil Standard " تقوم كل واحدة منها بإعلان السعر الخاص بها، وهو ما أدى في الأخير إلى الاتفاق فيما بينهم بتوحيد الأسعار لجميع النفوط وفي جميع المناطق على أساس الأسعار المعلنة للبترول بخليج المكسيك التي كانت تمثل نقطة الأساس الوحيدة، وعليه سيكون السعر المحدد للبترول في أي مكان هو نفسه السعر المعلن عنه في خليج المكسيك مع إضافة تكاليف النقل والشحن.<sup>2</sup>
- (3) **نظام نقطتي الأساس المزدوجة (1939-1945):** ظهر هذا النظام عند اكتشاف احتياطات بترولية كبيرة في منطقة الشرق الأوسط، وللتمييز بين البترول العربي والبترول الأمريكي قامت الشركات البترولية بتحديد سعر لكل من البترولين من خلال اعتماد نقطتين للإعلان عن الأسعار، النقطة الأولى هي المتمثلة في خليج المكسيك تهتم بإعلان السعر المناسب للبترول الأمريكي والنقطة الثانية التي مقرها الخليج العربي تُعلن عن سعر البترول العربي لكن في حدود مقارنة لسعر نقطة الأساس في خليج المكسيك، وعليه وفق هذا النظام إذا تم شراء البترول العربي فإنه يباع بالسعر المعلن عنه في الخليج العربي مضافاً إليه كلفة الشحن والتأمين، أما إذا تم شراء النفط الأمريكي فيُسدد بالسعر المعلن عنه في خليج المكسيك مع إضافة كلفة الشحن والتأمين.
- (4) **نظام نقطة الأساس الأحادية المتعادلة (1945-1950):** اعتمد هذا النظام بعد الحرب العالمية الثانية وهو يقوم على نفس مبدأ نظام نقطتي الأساس المزدوجة لكن بتغيير منطقة التعادل لأسعار البترول في سوق المكسيك والخليج العربي من "Napoli" الإيطالية إلى ميناء "Southampton" التابع لإنجلترا، بمعنى أن ثمن شراء النفط العربي مثلاً يساوي السعر المعلن عنه في الخليج العربي مضافاً إليه كلفة النقل من الخليج العربي إلى ميناء "Southampton".
- (5) **نظام قاعدة الأسعار المحققة (1950-1960):** مع بداية اهتمام الدول المنتجة بأسعار البترول وإنشاء الشركات البترولية الوطنية تم اعتماد السعر الأمريكي لتحديد أسعار بترولها.
- (6) **نظام قاعدة الإشارة (1960-1970):** برز هذا النظام إلى الوجود مع ظهور "OPEC" التي أصبحت تفرض سعر لتداول بترولها يتم تحديده بالرجوع إلى البترول السعودي كمرجع تستدل به.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> طيبي حمزة، أثر تغيرات أسعار النفط على التنمية الاقتصادية في البلدان العربية المصدرة للنفط دراسة حالة الجزائر (2000-2012)، رسالة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية تخصص التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3 - الجزائر، 2015-2016، ص 145 ، 146.

<sup>2</sup> حيدوشي عاشور، تأثير ارتفاع أسعار النفط على الاقتصاديات العربية، مجلة معارف، العدد 11، جامعة البويرة-الجزائر، ديسمبر 2011، ص 159.

<sup>3</sup> طيبي حمزة، مرجع سبق ذكره، ص 147-149.

(7) نظام قاعدة السعر الرسمي (1970-1979): بعد وصايا اتفاق "Caracas" في ديسمبر 1970 التي تنص على ضرورة أخذ درجة الكثافة النوعية للبترول بعين الاعتبار عند تسعير البترول تحررت "OPEC" وأصبحت تُصدر أسعار رسمية لنفوطها تُحدّد بالاعتماد على سلة من الخامات النفطية.

(8) نظام التسعير حسب قانون العرض والطلب: بعد أزمة 1973 وما نتج عنها من اضطرابات ظهرت الأسواق البترولية الآجلة والبورصات البترولية التي شجعت الدول على زيادة الإنتاج، فُتح المجال إلى قوى العرض والطلب في تسعير البترول وأصبحت من أكثر العوامل تأثيراً في أسعار البترول.<sup>1</sup>

ثالثاً: تطور أسعار البترول في الجزائر: إن إعتماذ الجزائر على سلعة البترول و عوائدها كسلعة أساسية لتمويل برامجها التنموية ، جعل إقتصادها يتأثر بالتقلبات التي تشهدها أسواق البترول العالمية ، و إنعكس ذلك في أداء إقتصادها . حيث عرفت أسعار البترول خلال مرحلة 1990 – 2022 تطورا كبيرا نتيجة بعض العوامل الإقتصادية و السياسية التي ساهمت بشكل كبير في التأثير على مستويات الأسعار .

الجدول رقم (01-02) : تطورات أسعار البترول خلال الفترة 1990 – 2022

| السنوات | أسعار البترول (دولار) | السنوات | أسعار البترول (دولار) | السنوات | أسعار البترول (دولار) |
|---------|-----------------------|---------|-----------------------|---------|-----------------------|
| 1990    | 22.26                 | 2001    | 24.74                 | 2012    | 111.49                |
| 1991    | 18.62                 | 2002    | 24.91                 | 2013    | 109.38                |
| 1992    | 18.44                 | 2003    | 28.73                 | 2014    | 99.68                 |
| 1993    | 16.33                 | 2004    | 38.35                 | 2015    | 52.79                 |
| 1994    | 15.53                 | 2005    | 54.64                 | 2016    | 44.28                 |
| 1995    | 16.86                 | 2006    | 66.05                 | 2017    | 54.12                 |
| 1996    | 20.29                 | 2007    | 74.66                 | 2018    | 71.82                 |
| 1997    | 18.68                 | 2008    | 98.96                 | 2019    | 64.49                 |
| 1998    | 12.28                 | 2009    | 62.35                 | 2020    | 41.47                 |

<sup>1</sup> مباني عبد المالك، الجزائر في ظل تحولات الاقتصاد العالمي للمحروقات دراسة تحليلية، رسالة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3 - الجزائر، 2013-2014، ص 40-43.

|        |      |        |      |       |      |
|--------|------|--------|------|-------|------|
| 69.89  | 2021 | 8035   | 2010 | 17.47 | 1999 |
| 100.08 | 2022 | 112.92 | 2011 | 28.77 | 2000 |

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على المعطيات OPEC Basket Price Data

من خلال هذا الجدول أعلاه نلاحظ أن أسعار البترول في العقد ما بين 1990 – 2000 كانت أسعار البترول منخفضة و متذبذبة ومع مطلع سنة 2000 شهدت أسعار البترول ارتفاعا بفضل النمو القوي في الطلب عليه، لكن في سنة 2001 شهدت أسعار سلة الأوبك انخفاضا في مستوياتها مقارنة بسنة 2000، لينخفض ب 3.65 دولار بسبب الأوضاع السياسية، وأحداث 11 سبتمبر 2001، ثم عادت الأسعار لترتفع من جديد طوال الفترة الممتدة من 2002 إلى 2008، نتيجة لزيادة الطلب العالمي على النفط، لينخفض بشكل ملحوظ إثر الأزمة المالية العالمية والركود الاقتصادي سنة 2009، هذا الانخفاض لم يستمر، وانتعشت أسعار النفط من جديد في سنة 2010 حيث تتجاوز عتبة 100 دولار للبرميل في كل من سنة 2011 و 2012 و 2013 لتتخفض بشكل مفاجئ انخفاضاً حاداً وقوياً، إثر الصدمة النفطية الخارجية في السادس الثاني من سنة 2014 حيث أصبحت أسعار النفط بحلول سنة 2015 تعرف متوسط سعر البرميل سوى 52.79 دولار للبرميل أما في سنة 2016 سقطت أسعار البترول سقوط حر ثم رجعت في الارتفاع بداية في السادس الأول من سنة 2017 و 2018 ارتفعت بشكل كبير بنسبة لسنة 2017 أما في سنة 2019 إنخفضت نوعاً ما عن 2018 ، ثم بعدها كانت أزمة الكورونا في سنة 2020 حيث شهد انخفاضاً كبيراً ثم بدأ يعود تدريجياً إلى مستوياته في 2021 و ارتفع في سنة 2022 متخطياً حاجز 100 دولار.

#### رابعا: الصادرات البترول في الجزائر:

في الفترة 1990 حتى 2000 لم يكن لدى الجزائر صادرات نفطية كبيرة بسبب الأزمات التي كانت تعاني منها الجزائر ، أما في الفترة 2000-2009 عرفت تطورا ملحوظا حيث انتقلت من 612 مليون دولار سنة 2000 إلى 1050 مليون دولار سنة 2009. وهذا ما يفسر جهود الدولة في تنمية الصادرات خارج المحروقات والمتمثلة في برنامج الإنعاش وبرامج دعم النمو الاقتصادي، إلا أن حجم هذه القيم تبقى بعيدة عن السلطات العمومية في الجزائر في بلوغ الهدف الذي رسمته مع منتصف التسعينات، والمتمثل في الوصول إلى تصدير 2 مليار دولار أمريكي في المنتجات غير النفطية في أفق 2000، أما فيما يتعلق بالصادرات الإجمالية فإن قيمتها عرفت تزايد متوافقة مع الزيادة المستمرة مع الصادرات النفطية والمتعلقة بدورها بالزيادة المستمرة في أسعار البترول خلال هذه الفترة، حيث عرفت أرقام قياسية، لقد انتقلت حصيلة الصادرات الإجمالية والتي تمثل الصادرات النفطية فيها أكثر من 96% حيث كانت 22031 مليون دولار سنة 2000 إلى 43650 مليون دولار سنة 2009 وهذا التطور في حصيلة الصادرات مرتبط بالتزايد المستمر بأسعار المحروقات والتي انتقلت من 27.60 دولار للبرميل سنة 2009.

ومن خلال ما سبق يتبين أن حجم الصادرات الجزائرية مرتبطة ارتباطاً شديداً بأسعار المحروقات، ونتيجة للأزمات التي شهدتها الجزائر و الأسواق النفطية خلال هذه الفترة 1990 – 2022 كان لها الأثر الكبير على الصادرات الجزائرية المعتمدة على النفطية

### المطلب الثالث : تقلبات أسعار البترول

نظراً لتأثر سعر برميل البترول في الأسواق البترولية العالمية بمختلف العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية، تتعرض أسعار البترول إلى مخاطر تولدها التقلبات الشديدة الحادة وغير المتوقعة في السياسات الدولية حول العالم بشتى أنواعها خاصة الظروف التي تطرأ على الدول المنتجة للبترول، هذه التغيرات من شأنها خلق حالة من عدم التوازن بين العرض والطلب على البترول في السوق، وهو ما يسبب تعرض الأسعار إلى تقلبات يكون العالم في كثير من الأحيان بغنى عنها، ولهذا السبب تم إدراج هذا المطلب لمعرفة ما هي مختلف التقلبات التي تحدث في أسعار البترول، ما هي أسباب حدوثها وما هي آثارها على العالم أجمع.

**أولاً: أنواع تقلبات أسعار النفط:** تتصف أسعار البترول بحالة عدم الاستقرار نتيجة تعرضها الدائم للتقلبات كونها أهم سلعة تُتداول عالمياً الأمر الذي أدى إلى تدخل عوامل مختلفة وبشكل دائم في تحديد السعر والتأثير عليه، هذا التدخل من مختلف العوامل السوقية وغير السوقية أدى إلى حدوث التقلبات التالية:<sup>1</sup>

◀ **خطر ارتفاع أسعار البترول:** يتأثر من هذا الخطر الدول المستوردة للبترول بصفة مباشرة لأن الطفرة السعرية التي تدفع الأسعار إلى الأعلى لفترة زمنية معينة، تؤدي إلى إحداث خلل في اقتصاديات الدول المستهلكة للبترول نتيجة ارتفاع فاتورة الاستيراد التي تؤثر سلباً على سياسة الإنفاق العام وإحداث عجز في الموازنة العامة لهذه الدول.

◀ **خطر انخفاض أسعار البترول:** يكون التأثير في هذه الحالة من نصيب الدول المنتجة للبترول عندما تنخفض أسعاره بشكل حاد ومفاجئ لمدة زمنية معتبرة، يحدث هذا التأثير من قبل هذه الدول كون أن إيراداتها تعتمد بنسبة كبيرة على العائدات البترولية ولذلك فإن انخفاض الأسعار سيؤدي حتماً إلى انخفاض العائدات البترولية ليتبعها بعد ذلك اختلال ميزان المدفوعات وحدوث عجز في الميزانية العامة مما تتأثر خطط التنمية المتبعة للنهوض باقتصادياتها.

من خلال المعلومات السابقة يمكن أن نستخلص أن التقلبات التي تطرأ على أسعار البترول باستمرار لها تأثير مباشر على التوازنات المالية والاقتصادية لدول العالم في كل الأحوال، سواء عند ارتفاع الأسعار التي تنعكس سلباً على الدول المستهلكة أو عند انخفاضها أين تُضر في هذه الحال باقتصاديات الدول المنتجة والمصدرة للبترول.

**ثانياً: أسباب تقلبات أسعار البترول:** إن التقلبات الحادة والمفاجئة التي تخضع لها أسعار البترول باستمرار ما هي إلا نتيجة الضغوطات والسياسات التي توظفها دول العالم عامة ودول الغرب خاصة سعيًا وراء هيمنتها على أسواق البترول ومصادره كونه

<sup>1</sup> كشيقي حسين، مخاطر انخفاض أسعار النفط على التوازنات المالية في الدول المصدرة ومتطلبات الإصلاح، مجلة دراسات، العدد 52، جامعة الأغواط - الجزائر، مارس 2017، ص180.

المصدر الوحيد الأكثر وفرة لتلبية الاحتياجات، ولهذا الأسباب سنحاول معرفة الظروف التي تؤدي بأسعار البترول إلى سلوك الاتجاه التصاعدي أو الاتجاه التنازلي بشكل لم يكن يُتوقع له أو لم يسبق وأن سلكه من ذي قبل، وذلك وفق العرض التالي:

(1) أسباب ارتفاع أسعار البترول: شهدت أسعار البترول عدة ارتفاعات وصل آخرها إلى أرقام لم يسبق وأن حظيت بها منذ دخول البترول للسوق وتداوله، هذا الارتفاع الذي يحدث في أسعار البترول من وقت لآخر هو نتيجة جملة الأسباب التالية:<sup>1</sup>

- سعي الدول المصدرة للبترول إلى رفع الأسعار من أجل الاستفادة من العائدات البترولية الضخمة.
- يؤدي النمو الاقتصادي العالمي إلى زيادة الطلب على البترول وهو ما يضغط على الأسعار نحو الارتفاع والدليل على ذلك أن النمو الحاصل عام 2005 الذي ارتفع بمعدل 2.2% عما كان عليه عام 2001 قد صاحبه زيادة الطلب العالمي على البترول بصورة كبيرة انتقلت من 76.6 م ب/ي عام 2001 إلى حوالي 83.2 م ب/ي خلال عام 2005.
- للاستقرار السياسي دور كبير في التأثير على اتجاه الأسعار عن طريق تأثيره في حجم العرض فعندما توجد اضطرابات سياسية واجتماعية طائفية داخل الدول المصدرة للبترول أو فيما بينها أو بين أحد هذه الدول مع دول أخرى ستتأثر صادرات الدول المنتجة للبترول بالانخفاض وهو ما يؤدي إلى انخفاض المعروض البترولي في السوق لترتفع الأسعار في المقابل، ولقد ساهمت الأعمال الإرهابية في كل من: العراق والسعودية في تعطيل تدفق البترول إلى الأسواق والتوترات الأمريكية الفنزويلية (2002-2003) إلى تعطيل العمل في قطاع البترول بالفعل في رفع أسعار البترول؛
- تؤدي الكوارث الطبيعية التي تطرأ على الدول المنتجة للبترول إلى تعطيل إنتاجها من البترول لفترة أو انخفاض في حجم الكمية المعتاد إنتاجها مما ينجر عن ذلك نقص الكمية المعروضة للبيع التي يقابلها ارتفاع الأسعار.
- إن المشاكل التي تتعرض لها الدول المصدرة للبترول أو الشركات البترولية من عدم تطوير طاقة مصافي البترول بالصورة التي تُواكب الزيادة في الطلب على البترول، تؤدي إلى توليد خلل في السوق يتمثل في انخفاض الكمية المعروضة عن الكمية المطلوبة من البترول على المستوى العالمي ينتج عنه في الأخير ارتفاع الأسعار.

<sup>1</sup> رائد فاضل جويد، الطلب العالمي على النفط في ضوء السياسات النفطية ودوافع التعاون الدولي للقطاعات النفطية -دراسة تحليلية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الخامس 2014، بغداد- العراق، 2014، ص 199، 200 (بتصرف).

(2) أسباب انخفاض أسعار البترول: إن التقلبات التي طرأت على أسعار النفط ليست دائماً نحو الارتفاع بل كانت متذبذبة بشكل مستمر بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى، هذا الانخفاض الذي يحدث بين الفينة والأخرى ما هو إلا نتيجة العوامل التالية:

- ◀ تعتبر زيادة المعروض البترولي عن المطلوب البترولي في الأسواق العالمية من بين أكثر الأسباب وأهمها في انخفاض الأسعار، وقد أكدت "IEA" بأن السبب الرئيسي في هبوط الأسعار خلال الآونة الأخيرة القفزة الحاصلة في المعروض البترولي الذي كان من خارج "OPEC" وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية التي زادت من حجم إنتاجها البترولي ابتداء 2008.
- ◀ زيادة استكشاف البترول التي حدثت مع التطور التكنولوجي الذي يسعى إلى تطوير وسائل البحث والاستخراج بشكل مستمر لزيادة حجم الإنتاج وعدد الدول المنتجة للنفط معاً، والتي أدت في الأخير إلى نمو الإنتاج في العالم مما زاد حجم الكمية المعروضة على حساب حجم المطلوب من البترول.
- ◀ تؤدي حالة الانكماش الاقتصادي إلى انخفاض الإنتاج الصناعي الذي يعتمد بالدرجة الأولى على البترول كمادة أولية الذي تبعه انخفاض في الطلب على البترول وبالتالي انخفاض الأسعار، وأزمة الكساد التي عرفها العالم في بداية الألفية الثالثة تُثبت علاقة الكساد بانخفاض الأسعار.<sup>1</sup>
- ◀ سياسة الدول في خفض الأسعار: تعتمد الدول الكبرى خاصة في بعض الحالات إلى تخفيض أسعار البترول واستخدامها كأداة ضغط على الدول الأخرى المستهدفة لبلوغ أهدافها المسطرة، وقد حدث ذلك بالفعل من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية اللتان قامتا بخفض الأسعار بغرض الضغط على الدول المعادية لها وفي مقدمتها روسيا وإيران، لذلك قال "Fridman Thomas" في مقال له نشر في "Times York New": "إذا نجح التحالف النفطي السعودي الأمريكي بخفض أسعار البترول الممنهج فلن تستطيع ميزانية كل من "موسكو" و"طهران" تحمل أعباء مصاريفهما ولن يستطيع اقتصادها المواصلة"، وذلك لعلم السعودية أن روسيا وإيران ستتضرران من انخفاض الأسعار أكثر منها لأنها أكثر قدرة منهم على اجتياز فترة الانخفاض هذه، ويعود السبب وراء اتخاذ السعودية هذا الإجراء ضد روسيا وإيران إلى التوتر الجيوسياسي الموجود بينهم.<sup>2</sup>
- ◀ تضارب المصالح بين دول "OPEC" وعدم التزامها بالحصص المحددة لها فيما يخص حجم الإنتاج أين قامت العديد من هذه الدول وفي العديد من المرات تجاوز حصصها وزيادة الإنتاج لزيادة مداخيلها ومواجهة الضغوطات التي تعاني منها التي تختلف من دولة إلى أخرى.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> راحم فريد، أخبار أسعار النفط: الأسباب والنتائج، مجمع أعمال المؤتمر الأول: "السياسات الاستخدمية للموارد الطاقوية بين متطلبات الفطرية وتأمين الاحتياجات الدولية"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف-الجزائر، 2015، ص 03، 04.

<sup>2</sup> غريغوري غوس، هبوط أسعار النفط: الأسباب والتبعات الجيوسياسية، موجز السياسة، مركز بروكجنز، الدوحة-قطر، أبريل 2015، ص 01-03.

<sup>3</sup> براهمي عبد الرزاق، فرصة أخبار أسعار البترول بين حدود النعمة وأبعاد النقمة، مجمع أعمال الملتقى الدولي: "متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النامية في ظل أخبار أسعار المحروقات"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة-الجزائر، 29-30 نوفمبر 2016، ص 06.

**ثالثاً: أنواع تقلبات أسعار البترول:** باعتبار أن البترول عدا سلعة أساسية في العالم وأصبح كل شيء مرتبط بسوقه التي لا يمكن التخطيط للمستقبل أو وضع التوقعات دون معرفة اتجاهاتها، فإنه وبدون شك التقلبات التي ستطرأ على أسعار البترول سيكون لها انعكاسات كبيرة تتراوح بين السلب والإيجاب على الأوضاع والسياسات الاقتصادية للدول على حد سواء وبغض النظر ما إن كانت دول منتجة أو مستهلكة للبترول، وهذا ما سيتم عرضه من خلال إبراز أثر تقلبات أسعار البترول على مختلف الدول في الحالتين.

**الفرع الأول: أثر ارتفاع أسعار البترول:** لارتفاع أسعار البترول في السوق العالمي أثرتين مباشرتين الأولى يكون على الدول المنتجة للبترول والثاني يخص الدول المستهلكة للبترول.

(1) أثر ارتفاع أسعار البترول على الدول المنتجة: من المعروف أن قطاع البترول يُعتبر عنصراً حيوياً في اقتصاديات

معظم الدول المنتجة للبترول كونه يمثل ما يتجاوز 70-80% من حجم صادراتها لاعتبار أن معظم الدول التي يتواجد فيها البترول هي دول نامية، وعليه يثمر ارتفاع الأسعار زيادة في عائدات هذه الدول التي تساهم بدورها في إحداث تغييرات إقتصادية و إجتماعية إيجابية نتيجة إستخدامها في <sup>1</sup>:

➤ تطبيق وتحريك خطط التنمية التي تم وضعها للنهوض باقتصادها وتحسين مستوى رفاهية أفراد مجتمعها.

➤ زيادة مستوى الاحتياطات الأجنبية للدول المصدرة للبترول.

➤ استخدام العائدات المرتفعة في تسديد المديونية الخارجية بشكل كامل والتخلص منها مثلما فعلت كل من: اليمن، الجزائر، سوريا، عمان، السعودية والكويت.

لكن دون أن ننسى أن ارتفاع الأسعار قد يعود بالسلب على الدول المنتجة عندما ترتفع تكاليف إنتاج الدول المستهلكة للبترول عند تصنيع المنتجات من البترول والتي سيرتفع سعرها بالمقابل ويتم بيعها للدول المنتجة للبترول، كما يمكن أن ينتج عن استيراد المنتجات الأجنبية ذات الأسعار المرتفعة استيراد معها تضخم مالي الذي ينعكس سلباً على اقتصاد الدول المستوردة له.

(2) أثر ارتفاع أسعار البترول على الدول المستهلكة: يوجد هناك الكثير من يعتقد بأن لارتفاع أسعار البترول آثار

سلبية على الدول المستهلكة له والتي تتمثل معظمها في الدول الصناعية الكبرى التي تصنف من أكبر مُستهلكي الطاقة النفطية، لكن الواقع يُثبت بأنها تستفيد أيضاً من ارتفاع الأسعار فعوض الاستفادة كباقي الدول المصدرة للبترول من العائدات المتأتبة من تصديره قامت بابتكار وسيلة مغايرة تُدر لها عائدات قيمة تمثلت في فرض ضريبة الكربون على الدول المصدرة للبترول محملة إياها مسؤولية تلويث البيئة، هذه الضريبة حققت لها عائدات قاربت في العديد من السنوات العائدات البترولية للدول المنتجة للبترول نتيجة ارتفاعها، مما استطاعت أن تحقق فوائض مالية كبيرة وكأنها من خلال هذه الضريبة تُحمل الدول المنتجة للبترول ذنب

<sup>1</sup> وحيد خير الدين، مرجع سابق، ص 115-117.

عدم امتلاك الدول المستهلكة ثروة البترول، وتعتبر الأرباح المتأتية من ضريبة الكربون أرباح صافية يتم تحقيقها دون بذل أي جهد أو تحمل أي تكاليف على عكس نظيرتها المنتجة التي تتحمل عناء البحث والإنتاج وغيرها من المراحل الأخرى، كما أن الدول الصناعية الكبرى تقوم إضافةً إلى فرض الضريبة رفع أسعار منتجاتها المعتمدة على البترول إلى الضعف أو أكثر لتعيد بيعها للدول المنتجة لتكون بذلك استرجعت جزء من أموالها المنفقة على البترول.<sup>1</sup>

غير أن من سلبيات ارتفاع أسعار البترول على الدول المستهلكة له ارتفاع أسعار المنتجات البترولية على مواطنيها الذين يقللون نتيجة ذلك استهلاكهم لها كونها أصبحت مكلفة ولا يستطيعون تحملها مما قد ينجر عن ذلك انخفاض مستوى رفاهيتهم، لكن يمكن أن تستفيد من هذا الانخفاض في استهلاك البترول من قبل مواطنيها إلى تخفيض حجم طلبها على النفط وبالتالي تقليل نسبة تبعية اقتصادها للدول المنتجة للبترول، يتمثل الأثر السلبي الثاني لارتفاع أسعار البترول على الدول المستهلكة في انخفاض معدلات النمو الاقتصادي الذي تربطه علاقة عكسية مع اتجاه أسعار البترول لأن أسعار الطاقة ستصبح مرتفعة ومكلفة للنشاط الصناعي الذي يمكن أن يتراجع مقابل هذا الارتفاع الأمر الذي ينعكس سلباً على النمو الاقتصادي ككل وقد يسبب ذلك في نفس الوقت حدوث اضطرابات واحتجاجات من قبل المواطنين نتيجة غلاء المعيشة وعدم قدرتهم حتى على تحمل تكاليف المواد الاستهلاكية الضرورية.

أما بالنسبة للدول المستهلكة النامية غير الصناعية فإن ارتفاع أسعار البترول معناه طاقة أقل استهلاك أقل وتدني مستويات المعيشة.<sup>2</sup>

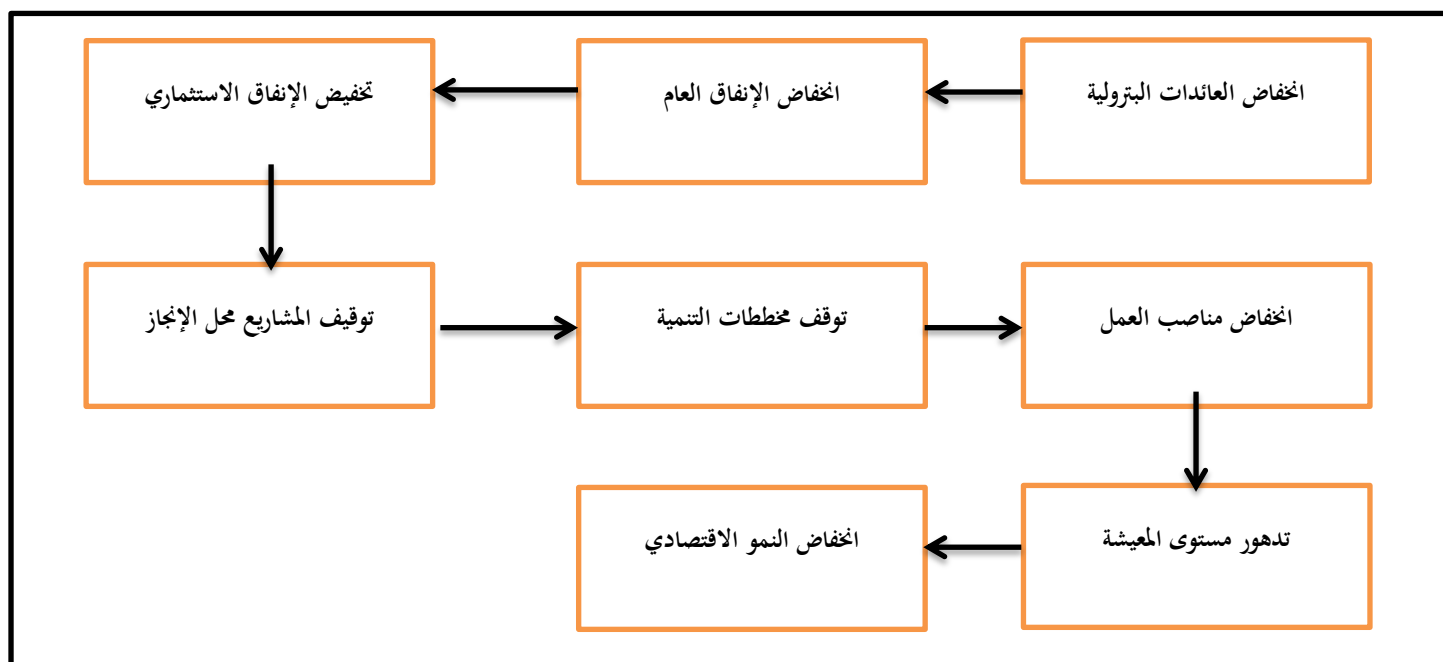
**الفرع الثاني: أثر انخفاض أسعار البترول:** إن لحالة انخفاض أسعار البترول أيضاً أثر على الاقتصاد العالمي وعلى جميع الدول بدون استثناء، هذا الأثر قد يكون سلباً وقد يكون إيجابياً على حسب وضع الدول.

**1) أثر انخفاض أسعار البترول على الدول المنتجة:** كما سبق الإشارة إلى أن قطاع البترول هو أساس قيام اقتصاديات الدول المنتجة للبترول لأن عائداته تمثل العمود الفقري لهذه الاقتصاديات والمحرك الأساسي لعمليات التنمية ، وعليه فإن انخفاض أسعار البترول يتولد عنها انخفاض في حجم العائدات البترولية الأمر الذي ينعكس سلباً العديد من المجالات المبينة في الشكل أدناه:

<sup>1</sup> حيدوشي عاشور، ملامح تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي في ظل تقلبات أسعار النفط، مجمع أعمال الملتقى الدولي: "متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النامية في ظل تحديات أسعار المحروقات"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة-الجزائر، 29-30 نوفمبر 2016، ص 07.

<sup>2</sup> ضياء مجيد الموسوي، ثورة أسعار النفط 2004، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون-الجزائر، 2005، ص 81-87.

شكل رقم (01-02): أثر انخفاض أسعار البترول على اقتصاديات الدول المنتجة له



المصدر: من إعداد الطلبة .

حسب هذا المخطط و من أجل مجابهة هذا الانخفاض الحاصل في أسعار البترول قد تلجأ الدول إلى تخفيض الإنفاق و رفع الدعم عن المواد الاستهلاكية الأساسية و تجميد التوظيف العمومي لترتفع بذلك معدلات البطالة و يتدهور المستوى المعيشي، الأمر الذي إن طال يمكن أن يهدد الاستقرار والسلام الاجتماعي لاحتجاج الشعب واعتراضه على الأوضاع السيئة التي يعيشها والتي إن لم تُعالج فور انطلاقتها تصبح أكثر حدة مع مرور الوقت مما يتأثر الاستقرار السياسي للدولة المعنية.

(2) أثر انخفاض أسعار البترول على الدول المستهلكة: يؤدي انخفاض أسعار البترول إلى انخفاض فواتير استيراد الطاقة مما تنخفض بدورها تكاليف الإنتاج لترتفع حينها الأرباح وتتبعها بذلك زيادة إنتاجية القطاعات وزيادة تحقيقها للأرباح التي تؤدي إلى رفع الأجور وزيادة مناصب العمل، هذا الانخفاض في أسعار السلع والمنتجات والتحسين في مستوى الأجور وتخفيض معدلات البطالة يؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة، كذلك تستفيد الدول المستهلكة من الضريبة التي تفرضها على البترول على الرغم من انخفاضها المصاحب لانخفاض الأسعار إلا أنها تبقى قائمة لتمثل مورد إضافي لها يمكن أن تستفيد منه وتوظفه في مجالات أخرى متعددة، كما يؤدي انخفاض أسعار البترول وزيادة استهلاك الطاقة وتوسع القطاعات كذلك إلى تنشيط الاقتصاد وبالتالي رفع معدلات النمو الاقتصادي، وقد يتولد

عن انخفاض أسعار البترول أيضًا إلى الضغط على أسعار الطاقات الأخرى نحو الانخفاض وهو ما يزيد من تعزيز معدلات النمو الاقتصادي.<sup>1</sup>

---

<sup>1</sup> رايم فريد، مرجع سبق ذكره، ص 10-08.

## خلاصة الفصل

إن البترول هو مورد إستراتيجي يمثل العمود الفقري لتطور وقيام أي إقتصاد لاعتباره المصدر الوحيد من بين مصادر الطاقة الذي يوفر العديد من المزايا عند استخدامه ويتأقلم مع الأوضاع التي يُستعمل فيها، ومن خلال دراستنا لهذا الفصل توصلنا إلى مجموعة الأفكار التالية:

- البترول مادة طبيعية نشأت منذ آلاف السنين إثر تغير التضاريس عبر الزمن وتكدس المواد العضوية في قاع البحار وباطن الأرض وتحولت بفعل الضغط والحرارة إلى نفط.
- كان يُستخدم البترول في العصور القديمة بالصفة التي وجد عليها وبطرق بدائية و كان يخرج إلى سطح الأرض بمفرده دون تكبد الإنسان عناء البحث والتنقيب عنه.
- مع مرور الوقت وتطور الصناعة ازداد الاهتمام بالبترول لتبدأ عملية الاستكشاف والحفر لاستخراجه وبشتى الطرق، ومع ازدياد الحاجة إليه انتشرت موجة البحث عنه عبر جميع المناطق الجغرافية وفي معظم دول العالم لزيادة إنتاجه.
- بفضل الخصائص التي يتميز بها البترول من وفرة، انخفاض تكلفته نسبياً، تنوعه، سهولة نقله وغيرها... الخ، ارتبط بالحياة الإنسانية ليوفر احتياجات جميع مجالاتها الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية والعسكرية.
- نتيجة الدور الكبير الذي لعبه البترول في إقتصاد العالم أصبح رمز للقوة وهو الأمر الذي أدى إلى نشوب الصراعات التي تتحول في بعض الأحيان إلى حروب عسكرية من أجل امتلاكه الذي يعكس امتلاك العالم.
- حقق البترول شهرة عالمية استدعت إنشاء سوق خاصة به يتم من خلالها إيصاله إلى جميع دول العالم، ونظراً لأهمية هذه السوق ظهرت عوامل جديدة أثرت عليها لتمررها بعدة مراحل أدت إلى التغير من هيكلها منذ بداية نشاطها إلى اليوم.
- يجري في السوق البترولية تسعير البترول الذي يُعتبر دالة في الظروف التي تطرأ على السوق ليتغير بتغيرها.
- تتأثر أسعار البترول بعوامل عدة مختلفة بغض النظر عن العرض والطلب مثل العوامل: الجيوسياسية، الفنية، المناخية، الخ...
- تُعتبر الدول المستهلكة للبترول المستفيد الأكبر في كلتا حالات اتجاه الأسعار.

## الفصل الثاني :

# اقتصاديات سعر الصرف

## تمهيد :

استطاعت العملة أن تؤدي واجبها على أكمل وجه في تسوية المبادلات بين أفراد مجتمعتها، لكن مع الانفتاح على العالم وتحقيق الفائض توجهت الدول إلى التصدير نحو الخارج من جهة واستيراد السلع والخدمات التي لا تتوفر لديها من جهة ثانية، غير أن العملة الوطنية هنا عجزت عن تسوية المدفوعات النقدية لسبب أن صلاحياتها تنتهي خارج حدودها الوطنية، الأمر الذي تطلب إيجاد أداة أخرى تربط العلاقات النقدية والمالية الدولية ببعضها البعض وتنظم المعاملات النقدية حتى لا تحدث اختلالات اقتصادية على المستوى المحلي والدولي على حد سواء، هذه الأداة التي تم التوصل إليها في الأخير تتمثل في "سعر الصرف" الذي استطاع تحديد طريقة تسهيل من عملية التبادل بين مختلف عملات العالم وتجعل من عملية تسوية المبادلات والمدفوعات الدولية سلسلة هذا الدور الذي لعبه سعر الصرف في ربط العملات فيما بينها أكسبه أهمية كبيرة دفعت بالباحثين والعلماء الاقتصاديين إلى الاهتمام به وتوضيحه أكثر للعالم، حتى يتسنى لهم التعمق فيه لمعرفة كل ما له صلة بسعر الصرف للتمكن من ضبطه وتحديد سعر الصرف المناسب بين العملات المتداولة.

وبما أن الجزائر تصنف ضمن دول العالم وهي الأخرى بحاجة إلى التواصل مع الخارج فإنها لا بد وأن تبحث عن سعر صرف لتجد علاقة تربط عملتها الوطنية مع عملات الدول التي تتعامل معها حتى تستطيع أن تتبادل معها وعطاءً بكل بساطة. ومن خلال هذا العرض ولمعرفة أكثر لسعر الصرف وبشيء من التفصيل، كيف يتقرر وما هي الأنظمة التي أوجدت لتحديده، كيف حددت الجزائر سعر صرف عملتها مع الإجراءات التي تبعت ذلك، تم اعتماد التقسيم الموضح في الأسفل:

### المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول سعر الصرف؛

#### المبحث الثاني: أساسيات سعر الصرف؛

#### المبحث الثالث: سعر صرف الدينار الجزائري.

### المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول سعر الصرف

يُعد التوصل إلى إيجاد سعر صرف يسهل من عملية المبادلات الدولية إضافة كبيرة للاقتصاد العالمي تشجع على زيادة تطوير وتنمية الاقتصاد، ناهيك عن فك العزلة عن الاقتصادات المحلية للدول وتمكينها من الانفتاح على الاقتصادات الأخرى للاستفادة من تطورها ومحاولة مواكبته، كل هذا الفضل يعود إلى سعر الصرف الذي أضحي يلعب دور كبير على مستوى العالم الأمر الذي أعطاه أهمية بالغة ميزته عن باقي المتغيرات الاقتصادية الأخرى، لكن بحكم أن العالم عرف تغييرات جمة أثرت على سعر الصرف جعلت منه يغير من مجراه بين الفينة والأخرى التي يكون في بعض الأحيان غير محبذة نتيجة الآثار السلبية التي يحملها معه على الاقتصاد.

وبالتالي لمعرفة هذا المتغير أكثر سيتم في هذا المبحث التطرق إلى : ماهية سعر الصرف محولين بذلك تعريفه ذكر أشكاله وغيرها، ثم تتبعه بعد ذلك بماهية سوق سعر الصرف التي لا يمكن لسعر الصرف أن يتطور ويستمر دون تواجدها ثم نختتمها بالتطرق لمختلف المخاطر التي يمكن أن يحملها سعر الصرف معه.

### المطلب الأول: ماهية سعر الصرف

بعد المشكلة التي واجهها العالم حول عدم توفر عملة موحدة تُستخدم لتسوية المبادلات أوجد سعر الصرف. للربط بين العملات الأمر الذي سهل على الدول من الوضع الذي عرفته قبل ميلاده، أين أصبح بإمكانها التبادل فيما بينها بكل بساطة نتيجة إمكانية تحديد القيمة المناسبة التي تجمع بين أي عملتين يُراد تبادلهما، وبالتالي السؤال الذي يجب طرحه هو: في ماذا يتمثل سعر الصرف هذا وكيف استطاع أن يربط بين العملات، ما هي أنواعه وهل له عوامل تؤثر فيه أم أنه هو المؤثر الوحيد على باقي المتغيرات الاقتصادية الأخرى، كل هذه الأسئلة سيتم معرفة إجابتها في هذا المطلب.

**أولاً: تعريف سعر الصرف :** قبل الخوض في تعريف مصطلح "سعر الصرف" بشكل عام ارتأينا أولاً إلى التوقف قليلاً عند مصطلح

الصرف " لإعطاء لمحة وجيزة حوله والذي توجد له عدة تعاريف نذكر منها:

(1) **الصرف لغةً:** "رد الشيء من الحالة التي كان عليها إلى حالة أخرى".<sup>1</sup>

(2) **الصرف اصطلاحاً:** "كيفية التصرف في تبادل عملة دولة ما بعملة دولة أخرى بنسبة معينة".<sup>2</sup>

ويدمج التعريف اللغوي مع الاصطلاحي نتوصل إلى أن "الصرف" هو: "عملية تحويل العملة X إلى العملة Y استناداً على نسبة معينة تضبط هذه العملية".

وبالرجوع إلى مصطلح "سعر الصرف" والذي حاولت العديد من التعاريف شرحه وتوضيحه أكثر سنحاول أخذ مجموعة من التعاريف التي تناولته من جوانب مختلفة والمتمثلة في:

**التعريف الأول:** يُقصد بسعر الصرف: "نسبة التبادل بين وحدة النقد الأجنبية ووحدة النقد الوطنية".<sup>1</sup>

<sup>1</sup> الطاهر قانة، اقتصاديات صرف النقود والعملات دار الخلدونية، ط 01 ، القبة - الجزائر، 2009، ص: 09. (بتصرف)

<sup>2</sup> عباس أحمد محمد الباز ، أحكام صرف النقود والعملات في الفقه الإسلامي وتطبيقاته المعاصرة، دار النفائس، ط 02 عمان-الأردن، 1999، ص: 15 (بتصرف)

**التعريف الثاني:** يمثل سعر الصرف: "قيمة العملة الوطنية مقومة بالعملات الأجنبية".<sup>2</sup>

**التعريف الثالث:** يُعرف سعر الصرف من زاوية بأنه: "عدد الوحدات من النقد الوطني المكافئة للحصول على وحدة واحدة من النقد الأجنبي"، ويُعرف من زاوية أخرى بأنه: "عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي تدفع للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية".<sup>3</sup>

**التعريف الرابع:** "هو ذلك المعدل الذي يتم على أساسه تبادل عملة دولة ما ببقية عملات دول العالم".<sup>4</sup>

من خلال التعاريف التي تم التطرق إليها يمكن أن نستنتج بأن سعر الصرف هو نسبة التبادل بين العملات التي ما هي في الحقيقة إلا عبارة عن سلعة كباقي السلع الأخرى الموجودة في الأسواق، لكن عملية مبادلتها تتم من خلال تحديد نسبة تربط بين مختلف العملات المراد مبادلتها، وبالتالي فإن سعر الصرف يعبر عن عدد الوحدات من العملة الأجنبية اللازم دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية أو العكس أي عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها مقابل الحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية، بحيث يُطلق على الحالة الأولى التسعير المباشر "بمعنى أن العملة الوطنية في هذه الحالة تعتبر هي السلعة والعملية الأجنبية الثمن الواجب دفعه للحصول على هذه السلعة أما الحالة الثانية فهي تُعرف بـ "التسعير غير المباشر"، وتعتمد هذه الطريقة في التسعير معظم دول العالم بما فيها الجزائر أي  $1 \text{ USD} = 135,93 \text{ DZA}$ <sup>5</sup>، أما طريقة التسعير المباشر فإن عدد الدول التي تعتمد قليل مقارنة بالحالة الأخرى ومن بين الدول التي تعتمد نذكر بريطانيا التي تقيس الجنيه الإسترليني بعدد وحدات من الدولار الأمريكي أي  $1 \text{ USD} = 1,23 \text{ £}$ .<sup>6</sup>

كما نشير أيضاً إلى أنه يوجد هناك نوعين من أساليب الصرف:

**1- الصرف اليدوي:** هو النوع الذي تتم فيه عملية مبادلة وحدات العملة الوطنية بعدد من الوحدات من الأجنبية نقداً من يد الصراف إلى يد المشتري والتي تُستخدم عادةً من قبل السياح؛

**2- الصرف المسحوب:** في هذا النوع تتم عملية المبادلة عن طريق بيع وشراء أوراق مسحوبة على الخارج تسمح تحويلها إلى العملة الأجنبية مثل: كمبيالات مسحوبة على الخارج والحوالات المصرفية.<sup>7</sup>

لكن نظراً لأن لكل دولة عملة خاصة بها ونظراً لكثرة التبادلات التجارية بين مختلف دول العالم قد تواجه بعض الدول عند قيامها بتسوية المدفوعات فيما بينها مشكلة تحديد سعر صرف بين عملاتها نتيجة عدم توفره، لذلك تلجأ أي دولتين في هذه الحالة إلى

<sup>1</sup> حسين عمر، المدخل إلى دراسة علم الاقتصاد - العلاقات الاقتصادية الدولية - شرح في الاقتصاد الولي والاقتصاد العام ودولة الرفاهية، دار الكتاب الحديث، القاهرة - مصر، دون سنة، ص: 18. (بتصرف)

<sup>2</sup> بلقاسم ليندة، أثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية - دراسة قياسية حالة الجزائر (1998-2010)، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 3 - الجزائر، 2012-2013، ص: 03.

<sup>3</sup> هجير عدنان زكي أمين، الاقتصاد الدولي - النظرية والتطبيقات، دار إثراء، ط 01، الأردن، 2010، ص: 259.

<sup>4</sup> حللو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسين العصرية، ط 01، بيروت-لبنان، 2016، ص: 120.

<sup>5</sup> الموقع الرسمي لبنك الجزائر: <http://www.bank.of.algeria.dz/html/marcheintz>.

<sup>6</sup> الموقع الرسمي لقناة CNBC عربية <http://www.cnbc.com/merkets>

<sup>7</sup> محمود يونس محمد، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الإسكندرية - مصر، 2009، ص: 242

عملة ثالثة لتكون وسيط بينهما والتي عادةً ما تكون من العملات الرئيسية المتداولة عالميًا حتى تكون مشتركة بينهما وتكون لكل عملة من الدولتين المعنيتين سعر صرف محدد العملة الثالثة مع المشتركة، ومن خلال هذه الأخيرة يتم . تحديد سعر الصرف بين عمليتي الدولتين عن طريق ما يُعرف بـ "أسعار الصرف المتقاطعة" والتي تعني بدورها: "إيجاد سعر صرف عملة مقابل عملة أخرى باستخدام علاقة هاتين العملتين بعملة ثالثة تكون مشتركة بينهما".<sup>1</sup> لنفترض مثال: لإيجاد سعر الصرف بين الدينار الجزائري والين الياباني مثلاً الاستعانة بالدولار الأمريكي العملتين السابقتين سعر صرف محدد مع الدولار الأمريكي، ويتم التحصل على سعر ذلك للعلم بأن لكل من الصرف بين الدينار الجزائري والين الياباني من خلال التعويض في العلاقة التالية:<sup>2</sup>

$$DZA / JPY = DZA / USD \times USD / JPY \dots (02.01)$$

لدينا<sup>3</sup>:

$$1\$ = 136,01 \text{ DZA} \Rightarrow 1 \text{ DZA} = 0,0074 \$$$

$$1 \$ = 131,44 \text{ ¥}$$

$$DZA / JPY = (0,0074) (131,44) \Rightarrow 1 \text{ DZA} = 0,972656 \text{ JPY}$$

ثانياً: **صبيغ سعر الصرف**: نظراً لامتلاك كل دولة عملة خاصة بها تعددت العملات المتداولة في العالم ومن أجل تسوية المبادلات القائمة بين الدول التي تختلف عملاتها فيما بينها ظهر سعر الصرف لإتمام ذلك، ونتيجةً إلى أن لكل عملة قيمة اقتصادية خاصة بها سواءً داخل دولتها أو خارجها تنوعت أسعار الصرف التي يتم استخدامها كون أن لكل منها دوره الخاص في الاقتصاد ووقته المناسب الذي يتم فيه اللجوء إليه ولذلك سيتم التطرق لهذه الأنواع.

1) **سعر الصرف الاسمي**: هو الثمن الذي يُدفع من عملة دولة ما مقابل الحصول على عملة دولة أخرى دون أخذ القوة الشرائية للعملتين في الحسبان، ويتحدد سعر الصرف الاسمي لعملة معينة وفق العرض والطلب عليها وهو ما يجعله دائم التغير، وفي حالة كان سعر الصرف هذا بين عملتين فقط فإننا بصدد ما يُعرف بـ "سعر صرف اسمي ثنائي" أما الحالة التي يكون فيها سعر الصرف لأكثر من عملتين فنصبح هنا أمام "سعر صرف فعلي اسمي"، ويتخذ سعر الصرف عمومًا أحد الشكلين:

أ- **سعر صرف رسمي**: وهو السعر الذي يُستخدم في المبادلات الرسمية؛

ب- **سعر صرف موازي**: وهو ذلك السعر الذي يتم التعامل به في السوق الموازية.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> إسماعيل إبراهيم الطراد، إدارة العملات الأجنبية، مطبعة الروزنا، ط 01، الأردن، 2001، ص: 139-141.

<sup>2</sup> صحراوي سعيد، محددات سعر الصرف: دراسة قياسية لنظرية تعادل القوة الشرائية والنموذج النقدي في الجزائر، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية دولية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان-الجزائر، 2009-2010 ص 08

<sup>3</sup> الموقع الرسمي ل: بنك الجزائر <http://www.bank.of.algeria.dz/html/marcheintz.htm>

<sup>4</sup> جميل محمد خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الأكاديميون، ط 01، عمان-الأردن، 2014، ص 182

(2) **سعر الصرف الحقيقي:** يُعبر عن عدد الوحدات من السلعة الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية كونه يقيس القدرة التنافسية للسلع المحلية مقارنة بنظيرتها الأجنبية، لذلك نجد سعر الصرف الحقيقي يتأثر بالتقلبات التي تطرأ على سعر الصرف الاسمي ومعدلات التضخم ويتم حسابه وفق المعادلة التالية:<sup>1</sup>

$$TCR = TCN (P^*/P) \dots (02.02)$$

حيث أن:

TCR : سعر الصرف الحقيقي؛

TCN : سعر الصرف الاسمي؛

P\* : متوسط الأسعار الأجنبية؛

P : متوسط الأسعار المحلية.

(3) **سعر الصرف الفعلي الاسمي:** هو مؤشر يقيس متوسط التغير في سعر صرف العملة الوطنية بالنسبة لسلة من العملات الأجنبية خلال فترة زمنية معينة<sup>3</sup>، بعدما يتم حساب سعر الصرف بين العملة الوطنية مع كل عملة أجنبية تنتمي إلى السلة المختارة وتخصيص وزن لهذه العملات الأجنبية داخل السلة وتحديد فترة الأساس، يتم حساب سعر الصرف الفعلي الاسمي الذي ما هو إلا عبارة عن متوسط عدد من أسعار الصرف الثنائية الذي يتم التحصل عليه وفق الصيغة الآتية:<sup>2</sup>

$$TCEN = \sum_{i=1}^n \frac{tin}{tion} \times wi \times 100 \dots Tio \dots (02.03)$$

حيث أن

TCEN : سعر الصرف الفعلي الاسمي؛

Tin : عدد وحدات العملة الأجنبية من الدولة i بالنسبة لعدد من وحدات العملة الوطنية للدولة المعنية بتاريخ n

Tio : سعر سنة الأساس؛

wi : الوزن النسبي للدولة الأجنبية i في التبادلات التجارية للدولة المعنية.

(4) **سعر الصرف الفعلي الحقيقي :** هو القيمة الحقيقية للعملة الوطنية مقارنة بمجموعة من العملات الأجنبية أي ما هو إلا عبارة عن سعر الصرف الفعلي الاسمي، مصحح، وذلك بغرض إزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية لأنه يأخذ مؤشرات الأسعار وتطوراتها بين الدولة المعنية والدول الأجنبية المختارة في الحسبان<sup>2</sup> ليتم احتسابه وفق العلاقة التالية:<sup>3</sup>

<sup>1</sup> السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي - النظرية والسياسات، دار الفكر، ط 01، عمان الأردن، 2011، ص: 116، 117.

<sup>2</sup> بودراع مفيدة، أثر قابلية العملة للتحويل على الاقتصاد الجزائري، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماجستير في علوم التسيير فرع نقود ومالية، غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 3 الجزائر، 2007-2008، ص: 108، 109.

<sup>3</sup> سعيدي نعمان، الأساليب التقليدية في تسيير مخاطر الصرف ومدى ملائمتها للاقتصاديات النامية حالة الجزائر، رسالة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع نقود ومالية غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 3 - الجزائر، 2014-2013، ص: 76، 77.

حيث أن :

$$TCER = TCEN (IP/IPen) \dots\dots\dots(02.04)$$

. TCER : سعر الصرف الفعلي الحقيقي؛

• TCEN : سعر الصرف الفعلي الاسمي؛

IPi : المؤشر العام للأسعار المحلية للدولة المعنية في الفترة i؛

IPpti : السعر المرجح الذي يلخص مجموعة المؤشرات العامة للأسعار في الفترة i لدى أهم الشركاء التجاريين .

(5) **سعر الصرف الفعلي التوازني** هو ذلك السعر الذي يتحقق في الدولة التي يسودها توازن اقتصادي خلال فترة زمنية معينة، بمعنى ذلك السعر الذي يتحدد عندما تتساوى الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة لإحدى العملات .

(6) **سعر الصرف الحقيقي التوازني**: يتمثل في السعر النسبي للسلع القابلة للتداول التجاري مقابل السلع غير القابلة للتداول التجاري مما ينتج عنه تحقيق التوازن الداخلي والخارجي.\*

**ثالثا: العوامل المؤثرة في سعر الصرف**: نظراً لاختلاف الظروف الاقتصادية والسياسات النقدية والمالية المعتمدة من طرف الدول المختلفة من جهة، وخضوع سعر الصرف لعملية العرض والطلب على العملة محل التقييم من جهة ثانية، فإنه وبدون شك سيتأثر سعر الصرف بالعديد من العوامل التي تطرأ على الساحة الاقتصادية ليتغير منحى العرض والطلب الذي ينتج عنهما تغير اتجاه سعر الصرف سواءً نحو الارتفاع أو نحو الانخفاض، تتمثل هذه العوامل في:

(1) **التغير في الميزان التجاري**: إن تغير قيمة الصادرات والواردات لأي دولة له تأثير على سعر الصرف ذلك أن ارتفاع قيمة الصادرات مثلاً مقارنة بقيمة الواردات معناه زيادة الطلب على السلعة المحلية الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على عملة هذه الدولة مما ترتفع قيمتها والعكس

(2) **أسعار الفائدة**: يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة في دولة ما إلى تدفق رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار فيها بغية الحصول على عوائد مرتفعة هذا الاستثمار يتطلب في المقابل تحويل العملات الأجنبية بالعملة الوطنية للدولة المعنية مما ينتج عن ذلك انخفاض سعر صرفها.

\* لمزيد من الإطلاع أنظر :

- مروان عطون، الأسواق النقدية والمالية والبورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال، ديوان المطبوعات الجامعية، جزء 02، بن عكنون-الجزائر،

2005، ص: 08؛

- ضياء مجيد موسوي، تقلبات أسعار الصرف، ديوان المطبوعات الجامعية جزء 02 بن عكنون الجزائر 2016، ص: 13، 14؛

- بلقاسم عباس، سياسات أسعار الصرف، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط العدد 23، الكويت، نوفمبر 2003، ص: 07؛

- لزعر علي، معدل الصرف الفعلي وتنافسية الاقتصاد الجزائري مجلة الباحث، العدد 11، جامعة ورقلة - الجزائر، 2012، ص: 49، 50؛

- أديب قاسم شذى ، سعر صرف الدينار العراقي والعوامل المؤثرة فيه مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 11 بغداد العراق، 2006، ص: 06.

- (3) **التضخم:** إن ارتفاع معدلات التضخم داخل الدولة يؤدي إلى ارتفاع أسعار سلعها المحلية مما يُفقدتها ذلك قدرتها على المنافسة، لينخفض بذلك الطلب الأجنبي عليها الأمر الذي قد ينجر عنه ارتفاع سعر صرف العملة لوطنية.<sup>1</sup>
- (4) **التدخلات الحكومية للسياسة** التي تنتهجها الدولة لتحقيق أهدافها المسطرة وتصحيح الأوضاع لها تأثير كبير على سعر صرف عملتها سواء كان ذلك بالإيجاب أو بالسلب، فإذا كانت الدولة مثلاً تتبع سياسة تخفيض معدلات التضخم وزيادة حجم الصادرات على حساب الواردات فإن ذلك سيؤدي حتماً إلى انخفاض سعر الصرف، كما قد تلجأ في أحيانٍ أخرى إلى التخفيض من قيمة عملتها مباشرةً وذلك بما يتناسب وسياساتها المالية والاقتصادية.<sup>2</sup>
- (5) **السياحة:** عندما تتوفر الدولة على مناطق سياحية خلابة وخدمات جيدة سيزيد إقبال السياح إليها مما يقومون بتحويل عملاتهم الأجنبية إلى عملة الدولة السياحية المستضيفة من أجل إنفاقهم الذي سيزيد مع زيادة عدد السياح، هذه الزيادة في عدد السياح من شأنها أن تزيد من حجم الطلب على العملة الوطنية للدولة السياحية ينتج عن ذلك في الأخير انخفاض سعرها في المقابل؛
- (6) **العوامل السياسية والحكومية:** يُعتبر الاستقرار السياسي والعسكري من بين أهم العوامل التي تؤثر على سعر الصرف سواء كان ذلك في المدى القريب أو على المدى البعيد، ففي حالة عدم الاستقرار الأمني يتأثر اقتصاد الدولة من الإنتاج والتصدير نتيجة تدمير الوحدات الإنتاجية من جهة وتوجيه الدولة جل اهتمامها وإنفاقها على العتاد العسكري من جهةٍ أخرى، مما تُفقد الثقة في عملة هذه الدولة وبالتزامن مع انخفاض صادراتها يرتفع سعر صرفها؛
- (7) **الإشاعات والمعلومات الجديدة** باعتبار أن سعر الصرف يتحدد بتقابل حجم الطلب والعرض على العملة في السوق فإن المعلومات والأخبار الجديدة التي ترد إلى هذه السوق قد تؤثر على أسعار صرف العملات المعروضة للتداول من جانب الطلب عليها، خاصةً إذا كانت تلك المعلومات الواردة تحمل أخبار سيئة عن دولة ما مما يؤدي ذلك إلى إحجام المستثمرين عن طلب عملتها وبالتالي تنخفض قيمتها.<sup>3</sup>
- (8) **التغير في أسعار السلع** تربط أسعار السلع علاقة عكسية مع سعر الصرف لأن ارتفاع الأسعار المحلية للسلع في الوقت الذي تبقى فيه الأسعار الأجنبية ثابتة سيخفض الطلب على هذه السلع المحلية ليتبعه انخفاض الطلب على عملة هذه السلع وهو ما يُفسر في الأخير ؛ ارتفاع سعر الصرف وتدهور قيمة العملة.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي، دار المجدلاوي، ط 01 ، عمان - الأردن، 1999، ص: 158.

<sup>2</sup> عبد الرزاق بن الزاوي، دراسة قياسية لانحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازي في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة ورقلة الجزائر، 2012، ص: 07.

<sup>3</sup> جعفري عمار، إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية دراسة حالة نظام سعر الصرف في الجزائر للفترة (1990-2010)، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة بسكرة - الجزائر ، 2012-2013، ص: 20.

<sup>4</sup> عبد الرحمان يسري، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، الإسكندرية - مصر، 2006، ص: 360-363.

(9) **أسعار النفط:** على عكس باقي الأسعار الأخرى فإن ارتفاع أسعار النفط لا تؤثر كثيراً وبالسلب على سعر صرف عملة الدولة المنتجة له لأنه سلعة مطلوبة على المستوى العالمي، ناهيك أن ارتفاع الأسعار يشمل جميع الدول المنتجة له ولا يوجد فارق كبير بينهم، وبالتالي فإن الدولة التي تنتج النفط ستقبل الدول الأجنبية الأخرى لشراء منتوجها النفطي ويرتفع هذا الطلب كلما زادت حاجة الدول الأجنبية إلى النفط، وبالتالي عند الشراء يتم التسديد بعملة الدولة المنتجة ومنه يزيد الطلب على عملتها الوطنية مما ترتفع قيمتها بالمقابل.

### المطلب الثاني: ماهية سوق الصرف

من خلال التعاريف التي تم التطرق إليها حول ماهية سعر الصرف توصلنا إلى أن سعر الصرف ما هو في الحقيقة إلا عبارة عن ثمن سلعة عادية وزنها في ذلك وزن باقي السلع الأخرى المعروفة، وبالتالي فهي تُعرض للبيع وتطلب للشراء وعليه فإن هذه العملية التي تتم من بيع وشراء يجب أن تتم في مكان متعارف عليه يجمع بين الطالبين والعارضين لها، ولذلك أوجدت سوق تقيم فقط بعملية بيع وشراء مختلف العملات المتداولة في العالم أطلق عليها اسم "سوق سعر الصرف" نتيجة اختصاصها بتحويل العملات فيما بينها أخذاً وعطاءً وإيجاد السعر المناسب الناتج عن تفاعل العرض والطلب على العملة.

تُعتبر السلعة الأساسية والوحيدة المكونة لسوق سعر الصرف العملات الصعبة بمختلف أنواعها التي يتبادلها الأعوان الاقتصاديين عند الحاجة إليها وذلك بغرض تسوية المدفوعات التجارية الخارجية، الالتزامات المالية الدولية، النفقات السياحية وغيرها من العمليات الأخرى، ونتيجة هذا الدور الكبير الذي لعبه سعر الصرف على مستوى العالم تميزت سوقه كذلك لما لها من وظائف وصفات مختلفة على مستوى الاقتصاد وهو الأمر الذي تطلب ضرورة تنظيمها وتقسيمها حتى يسهل عملها وتستمر في أداء نشاطها.

ومن أجل إحاطة أشمل لسوق سعر الصرف والتوسع أكثر فيما سبق ذكره سيتم من خلال هذا المطلب تناول العناوين التالية:

**أولاً: مفاهيم حول سوق الصرف:** يُعتبر سوق سعر الصرف الوسيط الذي يتم من خلاله إتمام صفقات البيع والشراء للعملات الأجنبية مما ينتج عن ذلك تسهيل التبادل بين العملات الأجنبية والعملة الوطنية، ومن هنا سنحاول معرفة نوع هذه السوق وهل هي كباقي الأسواق الأخرى أم أنها تختلف عنهم لكننا سنقوم في البداية بتعريف سوق سعر الصرف أولاً.

(1) **تعريف سوق سعر الصرف:** هي مكان لقاء البائعين والمشتريين للعملات الأجنبية من مختلف بقاع العالم ولمختلف أنواع العملات، لا ترتبط بحيز جغرافي محدد وإنما تتم عبر شبكة اتصالات فورية تربط بين مختلف وكلاء الصرف في العالم تحت نظام صارم لضبط تصرفات المتعاملين فيها.<sup>1</sup>

يعود ظهور سوق سعر الصرف إلى زمن بعيد عندما بدأت عملية المبادلات الخارجية بين الدول ذات العملات المختلفة والتي تستوجب تحويل عملتها المحلية إلى العملة الأجنبية بغرض تسديد قيمة المبادلات التجارية أو الالتزامات المالية، ويتم هذا التحويل عن طريق التقاء العملة الوطنية التي تمثل في هذه الحالة السعر والعملة الأجنبية التي تمثل السلعة، تتم هذه المبادلات عادةً بين البنوك

<sup>1</sup> Mondher Cherif, **Les Taux de Change**, Revue Banque Edition, Paris-France, P: 27.

من خلال توفير أجهزة الكترونية ومعلوماتية متطورة ومرتبطة فيما بينها عن طريق شبكة اتصال، لتصبح بذلك سوق سعر الصرف وسيط يربط بين مختلف العملات الأجنبية ولا ينحصر تواجدها في مكان واحد وإنما هناك مراكز مالية متعددة في العالم من بين أهمها مركز : "نيويورك"، "لندن" و "طوكيو"<sup>1</sup>. يتم التداول في هذه المراكز سلع متطابقة ومتماثلة مثل: "الجنبيات"، "الدولارات"، "المراكات" وغيرها من العملات الأجنبية الأخرى ولهذا السبب تعرف أسواق سعر الصرف بأنها أكثر الأسواق إتحاداً في العالم.<sup>2</sup>

(2) **خصائص سوق سعر الصرف:** تتصف سوق سعر الصرف بخصائص فريدة تميزها عن باقي الأسواق الأخرى كونها :

أ- سوق سعر الصرف سوق مستمرة تعمل على مدار الساعة فعند إغلاق سوق "طوكيو" مثلاً يفتح سوق آخر في مكان آخر مثل سوق "لندن" أو "نيويورك"، فهي تعمل في أماكن مختلفة من العالم على مدار 24 ساعة وغير مقيدة بزمان أو مكان جغرافي محدد؛

ب- التحديد والإعلان المستمر لمختلف أسعار الصرف الأجنبية المعومة عند حدوث أي تغير قد يطرأ

على العرض والطلب.<sup>3</sup>

ت- سوق عالمية تمتاز بالسرعة وتوفير المعلومات الخاصة والضرورية لاعتمادها على شبكة اتصالات دولية متطورة وذات تكاليف منخفضة.<sup>4</sup>

ث- إن التقلبات التي تطرأ على سوق سعر الصرف هي انعكاس للتقلبات التي تحدث في أسواق السلع والخدمات والأصول المالية والموارد الأخرى، ذلك لأن الطلب على العملات الأجنبية وعرضها مشتقان من الطلب والعرض السائدين في الأسواق السلعية والخدماتية وغيرها، كما أن عرض وطلب العملات يحدث عندما تكون هناك تجارة دولية واستثمار أجنبي وسياحة وسفر.<sup>5</sup>

ج- يعتبر سوق سعر الصرف سوق مجازي لعدم ارتباطه بحدود أي دولة وإنما له علاقة مع جميع الدول ويتحدد فيه سعر صرف العملة الوطنية مع جميع العملات الأخرى الموجودة فيه.<sup>6</sup>

ح- يتميز سوق سعر الصرف بالحرية ففيه تنتقل المعلومات بسرعة وبدون عوائق الأمر الذي يسهل من سرعة إتمام صفقات الصرف.

<sup>1</sup> بن حمودة فاطمة الزهراء، أثر تقلبات أسعار الصرف على التنمية الاقتصادية حالة الجزائر ، رسالة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية فرع نقود ومالية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر الجزائر، 2009-2010، ص: 16-17.

<sup>2</sup> زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية-مصر، 2005، ص: 44 .

<sup>3</sup> بن حمودة فاطمة الزهراء، أثر تقلبات أسعار الصرف على التنمية الاقتصادية حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص: 17.

<sup>4</sup> العربي بوعلام، محاولة تقدير العلاقة بين أسعار النفط الخام وسعر صرف الدولار بطريقة ECM فترة الدراسة من 02-01-2009 إلى 30-12-2010، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع نقود الاقتصاد القياسي غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر الجزائر، 2011-2012، ص: 09.

<sup>5</sup> هوشيار، معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير، ط 01، عمان-الأردن، 2006، ص: 282.

<sup>6</sup> جمال طباش، تقدير خطر سعر الصرف في المؤسسات الاقتصادية دراسة تمويل الودارات بالقروض والتحصيل المستندي في مؤسسة Civital Béjaia، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع وبنوك وتأمينات، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة - الجزائر، 2011-2012، ص: 22

خ- يعتبر سوق سعر الصرف أكثر الأسواق حساسية للظروف الاقتصادية والسياسية مما يُصبح الاستثمار فيها أكثر عرضة للمخاطر.<sup>1</sup>

د- يُصنف سوق سعر الصرف بأنه من أكثر الأسواق تنوعًا في سلعها على الإطلاق نتيجة احتوائه على مختلف عملات العالم.<sup>2</sup>

(3) **أنواع سوق سعر الصرف : يُعرف الصرف بأنه :** عملية تحويل العملة الوطنية إلى العملة الأجنبية أو العكس وأن هذا التحويل قد يتم تنفيذه حالاً أو قد يؤجل لفترة زمنية محددة"، أنه بمعنى يوجد هناك **الصرف العاجل** الذي يتم فيه الاستلام والتسليم لحظة الاتفاق **والصرف الآجل** الذي يتم فيه تأجيل عملية التسليم والاستلام عند تاريخ الاتفاق إلى تاريخ آخر يتفق عليه، وبما أن عمليات الصرف تتم في سوق سعر الصرف فإن كلا نوعي الصرف يتمان في هذه السوق وكما أشرنا إلى أنه يوجد هناك نوعان مختلفان من الصرف فإن كل واحد منهما يُنفذ في سوق خاصة به، وعليه فإن سوق سعر الصرف سينقسم بدوره هو الآخر إلى: **سوق سعر الصرف العاجل وسوق سعر الصرف لأجل** وهذا ما سنتطرق إليه في هذا العنصر.

أ- **سوق سعر الصرف العاجل:** هو السوق الذي يتم فيه بيع وشراء العملات الأجنبية بصفة فورية وفعالية عند تاريخ الاتفاق أين يتم التسليم والاستلام للعملات لحظة الاتفاق أو في مدة أقصاها يومين كآخر أجل للتنفيذ، ويتم تسوية هذه المعاملات بما يُعرف بـ "سعر الصرف العاجل"، يتميز هذا السوق بكثرة العمليات على مستواه واستمرار نشاطها طيلة اليوم إضافةً إلى كونه يُعتبر من أكثر أسواق الصرف شيوعاً، حيث تصل حصته إلى 60% من حجم عمليات الصرف التي تتم في سوق الصرف بشكل عام ويتمتع بشفافية تامة في عرض المعلومات.<sup>3</sup>

ب- **سوق سعر الصرف لأجل:** هو السوق الذي يتم فيه الاتفاق على تأجيل عملية تسليم العملات إلى وقت لاحق 30 يوم، 60 يوم، 90 يوم أو أي مدة يتم الاتفاق عليها بين الطرفين)، بمعنى أن الاتفاق بين البائع والمشتري يتم في الحاضر على سعر صرف يتفقان عليه ينفذ به العقد في تاريخ التسليم الذي يكون لاحقاً بفترة زمنية متفق عليها وبالمقابل يُعتبر هذا العقد المبرم بين الطرفين نافذ غير قابل للإلغاء ولا رجعة فيه، يتحدد سعر الصرف الآجل غالباً بحسب توقعات المتعاقدين فإذا كان توقعهم يشير إلى أن سعر الصرف سيرتفع فإنهما يُضيفان علاوة على السعر الحاضر مما يُصبح سعر الصرف الآجل أعلى من سعر الصرف الحاضر.<sup>4</sup>

**ثانياً: وظائف سوق سعر الصرف:** لا يتوقف عمل سوق سعر الصرف في توفير السعر الذي يتم به تبادل العملات فيما بينها من أجل تسهيل عمليات التجارة الدولية وتسوية الالتزامات بين الأعوان الاقتصاديين عبر مختلف بقاع العالم، بل يتوجب عليها كذلك

<sup>1</sup> رنان راضية، أنظمة سعر الصرف في البلدان النامية ودورها في مكافحة التضخم في ظل التحولات المالية الدولية دراسة حالة البلدان الناشئة (الشيلي والمكسيك)، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع نقود ومالية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر - الجزائر 2001-2002، ص:

<sup>2</sup> كامل بكري، الاقتصاد الدولي "التجارة الدولية والتمويل"، الدار الجامعية، الإسكندرية-مصر، 2003، ص: 309.

<sup>3</sup> بن حمودة فاطمة الزهراء، أثر تقلبات أسعار الصرف على التنمية الاقتصادية حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص: 18.

<sup>4</sup> السيد متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص: 122.

توفير نفس السعر بين أي عملتين متداولتين في جميع أسواقها حتى لا يحدث اختلال بين أسعار الصرف التي نجدها في هذه الحالة تختلف باختلاف المكان إضافة إلى وظائف أخرى سيتم سردها كالاتي :

- (1) **تسوية المدفوعات الدولية :** من خلال سوق سعر الصرف تنتقل القوة الشرائية من عملة دولة إلى عملة دولة أخرى لئيم في الأخير تسوية الحسابات الدولية المترتبة على المبادلات التجارية إضافة إلى التحويلات الرأسمالية، كما تمكن السياح من مبادلة عملاتهم بعملة الدولة التي يريدون زيارتها أو بعملات أخرى قيادية مقبولة لدى جميع دول العالم.<sup>1</sup>
- (2) **الصرف والائتمان:** من خلال سوق سعر الصرف يتحدد السعر الذي يتم به تبادل العملات وبالتالي تتمكن البنوك من توفير الائتمان عن طريق تقديم قروض للمصدر والمستورد سواء كان ذلك بالعملة الصعبة أو بالعملة الوطنية؛
- (3) **تحديد أسعار الصرف للعملات المختلفة :** بما أن أسعار صرف العملات الأجنبية تتحدد من خلال العرض والطلب عليها، وقوى الطلب والعرض هذه لا يجمعها سوى سوق سعر الصرف، فإن هذه الأخيرة ستوفر سعر الصرف لكل عملة وفي كل لحظة يحدث فيها تغيير على عاملي العرض والطلب.<sup>2</sup>
- (4) **التحكيم :** كما سبق الإشارة في عنصر خصائص سوق سعر الصرف بأنه توجد هناك أسواق عدة لسعر الصرف وليست مقتصرة على مكان واحد فقط، وكما هو معروف أن سعر الصرف يتحدد من خلال حجم الطلب والعرض على العملة في السوق فمن المحتمل أن يحدث إجحاف أو مغالاة عند تحديد سعر صرف عملة معينة في سوق معينة، بصيغة أخرى قد يكون سعر صرف هذه العملة في سوق "نيويورك" مثلاً مرتفع وعلى العكس ذلك يكون سعرها في سوق "لندن" مثلاً منخفض وهو ما ينتج عنه حدوث اضطراب حول سعر صرف هذه العملة، لذلك ومن خلال سوق الصرف وبالاتعانة بعملية التحكيم\*. يقوم المحكمون بشراء هذه العملة من سوق "لندن" وإعادة بيعها في سوق "نيويورك" وتستمر هذه العملة إلى غاية تحقيق التوازن بين سعري الصرف لنفس العملة في كلا السوقين؛
- (5) **التغطية:** من صفات سوق سعر الصرف أنها تعرف عدة تغيرات عبر الزمن لذلك فإن أي عون اقتصادي يتاجر أو يستثمر على المستوى الدولي معرض للخسائر المترتبة عن التقلبات السلبية التي تطرأ على سعر صرف العملات، ولذلك ظهرت عملية التغطية تجنب العون الاقتصادي الخسارة التي تحدث عند وقوع التقلبات غير المناسبة في أسعار صرف العملات، وذلك عن طريق إبرام عقد مستقبلي على بيع وشراء صرف أجنبي عن طريق بنك تجاري في سوق سعر الصرف دون أن يتضمن هذا العقد تسليم العملة أو دفع السعر مع تقاضي البنك لعمولة محددة وبذلك يكون العون الاقتصادي قد تجنب خسائر تقلبات أسعار الصرف السلبية.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> فاطمة الزهراء خيازي، إدارة السياسة الاقتصادية في ظل ترتيبات سعر الصرف المختلفة - الجزائر - نموذجاً - خلال الفترة 1986/2011، رسالة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود مالية وبنوك، غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر - الجزائر، 2014-2015

<sup>2</sup> عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي، سعر الصرف وإدارته في ظل الأزمات الاقتصادية (نظرية وتطبيقات)، دار صفاء، ط 01، عمان-الأردن، 2011، ص: 38  
\* التحكيم: شراء العملات من السوق التي تكون فيه قيمتها منخفضة وإعادة بيعها في السوق التي تكون فيه قيمتها مرتفعة بغرض القضاء على فروقات الأسعار على نفس سعر الصرف لنفس العملة.

<sup>3</sup> بن حمودة فاطمة الزهراء، أثر تقلبات أسعار الصرف على التنمية الاقتصادية حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص: 19-20.

6 **المضاربة:** تعتبر سوق سعر الصرف مكان مناسب وفرصة جيدة لممارسة عملية المضاربة والتي تتمثل في شراء العملة التي يُتوقع أن ينخفض سعر صرفها في المستقبل والاحتفاظ بها لمدة زمنية معينة وذلك بسعرها المرتفع وعندما يتحقق توقعه يقوم المضارب ببيعها بالسعر السائد في السوق والذي انخفض ليحقق من وراء ذلك مكاسب تتمثل في الفرق بين سعر الشراء وسعر البيع لكن عند عدم تحقق توقعاته قد يتحمل المضارب خسارة كبيرة.<sup>1</sup>

**ثالثا: المتدخلون في سوق الصرف:** يتحدد سعر صرف العملة في سوق سعر الصرف من خلال العرض والطلب على هذه العملة من قبل أصحاب المعاملات التجارية والاستثمارية الدولية بغرض تسديد التزاماتهم من العملة الأجنبية للأطراف الدائنة، لكن بما أن سوق سعر الصرف هي سوق مفتوحة على العالم بأكمله فإن الطالب للعملة والعارض لها قد يكونون من أجناس مختلفة وقد لا يعرف أحدهم الآخر كما يكمن أن يكونوا من أماكن جد بعيدة عن بعضها البعض، مما يتطلب الأمر تدخل طرف ثالث ليلعب دور الوسيط بين الطرفين الأول والطرف الثاني بغرض تسهيل عملية الصرف وتنفيذها من جهة ومن جهة أخرى لتحقيق أغراض أخرى تختلف عن سابقتها، ولذلك سنتطرق إلى هذا الفرع من أجل توضيح مختلف أنواع الأطراف التي تتدخل في سوق سعر الصرف بشتي أهدافها وفق الترتيب المذكور أدناه:

1- **البنوك التجارية وبنوك الاستثمار:** تُعتبر البنوك بصفة عامة من أهم وأكبر المتدخلين في سوق سعر الصرف وبالأخص البنوك الضخمة المعروفة عالميا التي تمثل المحرك الأول الأكثر تأثيرا على اتجاه السوق، ولها دورين: الأول يتمثل بالتدخل في السوق بيّعا وشراء للعملات الأجنبية لحساب زبائنها أما الدور الثاني فيتمثل في الدخول إلى السوق لبيع وشراء العملات الأجنبية لحسابها الخاص مما تحقق من وراء عملية البيع والشراء أرباح تجارية تتمثل في الهامش بين سعر الشراء وسعر البيع، لكن نظرا لاشتداد المنافسة فيما بين البنوك تم تقليص نسبة الهامش الأمر الذي اضطرها إلى البحث عن مصدر آخر للربح لذلك اتجهت نحو المضاربة بغرض تحقيق الأرباح التي تبقى مرهونة بمدى تحقق توقعات البنوك حول اتجاه سعر الصرف ولذلك قامت الإدارة العامة للبنوك بتحديد مجال المضاربة.<sup>2</sup>

2- **البنوك المركزية:** تُعد من بين المتدخلين في أسواق سعر الصرف بيّعا وشراء للعملات الأجنبية<sup>3</sup>، بهدف تلبية احتياجاتها من العملة الصعبة أو لغرض التأثير على تطور سعر الصرف لحماية عملتها الوطنية وتحقيقا لأهداف السياسة الاقتصادية المتبعة محليا وذلك على عكس البنوك الأخرى التي تدخل إلى السوق بهدف تحقيق الأرباح.<sup>4</sup>

3- **المؤسسات المالية غير البنكية:** استطاعت المؤسسات المالية احتلال مكانة مهمة في أسواق سعر الصرف من بداية التسعينات نتيجة توظيفها لرؤوس أموال ضخمة في السوق ليس فقط من أجل الحصول على العملة الصعبة والتغطية ضد مخاطر تقلبات أسعار الصرف فقط وإنما تعدتها إلى اعتماد عمليات المضاربة من أجل تحسين مردودها، وتتمثل هذه

<sup>1</sup> موري سمية، آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات تخصص مالية دولية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة تلمسان - الجزائر، 2009-2010، ص: 17

<sup>2</sup> وسام ملاك، الظواهر النقدية على المستوى الدولي قضايا نقدية ومالية، دار المنهل اللبناني، ط 01، بيروت - لبنان، 2001، ص: 188-191.

<sup>3</sup> بسام الحجار، نظام النقد العالمي وأسعار الصرف، دار المنهل اللبناني، ط 01، بيروت-لبنان، 2009، ص: 100.

<sup>4</sup> منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في هيكل تمويل الشركات، سلسلة الفكر الحديث في الإدارة المالية، منشأة المعارف، مصر، 2003، ص: 558.

المؤسسات عادةً في صناديق التقاعد شركات التأمين، رؤوس الأموال المدارة لحساب الغير فروع البنوك المكلفة بإدارة ثروات زبائنها... الخ؛

4- **السماسرة** : هم منشطي السوق يقومون بعمليات البيع والشراء للعمليات الأجنبية لحساب الغير فهم يلعبون دور الوسيط بين البائع والمشتري بفضل علاقاتهم واتصالاتهم التي تمكنهم من توفير العرض أو الطلب حسب الحاجة كما يوفرهم معلومات حول أسعار البيع وأسعار الشراء السائدة في السوق لاطلاعهم الدائم بالتغيرات التي تطرأ على الأسعار ويتنوع تعاملهم بين البنوك، المؤسسات وأشخاص عاديين وقد يعمل هؤلاء السماسرة لحسابهم الخاص أو قد يكونون تابعين إلى بنك معينة، ويتمثل الربح الذي يحققونه في العمولة التي يحصلون عليها عند إبرام الصفقة بين البائع والمشتري أو من طرف واحد عندما يعتمد الطرف الآخر سمسار آخر.<sup>1</sup>

5- **الزبائن** : يمثلون الفئة الأقل أهمية وتأثيراً في سوق سعر الصرف كون أن تدخلهم يكون عادةً بطريقة مباشرة من خلال اللجوء إلى وساطة بنكية أو سماسرة لما يتميز به هؤلاء من خبرة ودراية بما يجري في السوق، ويدخل الزبائن إلى السوق بغية تلبية احتياجاتهم من بيع وشراء للعملة الصعبة، الحصول على قروض بالعملة الصعبة لإتمام صفقاتهم التجارية المضاربة أو أي التزامات أخرى، ويتمثل هؤلاء الزبائن في:

أ- أفراد عاديين ذوي تأثير هامشي إلى حد بعيد على السوق.

ب- شركات غير مالية تُعنى بالمشروعات الصناعية والتجارية.

ت- المؤسسات المالية صغيرة الحجم التي ليس لها حضور دائم في أسواق سعر الصرف.

### المطلب الثالث: مخاطر سعر الصرف

تعتبر أسعار صرف العملات دائمة التغير لخضوعها لظروف العرض والطلب عليها في السوق، ومع ضغط العوامل التي تؤثر فيها جعلتها دائمة التذبذب الأمر الذي يمكن أن ينتج عنه حالة من عدم الاستقرار وعدم التأكد عما ستكون عليه أسعار الصرف خلال فترة زمنية معينة قصيرة كانت أو طويلة، وهو ما قد يؤدي إلى انتقال هذه الحالة غير المستقرة التي تُعرف بـ "خطر سعر الصرف" إلى التجارة الخارجية الأمر الذي يستدعي ضرورة إيجاد طرق تساعد على قياس وتغطية هذا النوع من المخاطر أو على الأقل التقليل من حدة التقلبات التي يمكن أن تلحق بأسعار الصرف، وهو الموضوع الذي سيتم تناوله في هذا المطلب من خلال التعرض إلى مفهوم مخاطر سعر الصرف مروراً بطرق قياس هذه المخاطر ليتم التوقف في الأخير عند تقنيات التغطية ضد مخاطر سعر الصرف.

**أولاً : ماهية مخاطر سعر الصرف** : سيتم التناول في هذا الفرع: تعريف مخاطر سعر الصرف، أسباب نشوئها وأنواع المخاطر التي تتعرض لها عمليات الصرف وذلك وفق ما يلي:

1- **تعريف مخاطر سعر الصرف** : من بين التعاريف التي وضحت مفهوم مخاطر سعر الصرف نذكر ما يلي:

<sup>1</sup> جمال طباش، مرجع سبق ذكره، ص: 24.

**التعريف الأول:** تعرف مخاطر سعر الصرف بأنها: "مجموع المكاسب أو الخسائر المقدرة بالعملة المحلية التي يحققها الأعوان الاقتصاديين نتيجة التقلبات التي طرأت على أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل العملة الوطنية".<sup>1</sup>

**التعريف الثاني:** تعرف مخاطر سعر الصرف كذلك بأنها: "ذلك الضرر الذي يلحق بالأعوان الاقتصاديين ذوي العلاقات الاقتصادية مع الخارج جراء التقلبات العكسية في أسعار صرف العملات المستخدمة في عملية معينة".<sup>2</sup>

**التعريف الثالث:** كما تعرف مخاطر سعر الصرف بأنها: "الخطر المرتبط بالعمليات التي تتم بالعملة الصعبة التي يتغير سعر صرفها مقابل العملة الوطنية لترتفع بذلك قيمة الدين أو تقل قيمة الأصول والأرباح المرتقبة".<sup>3</sup>

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نخلص إلى أن "مخاطر سعر الصرف هي الآثار السلبية الناتجة عن تغير أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل العملة الوطنية في الوقت الذي يكون فيه العون الاقتصادي قد أبرم صفقة وعليه التزامات ولم يكن يتوقع التغير الذي طرأ على سعر صرف عملته الذي ارتفع في مقابل العملات الأجنبية، مما يرتفع دينه وبالتالي يصبح هنا مضطر إلى دفع وحدات نقدية أكثر من ما كان قد وضعه في الحسبان لشراء العملات الأجنبية التي هو بحاجة إليها بغرض وفاء التزاماته المالية، أو عندما يتم تحويل أرباحه الاستثمارية بالعملة الأجنبية إلى عملته الوطنية التي ينخفض سعرها أثناء إتمام عملية التحويل النقدية مما تنخفض بذلك قيمة أرباحه نتيجة دفعه لوحدة نقدية أكثر من العملة الأجنبية مقابل حصوله على وحدات نقدية قليلة من العملة الوطنية".

## 2- أسباب نشوء مخاطر سعر الصرف ترجع أسباب نشوء مخاطر سعر الصرف إلى مجموعة المعاملات التالية:

**أ-** تسديد المستورد لمستحقات عملية شراء بضاعة أجنبية في فترة لاحقة متفق عليها مع المصدر وذلك بعملة المصدر أو عملة أخرى أجنبية مقبولة عند الطرفين وبالطبع المستورد لا يملك هذه العملة وبالتالي سيقوم بشرائها من سوق سعر الصرف، لكن سعر الصرف بين عملة المستورد والعملة الأجنبية في تاريخ شراء البضاعة والتاريخ المتفق عليه للتسديد لا يبقى نفسه وإنما يتغير سواء نحو الأعلى أو نحو الأسفل، وعليه عندما يرتفع سعر صرف عملة المستورد فهذا يعني أنه سيدفع وحدات نقدية أكبر للحصول على العملة الأجنبية على عكس ذلك إن قام المستورد بشراء العملة الأجنبية عند تاريخ استلام البضاعة فإنه سيدفع وحدات نقدية أقل من عملته الوطنية، وبالتالي نتيجة تأخير المستورد لعملية شراء العملة الأجنبية عند التاريخ الثاني بدل الأول تحمل خسارة إثر ارتفاع تكلفة البضاعة المشتراة المتأخرة من ارتفاع سعر صرف العملة الوطنية.

**ب-** في بعض الحالات عندما تُحصل المؤسسات المالية والاقتصادية مستحقاتها الأجنبية ستقوم بدون شك بتحويلها إلى العملة الوطنية وفق سعر الصرف السائد في فترة التحويل، ومع التقاء المؤسسات بحالة انخفاض سعر صرف العملة الوطنية فإن القيمة التي ستتحصل عليها بعد عملية التحويل ستكون أقل من القيمة التي كانت تتوقعها والتي حددتها

<sup>1</sup> بوادي سليمة، محاولة نمذجة سلوك سعر صرف الدولار أورو دراسة قياسية : (2000-2010)، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع اقتصاد كمي غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 3 الجزائر، 2012-2013، ص: 17-18

<sup>2</sup> أسواق العملات الأجنبية، ترجمة دار الفاروق، دار الفاروق، ط 01، القاهرة-مصر، 2005، ص: 09.

<sup>3</sup> Paul grandjean, **Change et Gestion du Risque de Change**, Edition d'Organisation, Paris-France, 1987, P: 12.

بسعر الصرف السائد عند لحظة استلامها لوثائق المستحقات، هذا الفارق بين القيمة المحققة فعلاً والقيمة المتوقعة حدث بفعل تقلب سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملة الأجنبية في الاتجاه المعاكس لمصالح المؤسسات.

ت- يمكن أن تنشأ مخاطر سعر الصرف كذلك لدى المؤسسات التي تملك فروع في دول أخرى من العالم وبالتالي عند قيامها بجرد المخزونات والأصول التي تمتلكها في الخارج وتقييمها بالعملة الوطنية ومع تصادفها بانخفاض سعر صرف عملتها الوطنية مقارنة بالعملات الأجنبية للدول التي توجد فيها ممتلكاتها فإن قيمتها ستخفّض بشكل كبير مما يؤثر ذلك سلباً على ميزانية المؤسسة.<sup>1</sup>

ث- كذلك عند تحقيق الشركات التي لها فروع في الخارج أو استثمارات أجنبية أرباح بالعملة الصعبة ستقوم بنقلها وتحويلها إلى العملة الأم، ومع توافق عملية التحويل بين العملات بحصول تذبذبات في أسعار الصرف ستتحول الأرباح الكبيرة المحققة في الخارج بالعملات الأجنبية إلى أرباح قليلة بالعملة الوطنية مما تتحمل بذلك هذه الشركات خسائر ناجمة عن عملية التحويل الفاشلة من العملات الأجنبية إلى العملة الوطنية نتيجة التغيرات غير المتوقعة وغير المناسبة في أسعار الصرف بين العملات.<sup>2</sup>

**3- أنواع مخاطر سعر الصرف:** بما أن استخدامات سعر الصرف متعددة ومختلفة فإن المخاطر التي تنجم عنه هي الأخرى تتعدد إلى الأنواع التالية:

أ- **المخاطر المالية:** هي التغيرات الحادة المفاجئة التي تحدث لسعر الصرف بين عملتين في الفترة الفاصلة بين تاريخ إبرام الصفقة وموعد الدفع والتي تصل بسعر صرف العملة الوطنية وخلال ساعة واحدة إلى انخفاض بنسبة 10% أو أكثر من قيمتها؛

ب- **مخاطر التمويل:** يتعرض إلى هذا النوع من المخاطر عادةً البنك عندما يواجه صعوبة في توفير الأرصدة اللازمة لتمويل نشاطه المصرفي مما يضطر إلى منح أسعار فائدة مرتفعة على الودائع النقدية المودعة لمدة 24 ساعة من أجل الحصول على تمويل لأحد الحسابات بالعملة الأجنبية.<sup>3</sup>

ت- **المخاطر الائتمانية:** يُقصد بها عدم مقدرة أحد الطرفين أو كلاهما على سداد التزاماته من العقد المبرم بالعملة الأجنبية المتفق عليها في الموعد المحدد في العقد.<sup>4</sup>

ث- **مخاطر التحويل:** هي تلك المخاطر المتعلقة بالقيمة التي سيتحصل عليها المستثمر عند قيامه بتحويل العملة الأجنبية.<sup>5</sup>

ج- **المخاطر المترتبة على التغيرات التنظيمية:** يتعرض الأعوان الاقتصاديين لهذا النوع من المخاطر عندما تقوم دولة ما وفجأة بوضع نظام سعر صرف مزدوج لعملتها مقابل العملات الأجنبية الأخرى فيصبح هناك نوعين من سعر الصرف:

<sup>1</sup> بوادي سليمة، مرجع سبق ذكره، ص: 18.

<sup>2</sup> كامل بكري، الاقتصاد الدولي للتجارة الخارجية والتمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية-مصر، 2001، ص: 297.

<sup>3</sup> عمر مؤذن، تغير سعر صرف الدينار الجزائري وأثره على ميزان المدفوعات في الفترة ما بين (1990-2010)، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد ومالية دولية غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية الجزائر، 2011-2012، ص: 49، 50.

<sup>4</sup> محمد كمال خليل الحمزاوي سوق الصرف الأجنبي ماهية مدركاته الأساسية تطوره، منشأة المصارف الإسكندرية - مصر، 2004، ص: 97، 98.

<sup>5</sup> Jean Barreau, **Gestion Financière**, DUNOD, 14 ème Edition, Paris-France, 2005, P: 108.

سعر صرف حر يتحدد وفق العرض والطلب على عملة هذه الدولة وسعر صرف ثاني موجه تحدده السلطات النقدية التابعة لهذه الدولة، ليتم تطبيق سعر الصرف الأول على العمليات التجارية في حين يطبق سعر الصرف الثاني والذي يبقى خاضع للإجراءات التي تتخذها الدولة للتأثير على سعر صرف عملتها على العمليات المالية، وعليه فإن رصيد العملات الأجنبية التي يمتلكها الأعوان الاقتصاديين ستتأثر بالاختلاف الموجود في سعر صرف عملة الدولة ذات سعر الصرف المزدوج.

**ح- المخاطر الناجمة عن إعادة تقييم المراكز المفتوحة:** تتمثل في الخسائر التي تلحق بالبنك عندما يقوم بإعادة تقييم مراكز العملات الأجنبية المفتوحة لديه التي تجري عادةً مرة كل شهر على أساس أعلى سعر صرف أعلن في السوق في نهاية اليوم الذي تتم فيه عملية إعادة التقييم.<sup>1</sup>

**ثانيًا: قياس مخاطر سعر الصرف:** قد يتعرض أحد الأعوان الاقتصاديين في حالة العمليات الآجلة لسعر الصرف أو لعدم توفر رقابة على سعر الصرف إلى مخاطر سعر الصرف، ولذلك تم التوجه إلى محاولة تقدير هذه المخاطر التي يمكن أن تعترض عمل الأعوان الاقتصاديين بواسطة الاعتماد على وثيقة تسمى بـ "وضعية الصرف".

تعرف "وضعية الصرف" على أنها: "وثيقة تحتوي على عملية جرد المبالغ المستحقة والواجبة الدفع بالعملات الأجنبية التي تنجم عن الالتزامات المختلفة للعون الاقتصادي".<sup>2</sup>

وعليه ومن خلال وضعية الصرف هذه يمكن تحديد حالة الصرف عن طريق الرصيد الإجمالي من العملات الذي يتم الحصول عليه بتطبيق المعادلة التالية :

وضعية الصرف = الحقوق بالعملة الأجنبية - الديون بالعملة الأجنبية.....(05.02)

وينتج عن هذه المعادلة 3 وضعيات للصرف تتمثل في:

**1- الوضعية المتوازنة\*:** هي الوضعية التي يتساوى فيها مجموع الحقوق والديون للمتعاملين من عملة في نهاية كل يوم، والمتعامل الناجح هو الذي يسعى دائما إلى تحديد أسعاره بشكل يحقق له المركز المتوازن أو الربح؛

**2- الوضعية الطويلة\*:** تتحقق هذه الوضعية عندما تكون الحقوق من عملة ما أكبر من الديون أي أن الموجودات هذه العملة أكبر من الالتزامات لكن عندما تتعرض قيمة العملة الأجنبية للانخفاض مقابل العملة الوطنية من يتحقق الخطر؛

**3- الوضعية القصيرة\*\*\*:** هي الوضعية التي تكون فيها ديون المتعامل من عملة معينة أكبر من حقوقه من نفس العملة أي أن التزاماته تفوق موجوداته، ويتمثل الخطر الذي يتعرض له المتعامل هنا في حالة تحسن قيمة العملة الأجنبية تجاه عملته الوطنية.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> عمر مؤذن، مرجع سبق ذكره، ص: 50.

<sup>2</sup> بن حمودة فاطمة الزهراء، نظام الصرف في الجزائر في ظل التحولات المالية، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع نقود ومالية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر - الجزائر، 2000-2001، ص: 44، 45.

<sup>3</sup> بوادي سليمة، مرجع سبق ذكره، ص: 18، 19.

\*. الوضعية المتوازنة = الوضعية المغلقة.

### ثالثًا: التغطية ضد مخاطر سعر الصرف

نظرًا للتغيرات الدائمة التي تحدث لسعر الصرف يصبح المتعاملون به أكثر عرضة لمخاطره بمختلف أنواعها الموجودة الأمر الذي دفعهم إلى اتخاذ إجراءات وتدابير من أجل الوقاية ضد هذه المخاطر بغرض تجنبها أو على الأقل التقليل من حدتها، وبما أن استخدامات سعر الصرف متعددة ومخاطره متنوعة فإن الأساليب المستخدمة للتغطية ضد مخاطر سعر الصرف هي الأخرى تتنوع بين أساليب تقليدية وأخرى حديثة وذلك لمواكبة الجديد الذي يطرأ على مخاطر سعر الصرف وهذا ما سيتم عرضه في هذا الفرع.

#### 1) التقنيات التقليدية: تنقسم بدورها إلى تقنيات داخلية وأخرى خارجية:

أ- التقنيات الداخلية للتغطية من أجل تجنب مخاطر سعر الصرف ينبغي على المتعامل بسعر الصرف أن يبدأ من داخل منشأته باستخدام التقنيات المحددة من طرف الإدارة والمتمثلة في:

- **اختيار عملة الفوترة:** على المتعامل أن يختار العملة المناسبة لتحرير العقد سواء كان لغرض التصدير أو الاستيراد من أجل التقليل من مخاطر التقلبات العكسية لأسعار الصرف قدر الإمكان، ويتم عادة إختيار عملة المتعامل أو عملة الطرف الآخر من العقد وفي حالة عدم قبول كلا الطرفين أو أحدهما التعامل بعملة الطرف الثاني يتم اللجوء إلى عملة ثالثة مقبولة من الطرفين لتسوية الالتزامات النقدية؛
- **الخصم المالي:** تُستخدم هذه التقنية عادةً في المعاملات التجارية عن طريق منح المصدر خصم مالي لربائته من أجل تشجيعهم على التسديد الفوري للدين بهدف التغطية ضد مخاطر سعر الصرف عند التحصيل الأجل، ويتم حساب الخصم المالي الذي يُقدمه المصدر وفق الصيغة التالية :

$$\text{تكلفة الخصم} = \text{السعر} - \frac{\text{السعر}}{(1 + \text{اليوم}/36000)}$$

- **تغيير طريقة التسديد:** يُقصد بها تغيير فترة التسديد من خلال تعجيل عملية التسديد بالعملة الأجنبية أو تأجيلها حسب ما يتوافق مع توقعات المتعاقدين حول اتجاه تغيرات أسعار الصرف؛
- **المقاصة:** يُقصد بها إجراء تقييم بين المستحقات والالتزامات من نفس العملة للطرف الأول تجاه الطرف الآخر ليتم تحديد الصافي وتسديده، ويتم هنا حساب الرصيد لكل عملة من العملات التي يتعامل بها الطرفان مما ينتج عن ذلك تخفيض في حجم المبادلات النقدية، تُستخدم هذه التقنية عادةً بين الشركة الأم وفروعها أو بين الشركات التي تتعامل مع بعضها بكثرة، وتحقق هذه العملية مزايا عدة مثل: تقليل مخاطر الصرف، الحصول على سعر صرف مناسب وتقليل العملات البنكية.<sup>1</sup>

\*\* .الوضعية الطويلة =مركز تجاوز الشراء.

\*\*\* .الوضعية القصيرة =مركز تجاوز البيع.

<sup>1</sup> السعيد عثاني، آثار تقلبات سعر الصرف وتدابير المؤسسات الاقتصادية لمواجهة حالة مؤسسة الملح بسكرة، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع تسيير المؤسسة، غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة - الجزائر، 2005-2006، ص:152-153.

◀ **البنود التعاقدية :** في بعض الحالات ومن أجل الحماية ضد مخاطر سعر الصرف يلجأ المصدر

والمستورد إلى إدراج جملة من الإجراءات عند إبرام العقد تسمح بتغيير سعر البيع والشراء وفق التطورات التي تطرأ على سعر صرف عملة الفوترة؛

◀ **مركز إعادة الفوترة:** هو عبارة عن فرع من فروع الشركة تتمثل مهمته في تسوية المعاملات بين الشركة

والموردين من جهة وبين الشركة وزبائنها من جهة أخرى، أين يتحصل هذا المركز من الشركة أو أحد فروعها على المبلغ اللازم الدفع بدلالة العملة الوطنية ويتولى هو مهمة تحويل هذا المبلغ إلى عملة المورد لسداد ديونه مع اصدر الفوترة باسم المركز، ويقوم بالعكس في حالة تحصيل حقوق الشركة من زبائنها أين يقوم بتحويل المبلغ المحصل عليه إلى العملة الوطنية ليحوله فيما بعد إلى الشركة.<sup>1</sup>

**ب-التقنيات الخارجية للتغطية:** إضافة إلى التقنيات الداخلية التي يمارسها المتعامل بإمكانه اللجوء كذلك إلى تقنيات

أخرى تساعد في اللجوء إلى طرف آخر خارجي للتعاقد معه من أجل التغطية ضد مخاطر تقلبات أسعار الصرف وهي المتمثلة في :

◀ **الاقتراض قصير الأجل:** تُستعمل هذه التقنية لتغطية المستحقات من العملة الأجنبية الآجلة من خلالها يُقدم المورد مثلاً طلب فرض بعملة مستحقاته ولنفس مدة الاستحقاق لكن بشرط أن تغطي مستحقاته قيمة القرض وفوائده، ثم يقوم بتحويل قيمة القرض إلى عملته الوطنية بسعر الصرف الفوري وعند تحصيله من المستورد يقوم بتسديد قيمة القرض وفوائده لمستحقاته.

◀ **خصم الكمبيالات المسحوبة بالعملة الأجنبية:** عندما يتم تحرير كمبيالة من طرف المستورد لصالح المورد بقيمة البضاعة يحق للمورد خصمها قبل تاريخ استحقاقها لدى البنوك إذا كانت توقعاته تخلص إلى أن هذا هو الوقت الأفضل لتحويل العملة؛

◀ **اللجوء إلى شركات تحصيل الزبون :** حسب هذه التقنية يلجأ المورد إلى بيع دينه من العملة الأجنبية للشركات التي تعمل على تحصيل الديون من أصحابها.<sup>2</sup>

◀ **تسبيقات بالعملة الأجنبية:** يتبع هذه التقنية الموردين الذين يمنحون زبائنهم فترة لتسديد دينهم وبالتالي حتى يستطيع هذا المورد من تجنب مخاطر انخفاض قيمة العملة الأجنبية التي نفذ بها العقد عند تاريخ استلامها يطلب من بنكه الخاص بمنحه بتسبيق بالعملة الأجنبية التي باع بها بضاعته ليقوم بتحويلها إلى عملته الوطنية في سوق سعر الصرف وذلك قبل تاريخ استلام مستحقاته من زبائنه وعند تحصيل قيمة بضاعته المباعة في الفترة المتفق عليها من زبائنه يسدد مبلغ التسبيق إلى البنك الذي منحه إياه.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> بن مصطفى عبد القادر، إدارة سعر الصرف ونظرية تعادل القدرة الشرائية - دراسة قياسية حالة الجزائر تونس المغرب، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية دولية غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية جامعة تلمسان-الجزائر، 2009-2010، ص: 36، 37

<sup>2</sup> موري سمية، مرجع سبق ذكره، ص: 50، 51.

<sup>3</sup> شلال رشيد، تسيير المخاطر المالية في التجارة الخارجية الجزائرية، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص إدارة العمليات التجارية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3 - الجزائر، 2010-2011، ص: 61.

➤ **عقود التأمين:** هي عقود تُبرم بين الهيئات التي تقوم بالتأمين ضد مخاطر أسعار الصرف ومؤسسات التصدير والاستيراد وذلك تشجيعاً للشركات على فويرة عمليات البيع والشراء بالعملية الأجنبية دون التخوف من مخاطر سعر الصرف، وذلك بضمان شركة التأمين توفير سعر الصرف الذي يناسب الشركات ويتحقق هذا من خلال تحديد النقاط التالية في عقد التأمين : المكاسب المحققة من ارتفاع أسعار الصرف، سعر الضمان ومدة التأمين التي قد تكون لكامل الفترة أو لفترة محددة فقط ...الخ<sup>1</sup>.

(2) **التقنيات الحديثة.** نظراً للتغيرات الدائمة وحالة عدم التأكد التي تتميز بها أسواق أسعار الصرف ومع بروز إبداعات الهندسة المالية الجديدة ظهرت تقنيات جديدة تساعد على تجنب مخاطر تقلبات أسعار الصرف غير المحبذة تتمثل في:

أ- **العقود المستقبلية:** هي اتفاق والتزام آجل بين طرفين على بيع وشراء عملة محددة مقابل عملة أخرى متفق عليها مع ضبط كل من سعر صرف التحويل الحجم المعياري للعمليات و تاريخ تنفيذ العقد في المستقبل؛

ب- **عقود الخيارات:** هي عقود تمنح لصاحبها الخيار بتنفيذ الالتزام من عدمه وذلك حسب ما يتوافق مع توقعات صاحب العقد سواء كان بختياره خيار بيع أو خيار شراء، وعليه ووفق هذا العقد فإن المصدر الذي لم يحصل على مستحقته بعد ومع توقعاته التي تدل بأن العملة الأجنبية التي تمت بها الصفقة ستخضع قيمتها عند حلول تاريخ الاستحقاق، وبالتالي حتى يتجنب المصدر هذا الانخفاض الحاصل سيقوم في هذه الحالة بإبرام عقد بيع لهذه العملة الأجنبية بسعر صرف مغاير يتفق عليه عند تاريخ إبرام عقد خيار البيع، وعند قدوم تاريخ التحصيل وفي حالة ما إذا تحققت توقعات المصدر حول تغيرات سعر صرف عملته الأجنبية سيقوم هنا بتنفيذ عقد خيار البيع مما يمكنه ذلك من تجنب خسائر تحويل هذه العملة الأجنبية إلى العملة التي يريدّها، أما في حالة عدم تحقق توقعاته وارتفعت قيمة هذه العملة الأجنبية فإنه يلغي عقد خيار البيع ليحقق مكاسب من هذا الارتفاع في قيمة العملة الأجنبية دفع مع مكافأة للطرف الآخر من العقد نتيجة عدم تنفيذ العقد.<sup>2</sup>

ت- **عقود المبادلات:** هي اتفاق يتم بواسطته تحرير عقدين على عملتين أحدهما عقد شراء والآخر عقد بيع لتاريخ متفق عليه مستقبلاً، وتتم المبادلة في هذا العقد عن طريق الفرق الحاصل بين السعر الفوري والسعر الآجل للعملتين بين طرفي العقد بمعنى مبادلة فرق سعر الصرف وهو ما يُعرف بـ "سعر المبادلة"<sup>3</sup>.

## المبحث الثاني: أساسيات سعر الصرف

بعد التوصل إلى حل مشكلة كيفية تسوية المبادلات المالية والتجارية الدولية وابتكار سعر الصرف تطورت العلاقات وازدادت توسعاً بين مختلف دول العالم وعبر جميع الأقطار دون أي استثناء، لكن النقص الوحيد الذي كان يعرقل هذه العلاقة هو كيفية تحديد سعر الصرف بين الدول وعلى أي أساس يتم ضبطه وكيف يتم التوصل إلى الوحدة التي تقبل بها كل الدول التي بصدد تنفيذ التزاماتها تجاه بعضها البعض، ليرز هنا دور النظريات التي قدمها علماء الاقتصاد كل حسب الفكرة التي يعتقد بأنها الأنسب في تحديد الوحدة

<sup>1</sup> سعيدي نعمان، مرجع سبق ذكره، ص: 180، 181.

<sup>2</sup> محمد مطر، الأسس النظرية والعملية لبناء وإدارة المحافظ الاستثمارية، دار وائل، ط 01 عمان الأردن، 2016، ص: 274، 288.

<sup>3</sup> طارق عبد العال حماد، المشتقات المالية (المفاهيم - إدارة المخاطر المحاسبية)، الدار الجامعية، الإسكندرية-مصر، 2001، ص: 239.

الملائمة بين العملات هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية وكما هو متعارف عليه أن كل دولة تتميز باقتصاد خاص بها وتتبع السياسات التي تناسبها سعياً منها إلى تحقيق الأهداف التي تخدم وضعية اقتصادها فإن سلطتها النقدية ستتبع إجراءات مغايرة عن الدول الأخرى ذات مستويات الاقتصاد المختلف عنها لتضبط سعر صرف عملتها الوطنية في السوق بما يتماشى مع مصالحها وهو ما نتج عنه ظهور عدة أصناف لأنظمة سعر الصرف لكل نوع منه دولة تهتم به، ولم تكتف الدولة باختيار نظام سعر الصرف المناسب لعملتها وحسب وإنما ومن أجل أن تحافظ على استقرار نسبي في سعر صرف عملتها حتى وإن كان ذلك لفترة قصيرة من الزمن وحتى تتمكن من التأثير على متغيرات اقتصادها المحلية منها والدولية استعانت بآلية توفر لها ذلك تُعرف بـ "سياسة سعر الصرف"، وعليه ومن أجل الخوض في هذه الأفكار التي سبق الإشارة إليها في الفقرة أعلاه ارتأينا إلى اعتماد التقسيم المنهجي التالي: المطلب الأول: نظريات سعر الصرف، المطلب الثاني: أنظمة سعر الصرف، المطلب الثالث: سياسة سعر الصرف.

### المطلب الأول: نظريات سعر الصرف

باعتبار أن سعر الصرف يُصنف من بين أهم الأسعار في الاقتصاد المفتوح قام العديد من الاقتصاديين بإيجاد نظريات متعددة مختلفة لكل منها مبدأ تقوم عليه في طريقة تحديدها لسعر الصرف المناسب، ولذلك سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى أهم النظريات التي وُجدت من أجل تحديد سعر الصرف.

أولاً: نظرية تعادل القوى الشرائية: وضعت هذه النظرية من قبل العالم الاقتصادي السويدي Gustav Cassel عام 1922 بعد ملاحظته بأن سعر الصرف بين عملتين يتحدد من خلال القوة الشرائية آخذاً في الاعتبار معدلات التضخم<sup>1</sup>، فحسب "G. Cassel" إذا كان سعر شراء القمح مثلاً في فرنسا هو €1 وفي الجزائر 5 دج فإن سعر الصرف بين هاتين الدولتين هو: €1 = 5 دج<sup>2</sup>، ويتم التحصل عليه بتطبيق الصياغة الرياضية التالية:

$$R = P_o / P_b \dots (02.07)$$

حيث أن :

• R : سعر الصرف؛

Po: مستوى الأسعار المحلية مقوماً بالعملة الوطنية؛

Pb: مستوى الأسعار العالمية مقدراً بالعملات الأجنبية.<sup>3</sup>

وبالرجوع إلى المثال السابق نجد أن:  $P_o = 5 \text{ DZ4}$  و  $P_b = 1 \text{ €}$ ، وبتطبيق المعادلة أعلاه نحصل على:

$$R = 5/1 \rightarrow R = 5$$

وعليه فإن 5 تمثل سعر الصرف الذي تتكافأ عنده القوى الشرائية للعملتين أو ما يُصطلح عليه "حد تكافؤ

<sup>1</sup> عبد الرزاق بن الراوي، دراسة قياسية لانحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة ورقلة الجزائر، 2012، ص: 85.

<sup>2</sup> محمد زكي شافعي، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت - لبنان، بدون سنة، ص: 92-94.

<sup>3</sup> نشأت نبيل محمد الوكيل، التوازن النقدي ومعدل الصرف دراسة تحليلية مقارنة شركة تاس للطباعة، ط 01، القاهرة-مصر، 2006، ص: 22.

القوى الشرائية".

حسب نظرية تعادل القوى الشرائية يساوي سعر الصرف بين عملتين النسبة بين القوة الشرائية للعملة الوطنية في السوق المحلي والقوة الشرائية للعملة الأجنبية في الأسواق الخارجية، ويتغير القوة الشرائية للعملة الوطنية يتغير سعر الصرف في حين أن التغيرات التي تطرأ على سعر الصرف لا تؤثر في القوة الشرائية المحلية للعملة، لو افترضنا مثلاً أن مستوى الأسعار المحلية في الجزائر قد تضاعف بينما بقيت على نفس المستوى في فرنسا فإن سعر الصرف بين العملتين في هذه الحالة يصبح : ح: 1 € = 10 دج<sup>1</sup>، وبالتالي فإن سعر الصرف قد ارتفع، ويتم التحصل على سعر الصرف الجديد من خلال المعادلة التالية<sup>2</sup>:

حيث أن :

$$R_1 = R \times P_{ao} / P_{bo}$$

$R_1$  : سعر الصرف الجديد؛

$R$  : سعر الصرف القديم؛

$P_{ao}$  : الرقم القياسي للتغير في الأسعار المحلية؛

$P_{bo}$  : الرقم القياسي للتغير في الأسعار العالمية.

ولنجاح نظرية تعادل القوى الشرائية يجب توفر الشروط التالية<sup>3</sup>:

1- تحرير التجارة الدولية؛

2- حرية انتقال رؤوس الأموال بين الدول.

لكن عند التمعن في هذه الفرضيات وفي الأفكار التي وضعتها هذه النظرية يمكن التوصل إلى عدة انتقادات منها :

(1) إن أول شرط وضعته نظرية تعادل القوى الشرائية غير متوفر في الواقع المعاش وذلك لأن التجارة الدولية خاضعة للاتفاقيات والتعهدات وسياسات التمييز والتفضيل في المعاملة فحرية التجارة الدولية محصورة بين عدد محدود من الدول فيما بينها فقط<sup>4</sup>.

(2) إن شرط حرية انتقال رؤوس الأموال أمر غير متوفر في الوقت الحالي نتيجة انتشار ظاهرة الرقابة على سعر الصرف وفرض قيود على تحويل النقد في معظم دول العالم؛

<sup>1</sup> حمدي عبد العظيم، الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة [دراسة نظرية وتطبيقية على الدول العربية خاصة دول الخليج العربي]، دار زهراء الشرق القاهرة-مصر، 1998، ص: 46.

<sup>2</sup> مولاي بوعلام، سياسات سعر الصرف في الجزائر -دراسة قياسية في الفترة (01: 1990-2003)، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3-الجزائر، جوان 2005، ص: 24.

<sup>3</sup> محمد عبد العزيز عجمية، الاقتصاد الدولي دراسة نظرية وتطبيقية، بدون دار نشر، الإسكندرية-مصر، 2000، ص: 76.

<sup>4</sup> يوسف عبد الباقي، دور سعر الصرف في تعديل ميزان المدفوعات للدول النامية - دراسة حالة الجزائر ، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع التسيير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 3 الجزائر، جوان 2001، ص: 10.

(3) إن حساب حد تكافؤ القوة الشرائية يعتمد على قسمة مستويات الأسعار المحلية على مستويات الأسعار في البلد الأجنبي التي تأخذ في الحسبان جميع أسعار السلع المنتجة في البلدين، لكن مع انتشار الاكتفاء الذاتي والتكتلات الاقتصادية والقيود المفروضة على التبادل الخارجي قد لا تدخل بعض السلع التي درجت في تركيب الأرقام القياسية في نطاق التبادل الخارجي؛

(4) لا يرتبط تصدير السلع واستيرادها على القوى الشرائية للعملة الوطنية مقارنةً بالقوى الشرائية في الداخل للعملات الأخرى فقط وإنما يرتبط كذلك بنفقات النقل والقيود التي تفرضها بعض الدول على التجارة الخارجية، وبالتالي قد ينخفض سعر السلعة في فرنسا عنها في الجزائر ذلك نظرًا لوجود نفقات النقل والرسوم الجمركية وغيرها من القيود الأخرى وعليه فإن الأسعار هنا لا تعكس حقيقة القوة الشرائية للدينار الجزائري.<sup>1</sup>

(5) أهملت النظرية العوامل الأخرى التي تؤثر في تحديد سعر الصرف مثل: الدخل، سعر الفائدة بين الدول، أثر المضاربة... الخ؛

(6) لم تأخذ النظرية في الحسبان تأثير تغيرات أذواق المستهلكين وظهور السلع البديلة في تحديد سعر الصرف وتغير مستويات

الأسعار المحلية<sup>2</sup>.

على الرغم من الانتقادات التي وُجّهت لنظرية تعادل القوى الشرائية إلا أنها لا تزال مهمة وتُستخدم في تحديد سعر الصرف لذلك قام بعض الاقتصاديين بتعديل الصياغة الرياضية لهذه النظرية مع أخذ عنصر الزمن في الحسبان لتصبح المعادلة من الشكل:<sup>3</sup>

$$R_2 = R_n (P_{an} / P_{bn}) + (R_{n+1})(P_{a(n+1)} / P_{b(n+1)}).$$

حيث أن:

•  $R_2$  : سعر الصرف الجديد بعد التعديل؛

$R_n$  : سعر الصرف في المدة الزمنية الأولى؛

$R_{n+1}$  : سعر الصرف في المدة الزمنية الثانية؛

$P_{an}$  : مستوى الأسعار المحلية في المدة الزمنية الأولى؛

$P_{a(n+1)}$  : مستوى الأسعار المحلية في المدة الزمنية الثانية؛

$P_{bn}$  : مستوى الأسعار العالمية في المدة الزمنية الأولى؛

$P_{b(n+1)}$  : مستوى الأسعار العالمية في المدة الزمنية الثانية.

<sup>1</sup> محمد عبد العزيز عجمية، مرجع سبق ذكره، ص: 77.

<sup>2</sup> حمدي عبد العظيم، مرجع سبق ذكره، ص: 47-49.

<sup>3</sup> نشأت نبيل محمد الوكيل، مرجع سبق ذكره، ص: 26-31.

إلا أن هذه المعادلة هي الأخرى تعرضت إلى الانتقاد باعتبار أن مستويات الأسعار المحلية والعالمية لا تعتبر العامل الوحيد الذي يحدد سعر الصرف ولكن يبقى أحد أهم العوامل.

**ثانيًا: نظرية تعادل أسعار الفائدة:** يتحدد سعر الصرف حسب نظرية تعادل أسعار الفائدة وفق معدلات الفائدة السائدة بين الدولتين المعنيتين، فحسب هذه النظرية عندما يتم توظيف الأموال في السوق المحلي لمدة معينة ويتم التحصيل في النهاية على  $M(1+i_D)$ ، يجب أن يكون هذا المبلغ مساوي للمبلغ المحصل عليه عند تحويل الأموال بالعملة الوطنية إلى العملة الأجنبية بسعر صرف آني ويتم توظيفها في الأسواق الأجنبية بمعدل فائدة  $i_E$  ويعيد بيعها آجلاً ليتحصل على مبلغ جديد بالعملة الوطنية، ويمكن توضيح ذلك رياضياً وفق المعادلة التالية:<sup>1</sup>

$$M(1+i_D) = M/CT(1 + i_E)CC.$$

حيث أن :

$i_D$  : معدل الفائدة الاسمي المحلي؛

$i_E$  : معدل الفائدة الاسمي الأجنبي؛

CC : سعر الصرف الآني؛

CT : سعر الصرف الآجل.

حسب هذه النظرية لا يمكن الوصول إلى سعر الصرف التوازني إلا بعد عملية التحكيم في الأسواق النقدية، لكن ذلك لا يتحقق إلا في حالة عدم وجود رقابة على سعر الصرف أو على حركة رؤوس الأموال وهو الأمر غير المحقق.<sup>2</sup>

**ثالثا : نظرية الأرصدة:** يرى أصحاب هذه النظرية أن القيمة الخارجية للعملة تتحدد على أساس ما يطرأ من تغيير على رصيد ميزان المدفوعات وليس على أساس كمية النقود وسرعة دورانها، ففي الحالة التي يحقق فيها ميزان المدفوعات فائض فإن هذا يدل على زيادة الصادرات الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب الخارجي على العملة الوطنية وفي المقابل ينخفض الطلب عليها عندما يكون رصيد ميزان المدفوعات سالب أين يزيد عرض العملة الوطنية للحصول على العملة الأجنبية لسداد قيمة الواردات<sup>3</sup>، وأكبر دليل على مصداقية هذه النظرية تجربة ألمانيا خلال الحرب العالمية الأولى التي على الرغم من تمتعها بزيادة حجم الكتلة النقدية وسرعة دورانها في تلك الفترة إلا أن قيمة العملة الألمانية لم تتأثر بذلك بل بقيت على حالها ويعود السبب في ذلك إلى التوازن

<sup>1</sup> يعقوبي محمد، تأثير تغيرات أسعار صرف العملات على مؤشرات أسعار الأسهم في الأسواق المالية العالمية، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية واقتصاد دولي غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف - الجزائر، 2011-2012،

ص: 14.

<sup>2</sup> يوسف عبد الباقي، مرجع سبق ذكره، ص: 11.

<sup>3</sup> سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، دار البازوري عمان-الأردن، بدون سنة، ص: 25-27.

الذي كان يسود ميزان مدفوعاتها خلال تلك الفترة<sup>1</sup>، وقد تعرضت هذه النظرية إلى عدة انتقادات من بينها أنها لا تأخذ بعين الاعتبار الأرقام القياسية للأسعار النسبية كمحدد هام لتفسير حركة التجارة في الأجل الطويل<sup>2</sup>.

**رابعا : نظرية كفاءة السوق:** يُعتبر السوق الكفاء الذي تنعكس فيه الأسعار على كل معلومة ترد إليه وتوفر جميع المعلومات الجديدة والقديمة لكل المتعاملين من معلومات حول وضعية ميزان المدفوعات، معدلات التضخم... الخ<sup>3</sup>، وبالتالي وحسب نظرية كفاءة السوق فإن:

(1) كل معلومة جديدة تنعكس مباشرة على سعر الصرف الآني والآجل؛

(2) تكاليف المعاملات تكاد تكون معدومة؛

(3) تغيرات أسعار الصرف عشوائية.

هذه الخصائص من شأنها أن تمنع المضاربين من تحقيق مكاسب باستمرار إلا أن حقيقة كفاءة أسواق سعر الصرف أثارت جدل كبير لذلك أُجريت العديد من التجارب للتأكد من كفاءة السوق غير أن نتائجها لم تكن متماثلة، فمنهم من توصل إلى أن السوق يتميز بالكفاءة ("Giddy" 1975 و "Dufey" 1976) في حين أكدت تجارب أخرى بأن السوق غير كفء نسبياً ("Kenny" 1986، "Hunt" 1989)<sup>4</sup>.

### المطلب الثاني: أنظمة سعر الصرف

يقصد بنظام سعر الصرف مجموعة القواعد والقوانين التي تتبعها السلطات النقدية للدول حتى تضبط صلاحيات تدخلاتها في سوق سعر الصرف الأجنبي من أجل تحديد سعر صرفها سواء كان ذلك بالاقتراب أو الابتعاد عن قوى العرض والطلب، وتكمن الغاية من وراء تدخل السلطات النقدية في ضبط سعر الصرف تحقيق الأهداف التي سطرتها والتي تتماشى ومصالحها الاقتصادية والسياسية، وباعتبار أن لكل دولة ظروفها السياسية وأوضاعها الاقتصادية الخاصة بها فإن الأهداف التي تُوضع تختلف من دولة لأخرى وبالتالي كل دولة ستتبع نظام سعر صرف مغاير عن أنظمة صرف الدول الأخرى، ولذلك سنحاول من خلال هذا المطلب معرفة ماهي أنواع أنظمة سعر الصرف المتوفرة وما هي سبل الرقابة عليها.

**أولاً: معايير اختيار نظام سعر الصرف:** كما هو متعارف عليه بأن الدولة تختار نظام سعر الصرف الذي يلائم أهدافها الاقتصادية والسياسية التي قامت بتحديددها والتي تختلف من دولة لأخرى فإن النظام الذي يصلح في الدولة A مثلاً ليس بالضرورة أن يناسب

<sup>1</sup> بربري محمد أمين، الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العملة الاقتصادية - دراسة حالة الجزائر، رسالة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3- الجزائر، 2010-2011، ص: 49.

<sup>2</sup> بن خليف طارق، دراسة السببية بين المتغيرات التضخم، سعر الصرف وسعر الفائدة في الجزائر 1990-2003، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع اقتصاد كمي، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3- الجزائر، 2004-2005، ص: 21.

<sup>3</sup> منهوم بلقاسم، أثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية على ميزان المدفوعات دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970-2009، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية دولية غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران - الجزائر، 2012-2013، ص: 73، 7.

<sup>4</sup> قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 02، بن عكنون-الجزائر، 2005، ص: 122، 123.

وينجح في الدولة B، لذلك تم اتخاذ بعض العوامل التي لها تأثير في اختيار أنظمة سعر الصرف الملائمة كمعايير تعتمد عليها الدول عند تحديدها لنظام سعر الصرف المناسب لها، وتتمثل هذه المعايير المعتمدة في<sup>1</sup>:

- 1- **حجم ودرجة الانفتاح الاقتصادي:** إن تطور اقتصاد دولة معينة وتميزه بدرجة انفتاح عالية يتطلب نظام سعر صرف ثابت من أجل ضمان سعر صرف يزيد من تنافسية المنتجات الوطنية على مستوى الأسواق الأجنبية؛
  - 2- **مستوى التضخم:** يتطلب مستوى التضخم المرتفع السائد في الدولة المعنية نسبةً إلى شركائها التجاريين نظام سعر صرف مرن حتى تستطيع مواجهة الصدمات الخارجية؛
  - 3- **درجة حرية حركة رؤوس الأموال:** يُعتبر نظام سعر الصرف الحر النظام المناسب لرؤوس الأموال ذات الحرية الكبيرة في التنقل لأن الدولة في هذه الحالة ستواجه صعوبة في الحفاظ على سعر الصرف الثابت أو المربوط؛
  - 4- **درجة مرونة الأجور:** إذا كانت الأجور الحقيقية لدولة معينة تتميز بالجمود فإن نظام سعر الصرف المناسب هنا هو نظام سعر الصرف المرن حتى يتسنى لهذه الدولة مواجهة الصدمات الخارجية؛
  - 5- **نظام تثبيت الأسعار:** إذا كانت الأسعار المثبتة بعملة المستهلك فإن استقرار الاستهلاك لا يتأثر حتى في ظل نظام سعر الصرف المرن، في حين يمكن للصدمات الخارجية أن تنتقل داخل الدولة عندما تكون الأسعار مثبتة بعملة المنتج وهذا الأمر يحدث في كل من نظام سعر الصرف المرن ونظام سعر الصرف الثابت.
  - 6- **قيمة احتياطات الصرف:** إن حجم احتياطات دولة ما من الصرف له أهمية عند اختيار نظام الصرف الملائم لأن نظام سعر الصرف الثابت يتطلب توفير احتياطات صرف كافية تمكن السلطات النقدية من التدخل في سوق سعر الصرف للحفاظ على استقرار قيمة عملتها خاصة في حالة تدهور قيمتها نتيجة زيادة عرضها مقابل العملات الأجنبية.
- ثانيًا : أنواع أنظمة :سعر الصرف حسب صندوق النقد الدولي** قسمت أنظمة سعر الصرف عام 1982 إلى 5 أصناف تم ترتيبها تصاعديًا على حسب درجة مرونة النظام وذلك وفق الآتي:

- 1- نظام سعر الصرف الثابت المرتبط بعملة واحدة.
- 2- نظام سعر الصرف الثابت المرتبط بسلة عملات.
- 3- نظام سعر الصرف ذو المرونة المحدودة.
- 4- نظام سعر الصرف العائم الموجه.
- 5- نظام سعر الصرف العائم الحر.

لكن عادةً ما يتم تقسيم أنظمة سعر الصرف إلى نوعين فقط هما :نظام سعر الصرف الثابت ونظام سعر الصرف المرن وذلك باعتبار أن الأنواع الأخرى لأنظمة سعر الصرف المتبقية ما في الحقيقة إلا عبارة عن أنظمة مشتقة من النظامين الأساسيين السابقين

<sup>1</sup> مباني محمد، إستراتيجية تسير احتياطات الصرف في الجزائر، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع التحليل الاقتصادي، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر - الجزائر 2008-2009، ص: 20، 21.

ذكرهما، وبالتالي فإن الأنظمة المتبقية تندرج ضمنهما وتصنف كونها أنواع فرعية للنظامين الأساسيين، وعليه سنتطرق من خلال هذا الفرع إلى عرض كل من نظام سعر الصرف الثابت ونظام سعر الصرف المرن مع تناول أشكال كل نظام على حدى.

**1- نظام سعر الصرف الثابت :** ظهر هذا النظام لأول مرة في القرن التاسع عشر عندما سادت قاعدة الذهب التي كانت تقوم على فكرة تحديد قيمة ثابتة للعملة الوطنية بالذهب لتتم المبادلة حينها بين العملة الوطنية والعملات الأجنبية على أساس ما تساويه قيمة كل عملة من الذهب، أين يتحدد بذلك سعر الصرف تلقائيا بين هاتين العملتين إضافة إلى تميز هذا السعر المتحصل عليه بالثبات النسبي لثبات قيمة العملات من الذهب وعدم تغيرها<sup>1</sup>، فوفق نظام سعر الصرف الثابت يتحدد سعر الصرف من قبل السلطات النقدية مع إبقاءه ثابت طوال المدة التي تراها مناسبة والسماح له في بعض الأحيان بالتحرك لكن ضمن هامش ضيق جدا الذي قد يكون محدد بأرقام كأن يكون هامش التغير محدود بـ  $(\pm 1\%)$  أو بمجال مثل  $[-1, +1,5]$ ، وفي المقابل يتدخل البنك المركزي في سوق الصرف بائعاً للعملة الوطنية أو مشتر لها وفق ما يتطابق مع الحالة التي تكون عليها قيمة من تدهور أو تحسن<sup>2</sup>، ويتخذ نظام سعر الصرف الثابت عدة أشكال فقد يتحدد بربط العملة الوطنية بعملة أجنبية واحدة أو بربط العملة الوطنية بسلة من العملات الأجنبية أو من خلال ربطها بحقوق السحب الخاصة، وفيما يلي سيتم توضيح هذه الأشكال كالآتي:<sup>3</sup>

- أ- **نظام ربط سعر الصرف بعملة واحدة :** حسب هذا النظام تقوم الدول بربط سعر صرف عملتها الوطنية بعملة أجنبية واحدة كالدولار الأمريكي ثم يتم بعدها تحديد أسعار الصرف بين العملة الوطنية للدولة المعنية مع باقي العملات الأجنبية الأخرى وفق سعر صرف عملة الربط مع هذه العملات الأجنبية.
- ب- **نظام ربط سعر الصرف بسلة من العملات :** يقوم هذا النظام بربط سعر صرف العملة الوطنية بجملة من العملات الأجنبية يجري اختيارها على أساس العلاقات التجارية التي تربطها بهم مع إعطاء نسب ترجيحية لكل عملة وفق مدى ارتباط العلاقات التجارية بين الدولة المعنية والدول الأخرى التي تتعامل معها، ليتم بذلك تقسيم موجودات هذه الدولة من احتياطات الصرف الأجنبية.
- ت- **نظام ربط سعر الصرف بحقوق السحب الخاصة:** يتم في هذا النظام ربط سعر صرف العملة الوطنية بوحدات السحب الخاصة المصدرة من طرف صندوق النقد الدولي، والتي تُعتبر وحدات حسابية تم استحداثها عام 1968 ولها أسعار صرف ثابتة مع العملات الأجنبية الرئيسية مع السماح لسعر الصرف بالتغير في حدود  $(2,25\%)$ ، يسمح صندوق النقد الدولي للدول الأعضاء بشراء هذه الوحدات ودفع قيمتها بالعملات الأجنبية وبأسعار الصرف المقررة من قبل صندوق النقد الدولي، ويؤدي ربط العملة

<sup>1</sup> عبد الجليل هجيرة، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري - دراسة حالة الجزائر - مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماجستير تخصص مالية دولية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة تلمسان - الجزائر، 2011-2012، ص: 18، 19.

<sup>2</sup> بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، مجد المؤسسة الجامعية، ط1 بيروت - لبنان، 2003، ص: 100-111.

<sup>3</sup> قطوش بشرى، الاتجاهات العامة للسياسة المالية وسياسة سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (1990-2007)، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3 - الجزائر، 2008-2009، ص: 49.

الوطنية بهذه الوحدات إلى تحقيق استقرار نسبي في سعر الصرف لأن قيمة الوحدة من هذه الحقوق هي الأخرى مثبتة بسلة من عملات كل من: الدولار الأمريكي، اليورو اللين الياباني والجنيه الإسترليني.

## 2- نظام سعر الصرف المرن: بعد انهيار نظام "Bretton Woods" الذي ساد فيه نظام تثبيت أسعار الصرف بربط

قيمة العملة بما يقابلها من وزن الذهب وبمرور العالم بحرب عالمية وعزوف معظم دول العالم عن قاعدة الذهب وعلى رأس القائمة انجلترا عام 1931 انتقل العالم إلى نظام العملات الورقية وإعطاء الحرية لسعر الصرف في التغير صعودا وهبوطا لأن في نظام سعر الصرف المرن تصبح العملة عبارة عن سلعة كباقي السلع الأخرى يخضع سعر صرفها لنفس القواعد التي يتحدد على أساسها سعر أي سلعة، وعليه فإن سعر صرف العملة هنا يتحدد في سوق سعر الصرف وفق قوى العرض والطلب على العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية ويتحقق سعر الصرف التوازني عندما تتعادل الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة من العملة محل التقييم، وتتقلب أسعار الصرف صعودًا وهبوطًا عندما تحدث تغيرات في ظروف الطلب أو في ظروف العرض من العملة الوطنية أو كلاهما معاً<sup>1</sup>.

في نظام سعر الصرف المرن\* لا يتدخل البنك المركزي بصفة مباشرة في سوق سعر الصرف لتحديد قيمة عملته، وإنما يترك قيمتها تُحدد بحرية وفقاً لظروف العرض والطلب عليها أو وفقاً للعرض والطلب على العملات الأجنبية المقابلة لها، وبالتالي فإن سعر صرف العملة الوطنية هنا عرضة للتغير في أي لحظة بناءً على تغير العوامل التي تؤثر على كل من العرض والطلب على العملات في سوق سعر الصرف.

لكن يجب الإشارة إلى أن درجة مرونة سعر الصرف ليست هي نفسها في جميع عملات دول العالم بل تختلف من عملة لأخرى كما قد يكون مقيد عند بعض الدول وحر عند دول أخرى، هذا ما يسوق في معناه إلى أن نظام سعر الصرف المرن ينقسم هو الآخر إلى 3 أنواع : نظام سعر الصرف المرن الحر، نظام سعر الصرف المرن الموجه\*\* ونظام سعر الصرف المرن المحدود، وفيما يلي سيتم التطرق إلى كل نوع من هذه الأنواع على حدى كما يلي:

أ- **نظام سعر الصرف المرن المحدود:** في هذا النوع الأنظمة ربط العملة الوطنية بعملة أجنبية واحدة أو بسلة من العملات وتركها معومة مع بقية العملات الأجنبية الأخرى مع شرط أن يكون التغير أو التذبذب الذي يطرأ على سعر صرف العملة الوطنية مع باقي العملات الأجنبية الأخرى محدد بمجال معين<sup>2</sup>.

ب- **نظام سعر الصرف المرن الموجه :** وفق هذا النظام يقوم البنك المركزي بتحديد سعر صرف عملته والتأثير على مساره من وقت لآخر بناءً على بعض المؤشرات ك مستوى الاحتياطيات الدولية، مركز ميزان المدفوعات وسعر الصرف الفعلي الحقيقي بغرض مواجهة التقلبات غير المناسبة لسعر الصرف

<sup>1</sup> محفوظ جبار، أثر تقلبات أسعار الصرف على الأسواق المالية دراسة إحصائية لبعض الأسواق المتقدمة للدول المتقدمة والنامية خلال السداسي الأول من سنة 2015، مجلة الباحث، العدد 16، جامعة ورقلة-الجزائر، 2016، ص: 21.

\*نظام سعر الصرف المرن = نظام سعر الصرف العائم = نظام سعر الصرف الحر.

\*\* نظام سعر الصرف المرن الموجه = نظام سعر الصرف المرن المدار.

<sup>2</sup> السيد متولي عبد القادر، مرجع سابق، ص: 164.

**ت- نظام سعر الصرف المرن الحر:** يتحدد سعر الصرف وفق هذا النظام في السوق على حسب تفاعل قوى العرض والطلب على العملة محل التداول دون أن تتدخل السلطات النقدية لضبط السعر، وفي حال ما إذا تدخلت يكون في صورة انسيابية لا تحدث بشكل متكرر مستهدفة من وراء ذلك إحداث تخفيض محدود في معدل تغير سعر الصرف لتجنب تقلباته المفاجئة والمفرطة وليس من أجل تحديد مستوى معين له<sup>1</sup>.

**ثالثاً: نظام الرقابة على سعر الصرف:** بعد أزمة الكساد الكبير (1929-1933) وبعد التدهور الذي لحق باقتصاديات دول العالم إضافة إلى مختلف الحروب العالمية لجأت معظم الدول إلى فرض رقابة مباشرة على سعر صرف عملاتها لحل مشكلة العجز في موازين مدفوعاتها، ونتيجةً للدور المهم الذي لعبه نظام الرقابة على سعر الصرف في إعادة التوازن لميزان المدفوعات الذي ينعكس مباشرةً على العلاقات التجارية الخارجية زاد اهتمام الدول به والتوجه نحو انتهاجه، ولذلك سنحاول من خلال هذا الفرع التطرق لنظام الرقابة على سعر الصرف من حيث تعريفه، أهدافه، تقنياته وأشكاله المختلفة.

**1- تعريف نظام الرقابة على سعر الصرف:** هو إجراء إداري يُدار بصفة كلية من جانب الدولة بغرض تحديد سعر صرف عملتها الوطنية مقابل العملات الأجنبية دون مراعاة حجم العرض والطلب عليها، فحسب هذا النظام فإن الدولة تحتكر التعامل في الصرف الأجنبي بيعاً وشراءً لتعبئة الصرف الأجنبي وتوزيعه على وجوه الطلب الممكنة ليبقى بذلك عرض الصرف الأجنبي محدود الكمية<sup>2</sup>، كما تقوم الدولة من ناحية أخرى بفرض قانون يُجبر كل المصدرين والذين يتحصلون على إيرادات من العملة الصعبة بيعها للبنك المركزي بالسعر الرسمي أما المستوردين فيجب عليهم الحصول على ترخيص خاص من أجل الاستيراد وبذلك تتمكن الدولة من التحكم في سعر صرف عملتها<sup>3</sup>.

كما تستطيع الدولة من خلال نظام الرقابة على سعر الصرف تحديد سعر الصرف الرسمي الذي يتم به تسوية الاتفاقيات المالية مع الخارج مما يمكنها ذلك اعتماد سعر صرف متعدد، كأن يكون لديها سعر صرف لتسوية المعاملات المالية مع الخارج وسعر صرف آخر يتم التعامل به داخل إقليمها من قبل مواطنيها، أو قد تضع سعر صرف خاص لبيع العملة الأجنبية وسعر صرف آخر خاص بعملية شراء العملة الأجنبية<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> قطوش بشري، مرجع سبق ذكره، ص: 50.

\* لمزيد من الاطلاع أنظر:

- عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية - دراسة لمظاهر ومشكلات الاقتصاد الدولي وفقاً للتطورات الطارئة على النظام الاقتصادي العالمي الجديد والمستجدات ذات العلاقة لمعالمه النقدية والمالية والتجارية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية - مصر، 2000، ص: 124-127؛

- أحمد جمال الدين موسى، العلاقات الاقتصادية الدولية ونظريات التنمية، جهاز توزيع الكتاب الجامعي، مصر، 2001، ص: 147-153؛

- محمد أحمد الأفندي، مقدمة في الاقتصاد الكلي، دار الأمين، ط5، صنعاء - اليمن، 2013، ص: 313-318؛

<sup>2</sup> زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي نظرة عامة على بعض القضايا، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية-مصر، 1999، ص: 88.

<sup>3</sup> بولتجة عبد الناصر، دور المعلومات في تحديد سعر الصرف، رسالة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر - الجزائر، 2008-2009، ص: 37.

<sup>4</sup> زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي نظرة عامة على بعض القضايا، مرجع سابق، ص: 89، 90.

إن سعر الصرف الذي تحدده الدولة يتم تثبيته لفترة زمنية معتبرة الأمر الذي يجعل من سعر صرف العملات الأجنبية بالعملة الوطنية يتسم بالثبات النسبي.

## 2- أهداف نظام الرقابة على سعر الصرف: إن اتجاه العديد من دول العالم وبالأخص الدول الغربية إلى إتباع نظام الرقابة

على سعر صرف عملاتها وتحديد سعر صرفها الرسمي وعدم السماح له بالتغير إلا بعد صدور قرارات رسمية تتيح ذلك وسحب هذه المهمة من يد سوق سعر الصرف آملًا من وراء ذلك تحقيق مجموعة الأهداف التالية:<sup>1</sup>

أ- الحفاظ على استقرار سعر صرف عملتها وحمايته من أية ضغوط قد يتعرض لها من مصادر خارجية خاصةً بعد الصدمة التي مرت بها دول شرق آسيا عندما كانت تعتمد نظام سعر صرف مرن وبفعل الأزمة المالية التي مرت بها انخفضت قيم عملاتها مقارنةً بالعملات الأجنبية لتتدنى بذلك قيم أصولها ويتم بيعها بأسعار بخسة ومن أجل معالجة هذا الانحيار تحملت ما قيمته 100 مليار \$، وهذا ما شجعها على اعتماد نظام الرقابة على أسعار صرف عملاتها لتجنب الوقوع في مزيد من التدني.

ب- المحافظة على توازن ميزان المدفوعات من خلال الحد من الواردات غير الضرورية المستوردة والتي تقوم الدولة هنا بتخفيض قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية للسلع المستوردة مما تصبح عملية الاستيراد جد مكلفة على المستورد الأمر الذي يؤدي إلى الإحجام عن استيرادها، فينخفض بذلك الضغط على ميزان المدفوعات نتيجة انخفاض حجم الواردات وتحقق حالة التوازن.

ت- يساعد نظام الرقابة على الصرف الدول على حماية الصناعات المحلية من المنافسة الأجنبية من خلال امتناع الدولة عن بيع العملة الأجنبية لشراء منتجات الصناعة المحمية أو تخفيض قيمة عملتها الوطنية لتصبح عملية استيرادها مكلفة مما يتم الإحجام عنها.

ث- الحد من عملية خروج رؤوس الأموال الأجنبية خارج السوق الوطنية لاحتكار الدولة لعملية تحويل العملات وبالتالي حتى تمنع الدولة خروج رؤوس الأموال إلى خارج الوطن ستفرض أي طلب تحويل من العملة الوطنية إلى العملات الأجنبية إلا في حالات خاصة؛

ج- تحقيق الدولة لموارد مالية متأتية من فروق أسعار الصرف المتعددة لكن بمجالات محددة حتى لا تنشأ سوق الصرف الموازي؛

ح- حماية الاقتصاد الوطني من تأثره بأية تقلبات أو أزمات خارجية نتيجة فصل اتجاه أسعار صرفها وعدم ربطها بالتغيرات العالمية؛

خ- تجنب الدول النامية زيادة عيب المديونية الخارجية عليها مع الدول الدائنة لها نتيجة تحكمها في سعر صرفها الذي يمتاز بالثبات وعليه فإن قيمة دينها بالعملة الوطنية لا تتغير حتى قدوم تاريخ تسديد الدين، وحتى وإن حصل وتغير فإن قيمة الدين لن ترتفع كثيرًا لأن الدول تراقبه ولن تسمح لسوق سعر

<sup>1</sup> رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق، المكتبة العصرية، مصر، 2007، ص: 126-129.

الصرف بتحديد سعرها وعليه فإن هذا النظام يعطي للدولة فرصة التدخل عند الضرورة وتحديد سعر صرف ثابت لا يزيد من تفاقم مديونيتها.

**3- أساليب الرقابة على سعر الصرف :** حتى يتسنى للدولة الرقابة والتحكم في سعر صرف عملتها تلجأ إلى استخدام مجموعة من الأدوات التحكيمية التي تتفرع إلى أساليب تنفذ على المستوى المحلي وأخرى تنفذ على المستوى الدولي وذلك كما يلي:

**أ- على المستوى المحلي:** يمكن للدولة التحكم في عملية الصرف الأجنبي خلال من إتباع السياسات الاحتكارية التالية :

- ◀ حضر تصدير واستيراد العملة الوطنية؛
- ◀ احتكار عملية بيع وشراء العملات الأجنبية؛
- ◀ حضر عملية تصدير رؤوس الأموال نحو الخارج سواء كانت نقدية أو عينية.<sup>1</sup>
- ◀ إلزام المصدرين والمستوردين بضرورة الحصول على تصاريح للتصدير والاستيراد حتى تتمكن الدولة من الرقابة على أية عملية تبادل وما قد ينتج عنها من تداول للنقد الأجنبي؛
- ◀ الحد من حجم السياحة الوطنية المتوجهة نحو الخارج مع تحديد مقدار ما يُسمح عمالات أجنبية.

**ب- على المستوى الدولي :** من أجل تجنب الوقوع في مشكل تغير سعر الصرف عند إبرام الصفقات بين الدول تم إيجاد اتفاقيات تبادل ثنائية لتسهيل عملية التصدير والاستيراد تتمثل في:

- ◀ اتفاقية المقاصة : يُستخدم هذا الأسلوب بين دولتين تجمعهما تجارة تصدير واستيراد من الطرفين ويطبّقان نظام الرقابة على سعر الصرف مع تحديد سعر الصرف بينهما، وفقاً لهذه الاتفاقية يقوم كل مستورد من الدولتين بفتح حساب لدى بنكه المركزي بعملته الوطنية وعند انتهاء الاتفاقية بين الدولتين والتي غالباً ما تكون مدتها سنة يتم حساب الصفقات بينهما فإن كانت النتيجة تعادل تغلق الاتفاقية، أما إن كان هناك طرف دائن للطرف الثاني فإن اتفاق المقاصة يحدد كيفية تسوية هذا الدين كأن يسوى بالذهب أو يُنقل لاتفاق المقاصة للسنة المقبلة وغيرها من الإجراءات الأخرى وبالتالي تجنب المستوردين والمصدرين لاستخدام العملات الأجنبية في عملياتهم التجارية الدولية.
- ◀ اتفاقية المقايضة: تتفق الدولتان في هذه الحالة على مقايضة سلعة بسلعة وفقاً لسعر صرف متفق عليه وينتهي التعامل وفق هذا الأسلوب بمجرد انتهاء الصفقة أين لا يكون أحدهما دائن للآخر.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر نظرية التجارة الدولية النظام الجديد للتجارة العالمية - أهم مشكلات الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية - مصر، 2007، ص: 261-265.

### المطلب الثالث: سياسات سعر الصرف

تحتل سياسة سعر الصرف مكانة مهمة في اقتصاد الدول لأنه من . خلالها تستطيع السلطة النقدية التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية المحلية والتجارية وتصحيح الاختلال الذي يمكن أن يؤثر على الأداء الاقتصادي سواءً تلك المتأتية من داخل الدولة أو من خارجها، ولهذا الأسباب أصبحت سياسة سعر الصرف جد مهمة في الوقت الراهن كون نجاح وتطور الاقتصاد مرهون بمدى نجاح السياسة المعتمدة في سعر الصرف، ولذلك سنحاول من خلال هذا المطلب توضيح أكثر لسياسة سعر الصرف ب: تعريفها، عرض أهدافها والأدوات التي تستخدمها.

**أولاً : تعريف سياسة سعر الصرف:** تندرج سياسة سعر الصرف ضمن السياسات التي تستخدمها الدولة في إدارة الاقتصاد الوطني، دعم نموه وتطوره وحتى تجنب الاختلالات التي يمكن أن تطرأ عليه، وذلك لأن سياسة سعر الصرف تلتزم دائما إلى فهم مختلف التغيرات التي يتخذها سعر الصرف محاولة بذلك تجنب عواقبه الوخيمة فهي جزء مكمل للسياسات الاقتصادية الأخرى المعتمدة من قبل الدول للحفاظ على اقتصادها<sup>2</sup>، وعليه ومن خلال هذا الدور الذي تقوم به سياسة سعر الصرف يمكن أن نعرفها بأنها: "تلك المجموعة من الإجراءات والتدابير التي تنتهجها السلطات النقدية للدولة في ظل أي نظام سعر صرف تعتمد بغية التأثير عليه وتوجيهه وفق ما يتناسب مع أهدافها الاقتصادية"<sup>3</sup>.

وقد أضحت أهمية سياسة سعر الصرف تتزايد يوماً بعد يوم جراء ما قدمته من مزايا للدول حول كيفية التحكم في سعر صرفها محاولة بذلك التصدي للصدمات الخارجية وعدم السماح لها بالعبور والتأثير على اقتصاد الدول.

#### ثانياً: أهداف سياسة سعر الصرف

ترجع أسباب لجوء الدول إلى الاهتمام بسياسة سعر الصرف واعتمادها عند اتخاذ القرارات الاقتصادية والسياسية إلى تحقيق مجموعة الأهداف التالية<sup>4</sup>:

- (1) **مقاومة التضخم:** إن تحسن سعر صرف الدولة يؤدي إلى انخفاض في مستوى التضخم المستورد وتحسن تنافسية المؤسسات، من خلال تخفيض تكاليف الاستيراد في المدى القصير أين تصبح قادرة على إنتاج سلع ذات جودة عالية تضاعف من أرباح المؤسسات مما ينعكس ذلك بالإيجاب على مستوى التضخم؛
- (2) **تخصيص الموارد:** إن لتغير سعر الصرف الحقيقي أثر على إعادة تخصيص الموارد حسب الاتجاه الذي سلكه، فلو انخفض سعر الصرف الحقيقي سترتفع تنافسية الدولة لتتحول الموارد الخاصة بالتصدير عندها إلى قطاع الصناعات

<sup>1</sup> رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص: 130-133.

<sup>2</sup> لمزيد من الاطلاع أنظر :

- عادل أحمد. حشيش، أساسيات الاقتصاد الدولي - دراسة لمظاهر المعاملات المنبثقة عن العلاقات الدولية في ضوء المتغيرات الطارئة على بيئة الاقتصاد العالمي والتطورات النقدية والمالية والتجارية ذات العلاقة، دار الجامعة الحديثة، الإسكندرية - مصر ، 2002/2001، ص: 145-147.

<sup>3</sup> يعقوبي محمد، مرجع سبق ذكره ، ص: 33.

<sup>4</sup> محمد عبد الناصر حميدانو، أثر سياسات سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري -دراسة تحليلية وقياسية للفترة (1989-2014)، مجلة الباحث، العدد 16 جامعة ورقلة - الجزائر 2016 ، ص: 286

<sup>4</sup> بوعبد ، الله علي، أثر الأسواق المالية الناشئة على استقرار أسعار الصرف في الدول العربية، رسالة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة بسكرة - الجزائر ، 2013-2014، ص: 101-103

المنافسة للسلع المستوردة مما يقلل بذلك عدد السلع المستوردة نتيجة تخصيص الموارد في الإنتاج المحلي لا التصدير للإنتاج الدولي؛

(3) **تنمية الصناعات المحلية:** يمكن للدولة التي تريد أن ترفع من منافسة صناعاتها الوطنية وتشجيعها أن تحقق ذلك باعتماد سياسة سعر الصرف لتخفيض من تكاليف الإنتاج وعندما تتأكد أن قطاعاتها أصبحت قوية من وقادرة على المنافسة دون الحاجة إلى مساعدتها تغير من سياسة سعر الصرف التي انتهجتها في السابق بغرض تنمية صناعاتها المحلية؛

(4) **توزيع الدخل:** لسعر الصرف دور في توزيع الدخل بين فئات المجتمع وقطاعاته فعند انخفاض سعر الصرف الحقيقي ترتفع القدرة التنافسية لقطاعات التصدير خاصة التقليدية لتتراكم الأرباح في يد أصحاب رؤوس الأموال في الوقت الذي يعاني فيه العمال من انخفاض في قدرتهم الشرائية، لكن بالمقابل عندما ينخفض سعر الصرف تزيد القدرة الشرائية للعمال على عكس الشركات العاملة التي تنخفض أرباحها نتيجة انخفاض قدرتها التنافسية<sup>1</sup>.

**ثالثا : أدوات سياسة سعر الصرف:** حتى تتمكن سياسة سعر الصرف من القيام بدورها على أكمل وجه وتحقق أهداف السلطة النقدية المسطرة لجأت إلى مجموعة الأهداف التالية:

**1- تعديل سعر الصرف :** يُستخدم هذا الأسلوب عندما يكون هدف السلطات النقدية تعديل توازن ميزان المدفوعات فإذا كانت الدولة تتبع نظام سعر صرف ثابت فإنها تقوم إما برفع أو خفض سعر صرف عملتها أو تعيد تقويمها من جديد، أما في حالة الدولة التي تنتهج نظام سعر صرف مرن فإنها تعمل هنا بالتأثير على تحسن أو تدهور سعر صرف عملتها<sup>2</sup>.

**2- استخدام احتياطات سعر الصرف:** تلجأ إلى هذه الأداة الدول التي تعتمد نظام سعر صرف ثابت أو شبه موجه للحفاظ على قيمة عملتها من خلال تدخلها ببيع العملات الأجنبية التي تھوزها عندما تتعرض عملتها الوطنية للاختيار وعندما تتحسن قيمتها تعود إلى السوق مجدداً لشراء العملات الأجنبية.

**3- استخدام سعر الفائدة:** عند انخفاض قيمة العملة الوطنية يقوم البنك المركزي باعتماد سعر فائدة مرتفع للتعويض عن خطر اختيار قيمة عملته، ذلك أن هذا السعر المرتفع يشجع على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية داخل هذه الدولة ليزيد بذلك الطلب على عملتها الوطنية مما يرفع سعر صرفها<sup>3</sup>.

**4- إقامة سعر صرف متعدد :** يتم اللجوء إلى هذه الأداة للتخفيف من آثار حدة التقلبات في الأسواق وتوجيه السياسة التجارية لخدمة أغراض متعددة، لذلك يتم اعتماد نظام سعر متعدد ثنائي أو أكثر أين يكون أحدهما مغالى فيه يُستخدم في معاملات الواردات غير الضرورية والقطاعات التي تريد الدولة دعمها وترقيتها في حين تُخضع السلع المحلية الموجهة للتصدير والواردات الأساسية لسعر صرف عادي؛

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات سعر الصرف وتخفيض وتعويم العملة وحرب العملات الدار الجامعية، الإسكندرية - مصر، 2016، ص: 64.

<sup>2</sup> محمد عبد الناصر حميداتو، مرجع سبق ذكره ، ص: 286، 287.

<sup>3</sup> جعفري عمار، مرجع سبق ذكره ، ص 22

5- مراقبة سعر الصرف: تقتضي هذه الأداة إخضاع الدولة كل المشتريات والمبيعات بالعملة الصعبة إلى رخص خاصة لمقاومة خروج رؤوس الأموال خارج نطاق حدودها الجغرافية<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup> لخلو بوخاري، مرجع سبق ذكره ، ص: 126، 127.

### المبحث الثالث: تطور سعر صرف الدينار الجزائري

ورثت الجزائر بعد الاستقلال اقتصاد هش ومدمر بالكامل بحاجة إلى تصليح جذري حتى يستطيع النهوض مرة أخرى، فانطلقت الجزائر من إنشاء عملة تمثل سيادتها الوطنية وتربط اقتصادها بالعالم الخارجي حتى تتم المبادلات الدولية بين الجزائر والدول الأخرى، لكن بحكم الأنظمة الدولية التي كانت سائدة في فترة الاستقلال والأزمات الاقتصادية التي طرأت على العالم طبقت الجزائر أنظمة صرف مختلفة مواكبة للتغيرات التي تحدث في العالم الخارجي من جهة وتنسيقاً مع احتياجات اقتصادها الذي تسعى جاهدة إلى تطويره تقويته وجعله قادر على المنافسة الخارجية من جهة ثانية هذا الهدف الأخير تطلب من الدولة الجزائرية انتهاز سياسة سعر صرف خاصة للنهوض باقتصادها وذلك من خلال التأثير على قيمة عملتها الوطنية.

وبالتالي حتى يتسنى لنا معرفة مختلف الأنظمة والسياسات التي . سعر صرف الدينار الجزائري تم تخصيص هذا المبحث بمطالبه التالية : المطلب الأول: أنظمة سعر صرف الدينار الجزائري؛ المطلب الثاني: سياسة سعر الصرف في الجزائر ؛ المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في سعر صرف الدينار الجزائري.

#### المطلب الأول : أنظمة سعر صرف الدينار الجزائري

تعتبر العملة رمز الدولة وتاريخها تأخذ شكل حضارة مجتمعتها لتمثله بين باقي حضارات الدول الأخرى وهذا ما أدى إلى انفراد كل دولة تقريباً في العالم بعملة خاصة بها لا تتكرر في دولة أخرى، وباعتبار أن الجزائر دولة كباقي الدول الأخرى فهي أيضاً تملك تاريخ وتراث تمجده وبالتالي لها الحق أيضاً في الحصول على عملة خاصة بها تعكس ثروة تراثها لذلك اختارت الدينار كعملة وطنية يميزها عن باقي عملات العالم مطلقاً عليها اسم "الدينار الجزائري"، لكن مالا نعرفه هو متى ظهر هذا الدينار، كيف تم ضبطه وتسعيه وهل انتهج نفس النظام منذ إنشائه أم غيرت الجزائر بمرور الوقت من طبيعة النظام الذي تتبعه، ومن أجل هذه المعرفة سنتطرق في هذا المطلب إلى دراسة مختلف الأنظمة التي شهدتها سعر صرف الدينار الجزائري منذ بداية حياته إلى اليوم محاولين بذلك الإجابة عن الأسئلة المطروحة

**أولاً : نظام سعر الصرف الثابت:** لم يكن الاستقلال الذي حققته الجزائر من المستعمر الفرنسي عام 1962 استقلالاً لجميع الجوانب الاقتصادية وحتى السياسية لتسترد سيادتها الوطنية، بل ظلت تابعة نقدياً لفرنسا لأنه كانت تتداول الفرنك الفرنسي الذي ورثته عن فرنسا كعملة وطنية محددة 1 ف.ف. = 180 ملغ ذهب، وهذا حسب نظام "Bretton Woods" الذي كان سائد في تلك الفترة والذي كان يقضي على ضرورة ربط عملات العالم بالذهب أو بالدولار الأمريكي<sup>1</sup>، لكن بعد هروب رؤوس الأموال الأجنبية التي هددت الاحتياطيات الدولية الجزائرية واختلال ميزان المدفوعات نتيجة إعطاء الاستعمار الفرنسي الحرية التامة لانتقال رؤوس الأموال بالعملات الأجنبية خارج الجزائر، اتخذت الدولة الجزائرية ردة فعل سريعة لحماية اقتصادها في مارس 1963 شملت على تقليص تحويل الفرنك الفرنسي الجزائري لتتطلب بعد ذلك حملة التغييرات في السياسة النقدية الجزائرية مجسدة من ورائها سيادتها الوطنية التي تحققت بالكامل في عام 1964 عندما تم إنشاء الدينار الجزائري كعملة وطنية<sup>2</sup>، وباعتبار أن الجزائر انضمت

ف. ف = فرنك فرنسي.

<sup>1</sup> محمد كمال، اختبار منحنى J للتجارة الخارجية في الجزائر دراسة قياسية من 1980 إلى 2015 مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 15، جامعة الشلف - الجزائر 2016، ص: 106

<sup>2</sup> حنان لعروق، سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي - دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص بنوك وتأمينات، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة - الجزائر، 2004-2005، ص: 144، 145.

إلى عضوية صندوق النقد الدولي ومن أجل التزامها بشروط الصندوق التي تنص على ضرورة التصريح على تكافؤ العملة الوطنية إلى وزن محدد من الذهب الصافي أو الدولار الأمريكي، قامت الجزائر بتحديد سعر صرف الدينار ما يعادل 180 ملغ الذهب وذلك على أساس 1 دج = 1 ف.ف. 1 لتبدأ مرحلة نظام سعر الصرف الثابت المرتبط بعملة واحدة ألا وهي الفرنك الفرنسي، وبقي هذا الارتباط قائم لمدة 5 سنوات لتتغير الأوضاع عندما لم تتبع الجزائر فرنسا بتخفيض قيمة عملتها في عام 1969 ليصبح سعر صرف الدينار الجزائري ذو قيمة 1 دج = 1,25 ف.ف. خلال المدة الممتدة من 1969 إلى 1973<sup>2</sup>.

لكن بعد انهيار نظام "Bretton Woods" وانتشار الفوضى في النظام النقدي العالمي تحولت الجزائر في تحديد قيمة الدينار من الربط بعملة واحدة إلى ربطه بسلة تتكون من 14\*\* عملة دولية ذات الشراكة التجارية الأهم في علاقتها مع الجزائر، ومُنحت لكل عملة منها وزنها الخاص داخل السلة نسبةً إلى أهمية هذه العملة في التسديدات الخارجية مع مراجعة هذه السلة بشكل دوري<sup>3</sup>.

يتم التحصل على سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة لل عملات المسعرة بإتباع المراحل التالية:<sup>4</sup>

- 1- حساب التغيرات النسبية لل عملات المكونة للسلة بالنسبة للدولار الأمريكي؛
- 2- حساب المتوسط المرجح بالتغيرات النسبية لل عملات التي تتكون منها سلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار ؛
- 3- حساب سعر الصرف اليومي للدولار الأمريكي بالنسبة للدينار الجزائري.
- 4- وبلاستعانة بطريقة أسعار الصرف المتقاطعة يتم حساب أسعار صرف الدينار الجزائري بالنسبة لل عملات الأخرى المكونة للعملة.

وتعود الأسباب وراء لجوء السلطات النقدية إلى تبني نظام سعر صرف مربوط بسلة من العملات الأجنبية إلى تحقيق الأهداف التالية:

- 1) تحرير الدينار الجزائري والسياسة النقدية من التبعية لأي عملة أو منطقة نقدية قوية خاصة منطقة الفرنك الفرنسي ؛
- 2) تحقيق استقرار نسبي لسعر صرف الدينار الجزائري<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> شعيب بونوة، سياسة سعر الصرف بالجزائر - نموذج قياسية للدينار الجزائري مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 05، جامعة الشلف - الجزائر، 2011، ص: 122. حنان لعروق، مرجع سابق، ص: 145.

<sup>2</sup> الدولار الأمريكي، الدولار الكندي، الفرنك البلجيكي، الفرنك الفرنسي، الفرنك السويسري، المارك الألماني، الليرة الإيطالية، الجنيه الإسترليني، الكورون الدانمركي، الكورون السويدي، الفلورين الهولندي، البسيطة الإسبانية، الشيلينغ النمساوي.

<sup>3</sup> خليفة عزي، مرجع سبق ذكره ، ص: 130.

<sup>4</sup> محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون الجزائر، 2000، ص: 157 158.

<sup>5</sup> حنان لعروق، مرجع سبق ذكره ، ص: 145. شعيب بونوة، مرجع سابق، ص: 123.

(3) تمكين المؤسسات الجزائرية من التنبؤ وتقدير تكاليف المواد الأولية ومختلف الخدمات المستوردة وتشجيعها على ممارسة نشاطها وذلك من خلال تثبيت القيمة الخارجية للدينار الجزائري.<sup>1</sup>

ثانيًا : مرحلة سعر الصرف الديناميكي: بعد التدهور المفاجئ لأسعار النفط عام 1986 دخلت الجزائر في أزمة اقتصادية حادة نتيجة تعرضها إلى عجز في ميزانية الدولة وميزان المدفوعات كون أن 97% من إيرادات الجزائر الخارجية مصدرها النفط، ليشهد اقتصادها حالة ركود استوجب الدولة إدخال إصلاحات جذرية على الاقتصاد الوطني بما فيه الجانب النقدي أين قامت بعدة إجراءات من أجل إصلاح سعر صرف الدينار تتمثل في:

1- الانزلاق التدريجي: هو إجراء يهدف إلى تعديل سعر الصرف ومراقبته من خلال تخفيض قيمة الدينار الجزائري بشكل تدريجي ومنظم بغية إيصاله إلى مستوى توازن الطلب الوطني على السلع والخدمات الأجنبية مع المتاح من العملة الصعبة، وذلك خلال الفترة الممتدة من نهاية عام 1987 إلى بداية عام 1991<sup>2</sup>، والتي شهدت الانزلاقات التالية:

أ- نهاية 1987: \$1 = 4,93 دج؛

ب- عام 1989: \$1 = 8,03 دج؛

ت- نوفمبر 1990: \$1 = 12,11 دج؛

ث- مارس 1991: \$1 = 17,76 دج.

عرفت مرحلة الانزلاق التدريجي انخفاضات تاريخية لم يشهدها الدينار الجزائري خاصة فترة 1990 أين بدأت عملية تسريع الانزلاق بهدف الوصول بالدينار الجزائري إلى المستوى الذي يسمح باستقراره ليثبت بذلك في بداية عام 1991 عند مستوى \$1 = 17,76 دج طيلة الأشهر الستة الموالية.<sup>3</sup>

2- التخفيض الصريح : بحكم الاتفاق المبرم مع صندوق النقد الدولي في جوان 1991 الذي يُنهي إلى ضرورة تخفيض الدينار، قام مجلس النقد والقرض في نهاية عام 1991 باتخاذ قرار تخفيض قيمة الدينار بنسبة 22% مقابل الدولار ليصبح \$1 = 22 دج وذلك بغرض تحقيق ما يلي<sup>4</sup>:

أ- الحصول على مساعدات مالية بعد تطبيق الشروط الواردة في اتفاقية الاستعداد الائتماني.

ب- قابلية تحويل الدينار الجزائري

ت- جعل السلع الجزائرية أكثر تنافسية في السوق العالمية.

ث- رفع الدعم عن المنتجات المحلية وترك أسعارها تتحدد وفق قوى العرض والطلب.

<sup>1</sup> لباز الأمين، مسار سياسة سعر الصرف في الجزائر دراسة تحليلية للنظم والنتائج بين 1964-2015، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 11، جامعة الوادي الجزائر، ديسمبر 2016، ص: 123-125.

<sup>2</sup> محمد كمال، اختبار منحنى ل للتجارة الخارجية في الجزائر دراسة قياسية من 1980 إلى 2015.

<sup>3</sup> حلول بوخاري، مرجع سبق ذكره ، ص: 297.

<sup>4</sup> أمين صيد، سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، مكتبة حسين العصرية، ط 01، بيروت-لبنان، 2013، ص: 272.

بقي الدينار الجزائري عند القيمة التي حددها مجلس النقد والقرض مقابل الدولار الأمريكي إلى أن تم إبرام اتفاق آخر مع صندوق النقد الدولي في أبريل 1994 بتخفيض قيمة الدينار مرة أخرى بنسبة 40%، لكن قبل أن يطبق مجلس النقد والقرض هذا التخفيض قام وبدون سابق إنذار بإجراء تعديل طفيف على قيمة الدينار في حدود 10%، ليصبح سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي بعد قرار التخفيض الثاني:  $1\$ = 36$  دج<sup>1</sup>.

**ثالثاً: نظام التعويم المدار:** بعد نظام التثبيت الذي تبنته الجزائر منذ إنشائها عملتها الوطنية وسلسلة التخفيضات التي اتخذتها بدايةً من عام 1987 نتيجة القيمة المرتفعة للدينار إبان نظام سعر الصرف الثابت والتحديد الإداري لسعر الصرف، تخلت الجزائر عن كل ذلك متوجهة نحو تعويم سعر صرف عملتها بشكل من التدرج محاولةً بذلك إعطاء البعد الاقتصادي فرصة تسعير الدينار وذلك بتهيئة مرحلية حتى يتم الوصول إلى سوق سعر صرف مناسب وكفئ يُعطى له الحرية في تسعير قيمة الدينار الجزائري، وتتمثل المراحل التي مر بها نظام تعويم سعر صرف الدينار الجزائري في :

**1- نظام جلسات التثبيت :** هو عبارة عن جلسات أسبوعية ينظمها البنك المركزي مع ممثلي البنوك التجارية المقيمة تحت إشرافه لتحديد سعر صرف الدينار الجزائري بالمزايدة والمناقصة لتتحول فيما بعد إلى جلسات يومية، يقوم بنك الجزائر عند افتتاح كل جلسة بإعلان سعر صرف معين والمبلغ المتاح من العملات الصعبة مُعَبَّرًا عنها بالدولار الأمريكي الذي يمثل محور التسعير ، ثم تقوم البنوك التجارية بطلب المبلغ الذي تريد الحصول عليه بالسعر الذي يناسبها<sup>2</sup>، وبعد تسجيل أوامر الشراء بترتيب تصاعدي لأسعار صرف العملة الوطنية يسحب ممثل بنك الجزائر المبلغ الإجمالي لأوامر الشراء ويقارنه مع المبلغ المعروض من قبل بنك الجزائر، ففي حالة ما إذا كان العرض أكبر أو يساوي الطلب فإن سعر الصرف الذي يُعين لتعلق به الجلسة هو السعر الأدنى من بين الأسعار المعروضة، أما في الحالة التي يكون فيها العرض أقل من طلبات الشراء يتم اللجوء إلى عقد دورات أخرى يتم فيها إما إعادة بنك الجزائر النظر في المبلغ الذي قام بعرضه وتعديله مع سعر الصرف المعلن عنه لبيع العملات الأجنبية أو يعيد كل بنك تجاري مراجعة حجم طلبه من العملة الصعبة وسعر الصرف الذي اقترحه، وتستمر هذه الدورات حتى يتم تحديد سعر الصرف المتوازن<sup>3</sup>، آخذاً بنك الجزائر بعين الاعتبار بعض المعايير ك: الموارد الناتجة عن تصدير المحروقات، احتياطات الصرف... الخ<sup>4</sup> وتعود أسباب إنشاء هذا النظام رغبة الدولة في:

<sup>1</sup> لخلو بوخاري، مرجع سبق ذكره ، ص: 297، 298 أمين صيد، مرجع سابق، ص: 272.

<sup>2</sup> لمزيد من الاطلاع أنظر:

بطاهر علي، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 01 جامعة الشلف الجزائر، 2004، ص: 188-191

بن زيان راضية، دراسة قياسية واقتصادية للعلاقة بين سعر الصرف، معدل الفائدة والتضخم في الجزائر، رسالة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع القياس الاقتصادي غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر - الجزائر، 2009-2010، ص: 132-134.

<sup>2</sup> بربري محمد الأمين، مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري، مجلة الباحث، العدد

09 ، جامعة ورقلة - الجزائر 2011، ص: 55

<sup>3</sup> مولاي بوعلام، مرجع سبق ذكره ، ص: 50.

<sup>4</sup> بن حمودة فاطمة الزهراء، أثر تقلبات أسعار الصرف على التنمية الاقتصادية حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره ، ص: 224.

أ- تحسين مستوى الاحتياطات من العملة الصعبة.

ب- اتجاه معدلات التضخم نحو الانخفاض.

ت- نجاح برنامج الاستقرار والتحكم في الوضع النقدي.

يعتبر سعر الصرف الناتج عن هذه السوق سعر صرف شبه حقيقي ناتج عن تضارب قوى العرض والطلب وهو الأمر الذي أدى إلى سلب عملية تسعير الدينار من يد النظام الإداري، إلا أن حجم العملات الصعبة التي تطرح في هذه السوق مُحْتَكِرَة من قبل بنك الجزائر الذي كان يهدف من خلال هذه الجلسات التي كان ينظمها إلى:

أ- تحديد سعر صرف الدينار الجزائري عن طريق المناقصات.

ب- تعزيز قابلية تحويل الدينار الجزائري في إطار سعره الرسمي.

ت- محاولة التقريب بين سعر الصرف الرسمي والموازي وتخفيض قيمة الدينار على مستوى السوق الموازية. امتد نظام جلسات التثبيت إلى غاية ديسمبر 1995 أين تم إنشاء سوق الصرف البينية.

## 2- سوق الصرف البينية: هي سوق يومية يتدخل فيها جميع البنوك والمؤسسات المالية وحتى البنك المركزي لبيع وشراء

العملات الصعبة القابلة للتحويل إلى الدينار الجزائري بين جميع أطراف السوق، جاء قرار بنك الجزائر بإنشاء سوق صرف ما بين البنوك موازاة مع برنامج التعديل الهيكلي الذي يقوم على فكرة تحرير التجارة الخارجية ليتجسد بذلك سوق الصرف هذا إلى الوجود في 23 ديسمبر 1995، ينقسم سوق سعر الصرف البيني إلى نوعين: سوق سعر صرف فوري يتم التعامل بها يوميًا وسوق سعر صرف آجلة لم تعرف أي تطبيق في الوقت الراهن، انطلق نشاط هذا السوق في 2 جانفي 1996 فعلى عكس نظام جلسات التثبيت التي يحتكر فيها بنك الجزائر عملية بيع العملة الصعبة، فإن في سوق سعر الصرف بين البنوك تتحدد أسعار الصرف وفق العرض والطلب<sup>1</sup>، هذا بالإضافة إلى الخصائص التالية:<sup>2</sup>

أ- بيع العملة الوطنية للبنوك غير المقيمة في الجزائر مقابل العملات الأجنبية القابلة للتحويل.

ب- بيع وشراء العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل عملات أجنبية أخرى قابلة للتحويل.

ت- بيع وشراء العملات الأجنبية القابلة للتحويل للعملة الوطنية بين المتدخلين في السوق بحرية؛

ث- حرية بيع وشراء البنوك للعملات الأجنبية لصالح زبائنها.

من خلال سوق الصرف البينية تم إعطاء حرية لعاملي العرض والطلب المتأئين من قبل البنوك والمؤسسات المالية في تحديد سعر صرف الدينار الجزائري مع احتفاظ بنك الجزائر بحق التدخل لتعديل سعر الصرف فقط إذا استدعى الأمر ذلك لكن بطريقة سرية، وكتشجيع من بنك الجزائر قام عام 1996 بإلغاء نظام الحصص المحددة لتحويل الجزائر نحو نظام تعويم سعر الصرف

<sup>1</sup> جعفري عمار، مرجع سبق ذكره، ص: 103-104.

<sup>2</sup> خليفة عزي، مرجع سبق ذكره، ص: 133، 134.

وإعطاء رخص بإقامة مكاتب صرف بالعملة الصعبة في ديسمبر من نفس السنة إضافة إلى إعطاء المستثمرين الأجانب ضمان تحويل أموالهم وعوائدهم إلى الخارج<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: سياسة سعر الصرف في الجزائر

مع بداية اعتماد الجزائر عملة خاصة بها تمثل سيادة وطنها لم تكن لسياسة سعر الصرف دور كبير لسبب اعتبار الدينار كوحدة حساب فقط إضافة إلى انفراد الدولة بتحديد السعر الذي تراه مناسباً لها، لكن بعد السماح للبنوك التجارية والمؤسسات المالية بامتلاك العملات الأجنبية وتدخلها في سوق سعر الصرف لتحديد قيمة الدينار حسب حجم الطلب والعرض عليه في إطار سقوف محددة، ومع توجه الجزائر نحو السوق المفتوح توسعت سلطة سياسة سعر الصرف أين أصبحت تفرض رقابتها وتمارس أدواتها حتى تحافظ على المستوى المناسب لسعر صرف الدينار، ولمعرفة ما هي الإجراءات التي بدرت عن سياسة سعر الصرف سيتم من خلال هذا المطلب إبرازها عن طريق التطرق إلى كل من : نظام الرقابة على سعر صرف الدينار الجزائري سوق سعر الصرف الموازي وسياسة تخفيض العملة.

**أولاً: نظام الرقابة على سعر صرف الدينار الجزائري :** بدأت الجزائر بمراقبة سعر الصرف مباشرةً بعد خروجها من منطقة الفرنك الفرنسي وذلك من خلال المرسوم الصادر في 19 أكتوبر 1963 هادفة من وراء ذلك تحقيق جملة الأهداف التالية:

**1- المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار الجزائري.**

**2- حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الأجنبية خاصة تلك القطاعات الناشئة من خلال الحد من استيراد السلع المنافسة .**

**3- منع هروب رؤوس الأموال الأجنبية وإعادة توجيهها إلى الميادين التي تنسجم مع متطلبات السياسة الاقتصادية الوطنية.**

تشمل الرقابة على سعر الصرف مجالات مختلفة ك: التجارة الخارجية المدفوعات الجارية، حركة رؤوس الأموال... الخ، وبالتالي فإن أي تغير يطرأ على احتياطات الصرف، القروض الممنوحة من المؤسسات الدولية والتغييرات النقدية والمالية في ميزان المدفوعات سيؤثر على نظام الرقابة على سعر الصرف ، وهذا ما حدث في الجزائر التي منذ بداية اعتمادها على نظام الرقابة على سعر الصرف عرف اقتصادها مراحل متعددة غيرت من مساره نحو اقتصاد السوق، وهو الأمر الذي استدعى إلى تطوير نظام الرقابة على سعر الصرف مما جعله ينفصل إلى فترتين مختلفتين من الرقابة فصل بينهما قانون النقد والقرض الصادر في 14 أبريل 1990 تتمثلان في:

**1- نظام الرقابة على سعر الصرف قبل صدور قانون النقد والقرض 90/10** عرفت الأهداف المسطرة في الفترة الممتدة منذ الاستقلال إلى غاية صدور قانون النقد والقرض تنفيذ على عدة مراحل كالآتي:

<sup>1</sup> جعفري عمار، مرجع سبق ذكره ، ص: 104.

<sup>2</sup> لمزيد من الاطلاع أنظر:

- محمد كمال، عدم مساعرة سعر الصرف في الجزائر، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 10 جامعة الوادي الجزائر، 2016، ص: 35؛

- آيت يحيى سمير، التعويم المدار للدينار الجزائري بين التصريحات والواقع، مجلة الباحث، العدد 09، جامعة ورقلة-الجزائر، 2011، ص: 67؛

أ- مرحلة حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة (1962-1970): من أجل النهوض بالاقتصاد المدمر الذي خلفه الاستعمار الفرنسي وحمائته من المنافسة الأجنبية ومحاولة التحكم في العلاقات المالية والتجارية مع الخارج مع تحسين العلاقات الدولية، لجأت سياسة سعر الصرف إلى اعتماد الأساليب التالية:

◀ إتباع نظام الحصص لتقييد التجارة الخارجية بهدف حماية الإنتاج الوطني، تحسين وضع الميزان التجاري وإعادة توجيه الواردات نحو السلع الضرورية.

◀ تنويع العلاقات التجارية بإبرام العديد من الاتفاقيات الثنائية مع مختلف الدول بهدف توسيع مجال التبادلات التجارية وتحقيق الاستقلالية.

◀ احتكار الدولة للتجارة الخارجية بصفة مباشرة من قبل مؤسساتها الحكومية الوطنية.

ب- مرحلة الاحتكارات المسيرة من طرف الشركات الوطنية لحساب الدولة (1971-1977): قامت الدولة في هذه المرحلة بالسيطرة الكاملة على الاقتصاد من خلال الاحتكارات المكثفة المسيرة من قبل شركاتها الوطنية، كما أصدرت سلسلة من الأوامر أعطت بعض الشركات الحق في احتكار الواردات من سلع الفرع الذي تنتمي إليه وألغت المرسوم المتعلق بالتعاون المالي والاقتصادي مع فرنسا، مما نتج عن هذه الإجراءات بعض السلبيات التالية:

◀ تركز الصلاحيات وبرز نزاعات بين مؤسسات الدولة والوصاية.

◀ غياب برامج صارمة فيما يخص واردات المؤسسات المحتكرة وانتشار أزمة الندرة.

◀ تدهور خدمات ما بعد البيع التي مست المنتجات الصناعية المستوردة.

1) مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية (1978-1987): تميزت هذه المرحلة بصدور عدة نصوص قانونية مكملت للمراحل السابقة تعطي للدولة حق احتكار التجارة الخارجية تمثلت في:

◀ صدور قانون 78/02 يقضي بتأميم جميع عمليات البيع والشراء والخدمات مع الخارج مع إقصاء الوسطاء الخواص في مجال التجارة والسماح للهيئة العمومية لوحدها بمباشرة العلاقات الاقتصادية والمالية بين الجزائر وباقي دول العالم.

◀ صدور قانون 86/12 الذي جاء بإصلاحات للمنظومة البنكية أين أعاد للبنك المركزي دوره كبنك البنوك واسترجاعه مع البنوك التجارية صلاحياتهم في مجال الصرف وأصبحت تشارك في إعداد التشريعات والتنظيمات المتعلقة بالصرف والتجارة الخارجية مع تقييم آثارها على العملة الوطنية<sup>1</sup>.

2) مرحلة استقلالية المؤسسات العمومية (1988-1990): صدرت في هذه المرحلة عدة قوانين تتضمن في مجملها على:

<sup>1</sup> بن قدور علي، مرجع سبق ذكره ، ص: 132، 133.

- ◀ توفير شروط استقلالية المؤسسات العمومية وإرساء الطابع التجاري لمعاملاتها.
- ◀ إلغاء التراخيص ورفع القيود على التجارة الخارجية لفتح المجال أمام شركات القطاع الخاص لدورها الفعال في النشاط الاقتصادي الدولي.<sup>1</sup>
- ◀ إنشاء لجنة القرض الخارجي مقرها البنك المركزي تشرف على متابعة مراقبة ومنح الموافقة على القروض الخارجية التي تفوق 2 مليون \$ .

**2- نظام الرقابة على سعر الصرف بعد صدور قانون النقد والقرض 90/10 :** أحدثت تعديلات قانون النقد والقرض الصادر بتاريخ 14 أفريل 1990 الجذرية والنصوص القانونية المعقبة له منعرج كبير على التوجه الاقتصادي بالجزائر بغرض تنظيم الصرف والتجارة الخارجية<sup>2</sup> من خلال قيامه ب:

- أ- جعل عملية الرقابة على سعر الصرف من اختصاص البنك المركزي الذي أصبح يُعرف بموجب قانون النقد والقرض "بنك الجزائر"<sup>3</sup>.
- ب- السماح للمقيمين في الجزائر بالاستفادة من العملة الصعبة مقابل الدينار في إطار الالتزامات المبرمة مع الخارج.
- ث- يتم تحويل الأموال إلى الجزائر أو إلى الخارج عن طريق إحدى الوسائط المعتمدة أو المرخص لها بذلك.<sup>4</sup>
- ج- السماح للمقيمين وغير المقيمين في الجزائر بفتح حسابات من العملة الصعبة لدى البنوك المعتمدة في شكل ودائع تحت الطلب أو لأجل، مع استفادة ودائع الأشخاص الطبيعيين من مكافأة حسب الأجل المحدد لها أما الأشخاص المعنويين فتكون مكافأتهم ابتداءً من الشهر الثالث وعلاوةً أخرى ابتداءً من الشهر السادس؛
- ح- إخضاع جميع عقود تصدير واستيراد السلع إلى التوظيف المصرفي لدى إحدى البنوك الوسيطة المعتمدة التي تتكفل بتحويل التدفقات المالية من وإلى الخارج، وهذا بهدف الرقابة على سعر الصرف من قبل الجهاز المصرفي والجمارك الوطنية.<sup>5</sup>
- خ- السماح لبنك الجزائر ولمدة 5 سنوات بشراء سندات الخزينة العمومية للمساهمة في تغطية احتياجات تمويل الخزينة وتمويل الدين العمومي الداخلي، وهو ما ينتج عنه فتح مجال طبع النقود

<sup>1</sup> جعفري عمار، مرجع سبق ذكره ، ص: 107

<sup>2</sup> خليفة عزي، مرجع سبق ذكره ، ص: 141، 142.

<sup>3</sup> عبد الوهاب زقيلة، أثر تغيرات سعر الصرف على الحساب الجاري - دراسة حالة الجزائر للفترة (1990-2014)، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الماجستير فرع علوم اقتصادية تخصص تجارة ومالية دولية غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة-الجزائر، 2016-2015، ص: 37.

<sup>4</sup> دوحه سلمى، مرجع سبق ذكره ، ص: 178.

<sup>5</sup> بن قدور علي، مرجع سبق ذكره ، ص: 133، 134.

من غير أن يقابله أي إنتاج وعليه ترتفع نسبة التضخم في الجزائر وتنخفض قيمة الدينار الجزائري

1.

**ثانيًا: سوق سعر الصرف الموازي:** هي سوق غير منظمة لا تتدخل فيها الدولة ولا تخضع للرقابة يتم التفاوض فيها حول العملات الأجنبية بين الطالبين والعارضين بصفة مباشرة وبكل حرية، يكون هذا السوق عادةً مربوط بعملة واحدة أو عملة رئيسية وأخرى ثانوية كما هو الحال في الجزائر التي كان سوقها في بداية ظهوره مربوط بعملة الفرنك الفرنسي فقط لتتحول فيما بعد إلى "اليورو"، ينشأ هذا النوع من السوق عند عجز البنك المركزي عن توفير العملة الصعبة لطالبيها<sup>2</sup> ونجدته منتشرة بكثرة في الدول النامية أو السائرة في طريق النمو.

تعود بوادر ظهور سوق سعر الصرف الموازي\* في الجزائر إلى الفترة التي احتكرت فيها الدولة التجارة الخارجية وتقييمها غير الحقيقي المرتفع لسعر صرفها، مما شجع ذلك على ميلاد السوق الموازي بشكل متدرج إلى أن أصبح موجود على كامل التراب الوطني، وقد انتشرت عند تدهور قيمة الدينار مع بداية الثمانينات في الوقت الذي كان فيه حق الصرف للمواطنين متكفل به، إلا أن اطلاع الشباب على حضارة المجتمعات الأوروبية التي تبدو بعيدة عن ما هو موجود في السوق الجزائرية بفعل السياسة التي اتبعتها الدولة في تلك الفترة، اتجه المواطنين إلى طلب العملة الصعبة بشكل كبير الأمر الذي ساهم في توسع سوق سعر الصرف الموازي بشكل مضطرب وما ساعدها على ذلك أيضًا تواجد أعداد هائلة من المهاجرين الجزائريين في الخارج خاصة فرنسا حيث أصبحوا يفضلون تحويل أموالهم إلى الوطن عن طريق سوق سعر الصرف الموازي بدل تحويلها عبر البنوك، ومع التزايد المستمر للطلب على العملة الصعبة في سوق سعر الصرف الموازي تلاشت تحويلات المهاجرين الرسمية ليتم استبدالها بتحويل أموالهم إلى الدينار الجزائري من خلال سوق سعر الصرف الموازي أو عن طريق تحويلها إلى أملاك منقولة في الخارج ليتم بيعها بعد ذلك في الجزائر وفق الأسعار السائدة، وبحكم هذا التزايد الحاصل في الطلب من قبل المواطنين المحليين أو المهاجرين الجزائريين على العملة الصعبة المتمثلة في الفرنك الفرنسي وبعض العملات الأخرى التي تأتي في المرتبة الثانية بدأ سعر الصرف يرتفع تدريجيًا إلى أن أصبح يوجد فارق يكون في أحيان كثيرة كبير بينه وبين سعر الصرف الرسمي<sup>3</sup>.

وما شجع على ظهور سوق سعر الصرف الموازي كذلك مجموعة الإجراءات التي اتخذتها الجزائر منذ استقلالها والتي أدت إلى:<sup>4</sup>

1- فرض رقابة صارمة على سعر الصرف مثل القيود المفروضة على المبادلات الخارجية ومنع إنتقال رؤوس الأموال نحو

الخارج.

2- احتكار الدولة ومؤسساتها للتجارة الخارجية.

<sup>1</sup> منتدى رؤساء المؤسسات معرض الصحافة، الأحد 10 سبتمبر 2017، ص: 22.

<sup>2</sup> بن باي مراد، سعر الصرف ودوره في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة قياسية حالة الجزائر، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية دولية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان-الجزائر، 2011-2012، ص: 115.

<sup>3</sup> محمد راتول، الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونة وإعادة التقييم، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 04 جامعة الشلف-الجزائر، جوان 2006، ص: 243-245.

\* سوق سعر الصرف الموازي - سوق سعر الصرف الأسود = سوق سعر الصرف غير الرسمي.

<sup>4</sup> لعروق حنان، مرجع سبق ذكره، ص: 155.

3- تميز تكلفة تحويل العملات في سوق سعر الصرف الموازي بالانخفاض مقارنة بتكلفة التحويل في البنوك وهو الأمر الذي أدى إلى اتساع الفارق بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي.

4- السماح للمقيمين بفتح حسابات بنكية بالعملة الصعبة القابلة للتحويل دون ضرورة تبرير مصدر الأموال المقدمة للبنوك .

5- قلة وندرة العملة الصعبة التي دفعت بطالبيها شرائها بأي سعر الأمر الذي شجع مالكيها على بيعها في السوق الموازي.

6- تصرف الدولة العدواني تجاه القطاع الخاص ووضع عقبات أمامه تحد من انفتاحه مما توجه القطاع الخاص إلى الاستثمار في الخارج أو البحث عن نشاطات تتم في الخفاء.<sup>1</sup>

على الرغم من الارتفاع الذي حققه سعر الصرف الموازي إلا أن ذلك لم يدم حيث وابتداءً من عام 1994 وبالتزامن مع تخفيض قيمة العملة بنسبة 40% ومع سماح البنوك التجارية للمتعاملين الاقتصاديين بالحصول على العملة الصعبة خلال القروض المستندية لتمويل التجارة الخارجية، إضافةً إلى ظهور بعض السلع التي كانت مفقودة في السوق الوطنية من قبل نتج عن ذلك انخفاض الطلب على العملة الصعبة ليتبعه سعر الصرف الموازي في الانخفاض تدريجيًا.<sup>2</sup>

وتتمثل أهمية سوق سعر الصرف الموازي للجزائر في تمكينها من معرفة درجة الانحراف في قيمة عملتها الحقيقية لتحديد الدولة بذلك مقدار التخفيض الذي يجب أن تتبعه حتى تقلص الفارق بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي إلى أقل من 25% وبالتالي فإن سوق سعر الصرف الموازي يمثل متغير تستخدمه الدولة لتحديد سياستها حول اتجاه سعر صرفها الرسمي.<sup>3</sup>

**ثالثًا : سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري:** نتيجة الضغوطات التي عرفها الاقتصاد الوطني من عدم كفاية احتياطات الصرف لدعم الدينار، ارتفاع المديونية الخارجية والرقابة الصارمة على سعر الصرف اتخذت فترة التسعينات منعرج مغاير في تسيير الدينار الجزائري متمثلة في فتح المجال لظهور مرحلة التخفيض الرسمي لقيمة العملة الوطنية التزاما بالاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي<sup>4</sup> ضمن إطار سياسة التعديل الهيكلي عام 1994 التي قرر فيها مجلس النقد والقرض بتخفيض قيمة الدينار بنسبة 50% على مرحلتين :

(1) الأولى: مارس 1994، انتقل فيها سعر صرف الدينار من 24 إلى 36 دج/\$؛

(2) الثانية: نهاية سبتمبر 1994، أصبح سعر صرف الدينار في هذه الفترة يساوي 41 دج لكل \$.

ولم تتوقف عملية تخفيض قيمة الدينار عند هذا المستوى بل استمرت خلال فترة التعديل الهيكلي حيث خسر الدينار أكثر من 150% من قيمته منتقلًا من 24,08 دج/\$ في نهاية ديسمبر 1993 إلى 60,7 دج/\$ في نهاية عام 1998<sup>5</sup>. وقد واصلت قيمة العملة منذ تلك الفترة في الانخفاض حيث بلغت عام 1999 66,46 دج/\$ ثم بدأت تتحسن بعد عام 2000

<sup>1</sup> صحراوي سعيد، مرجع سبق ذكره ، ص: 132.

<sup>2</sup> عمر مؤذن، مرجع سبق ذكره ، ص: 145.

<sup>3</sup> لعروق حنان، مرجع سبق ذكره ، ص 155.

<sup>4</sup> عبد الرزاق بن الزاوي، مرجع سبق ذكره ، ص: 157.

<sup>5</sup> لعروق حنان، مرجع سبق ذكره ، ص: 157.

- التي كانت تساوي خلاله 77,28 دج / \$ ، لترتفع قيمة الدينار عام 2004 أين تصبح 72,06 دج / \$<sup>1</sup> ثم تعاود الانخفاض حيث وصلت في السداسي الأول من عام 2017 إلى حوالي 107,84 دج / \$<sup>2</sup>.
- ومن الأسباب التي دفعت بالجزائر إلى اعتماد سياسة تخفيض قيمة عملتها على الرغم من رفضها للفكرة في المرة الأولى وامتناعها عن تنفيذها إلا أنها عدلت عن موقفها لمعاناتها من الظروف التالية:
- 1- تسجيل الدولة عجز في ميزان مدفوعاتها منذ عقد الثمانينات.
  - 2- تقليص الاحتياطات الدولية المحجوزة من طرف البنك المركزي.
  - 3- بطء حركة رؤوس الأموال الدولية تزيد من حدة عجز ميزان الحسابات وتساهم في إبطاء وتيرة النشاط الاقتصادي من طرف ضغط الواردات وهذا ما سرع بظهور الأزمة الاقتصادية التي تُرجمت على شكل سقوط الإنتاج.
  - 4- تدهور أسعار النفط منذ حلول عام 1986 الذي أدى إلى تراجع احتياطات الصرف بمعدلات كبيرة؛ 5- المغالاة في تقييم الدولة للدينار الجزائري.
  - 6- ارتفاع حجم الديون الخارجية.
- ويعود السبب وراء اعتماد الجزائر إلى سياسة تخفيض قيمة الدينار إلى تحقيق مجموعة الأهداف التالية:
- 1- تأسيس التوازن المالي الخارجي للدولة من خلال زيادة الصادرات وانخفاض الواردات.
  - 2- ارتفاع أسعار السلع المستوردة مقارنةً بتلك المصنعة محليًا مما يساعد ذلك على توجيه المستهلك الجزائري نحو المنتج الوطني.
  - 3- زيادة موارد الدولة من العملة الصعبة.<sup>3</sup>

### المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على سعر صرف الدينار الجزائري

استطاع الباحثين الاقتصاديين من خلال اعتمادهم على النظرية الاقتصادية من تحديد معظم العوامل التي تؤثر في سعر صرف عملة معينة مقابل باقي العملات الأخرى لكنها في الواقع تختلف من دولة لأخرى حسب اختلاف تركيبة اقتصاد كل دولة، ولذلك نجد بأن العوامل التي تم تحديدها وفق النظريات ليس بالضرورة أن تؤثر كلها على سعر صرف الدينار الجزائري باعتبار أن اقتصاد الجزائر يعتمد في تصديره على النفط بنسبة 97% تقريبًا ناهيك عن تدخل الدولة المستمر لتحديد سعر صرف الدينار.

وقبل التطرق إلى عرض العوامل التي تؤثر على سعر صرف الدينار الجزائري ينبغي الإشارة إلى أن الجزائر تعتمد أسلوب التسعير غير المباشر لسعر صرفها بمعنى كم تدفع الجزائر من وحدات من الدينار الجزائري مقابل الحصول على وحدة واحدة من الدولار

<sup>1</sup> عبد الرزاق بن الزاوي، مرجع سبق ذكره ، ص: 158-159 .

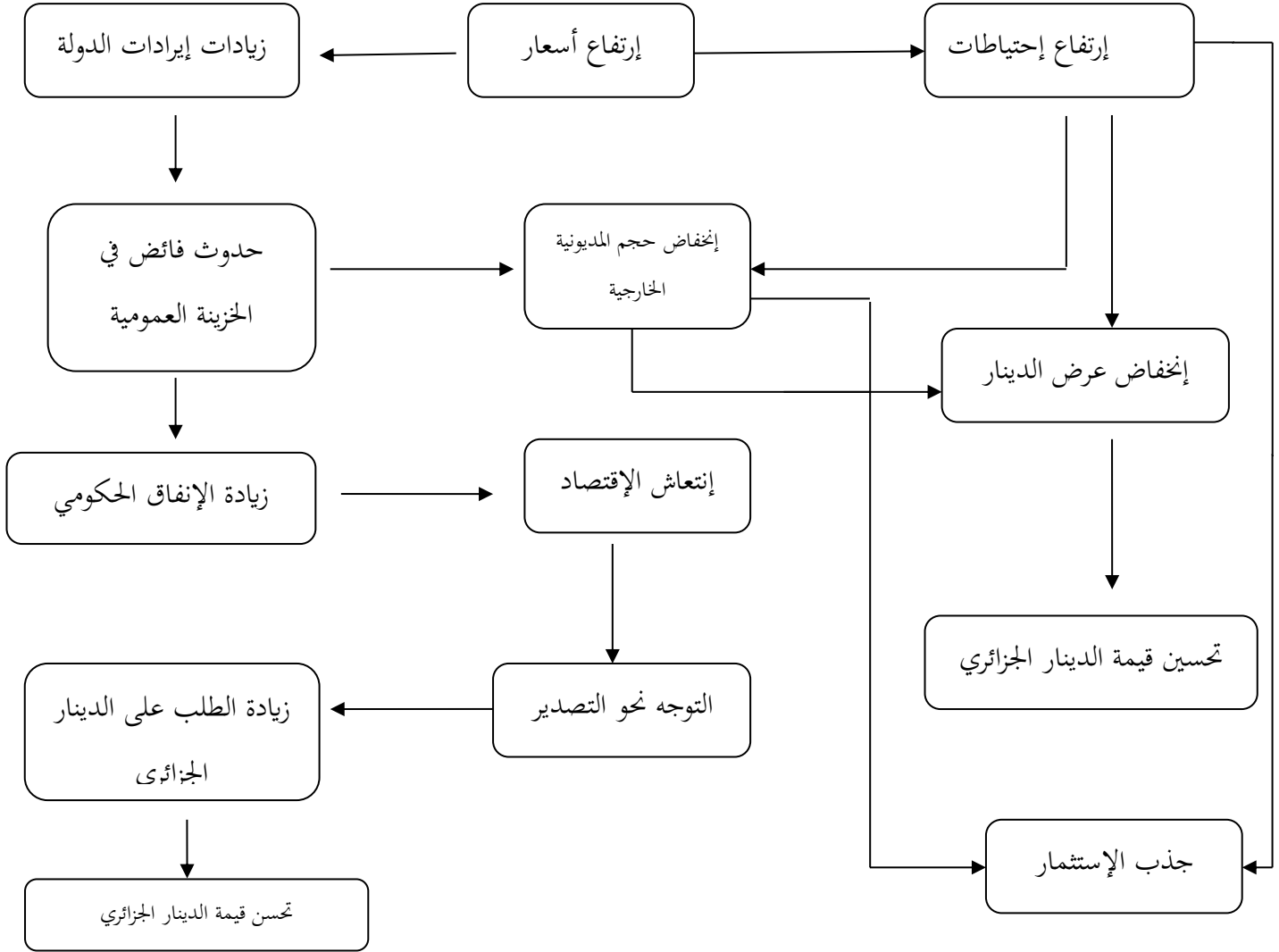
<sup>2</sup> النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، رقم 39 سبتمبر 2017، ص: 20.

<sup>3</sup> بن عيني رحيمة، سياسة سعر الصرف وتحديده دراسة قياسية للدينار الجزائري، رسالة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية، غير منشورة ، كلية علوم اقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان - الجزائر ، 2013-2014، ص: 168-170.

الأمريكي، وبالتالي فعندما نقول أن سعر صرف الدينار الجزائري قد ارتفع فهذا يعني أن قيمة الدينار قد انخفضت وعليه فإن الارتفاع في سعر الصرف ينعكس سلباً على قيمة الدينار الجزائري والعكس في حالة انخفاض سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي. أما بخصوص العوامل التي يمكن أن تؤثر في سعر صرف الدينار الجزائري فقد تم حصرها في العوامل التالية:

**أولاً: أسعار البترول:** يؤدي تصدير الدول إلى مواد ومنتجات عادةً إلى زيادة الطلب على عملاتها نتيجة كون أن هذه المواد والمنتجات تباع بعملة الدولة المصدرة الأمر، الذي يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة المعنية خاصةً إذا كانت المادة المصدرة ذات مكانة إستراتيجية عالية وتلقى قبول عام على المستوى العالمي، ولذلك تصنف الجزائر من بين الدول الأكثر حضا في العالم نتيجة امتلاكها لمادة النفط التي غيرت من مفهوم السلام القوة والتطور نتيجة المزاي والخدمات التي قدمها للبشرية، فالنفط سلعة دائمة الطلب ومستمرة على مدار السنة وتُطلب بكميات ضخمة مما يعتبر ذلك أمر إيجابي للجزائر كونها تُصدر كميات كبيرة منه نحو الخارج، لكن لا اعتبار أن النفط مادة عالمية تُسعر بالدولار الأمريكي فيصبح هنا ذو أثر غير مباشر على سعر صرف عملتها وعليه فإن الطلب على الدينار الجزائري لا يتغير عند قيام الجزائر بتصدير النفط نحو الخارج مهما كان حجم الكميات المصدرة، لكن الإيرادات التي تحصل عليها الجزائر تكون بالعملة الصعبة وفي كثير من الأحيان تكون كبيرة خاصةً عندما ترتفع أسعار النفط التي حققت مستويات لم يخطر على البال بأنها في يوم من الأيام ستصل إلى ما يفوق 100\$ للبرميل، وبالتالي فإن احتياطات الجزائر من الصرف الأجنبي سترتفع وهذا معناه بأن عرض الجزائر لعملتها الوطنية من أجل تحصلها على العملات الأجنبية سيقل لأن ما تملكه من احتياطات الصرف الأجنبية يُغنيها عن طرح الدينار في السوق هذا من جهة، ومن جهة أخرى تمكن زيادة احتياطات الصرف الأجنبية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط من سداد الجزائر لديونها الخارجية التي ارتفعت في فترة سابقة دون الحاجة إلى شراء العملات الأجنبية التي استدان بها من الدول الأجنبية والهيئات الدولية وزيادة عرضها من الدينار الجزائري، ومن جهة ثالثة يؤدي ارتفاع سعر البترول إلى ارتفاع إيرادات الدولة مما يُشجعها ذلك على إتباع سياسة التوسع في الإنفاق بهدف دعم الاقتصاد وإنعاشه مما ينتج عن ذلك توفير مناصب عمل بفعل زيادة الإنتاج التي حتى وإن لم يُوجه إلى التصدير باستطاعته أن يُغطي الطلب المحلي، وعليه يقل عرض الجزائر للدينار بل على العكس قد يؤدي إلى تشجيع الطلب عليه مقابل الحصول على المنتجات الجزائرية، ومنه نخلص إلى أن الفضل في الرفع من قيمة الدينار وخفضه يرجع في الأخير إلى أسعار النفط التي على الرغم من تسعيرها بالدولار الأمريكي إلا أنها تلعب دور كبير في تحديد اتجاه سعر صرف الدينار الجزائري، ولتوضيح الكلام السابق الذكر ومحاولة منا تلخيصه نلجأ إلى الشكل البسيط الموجود في الأسفل وذلك بالاعتماد على الحالة التي تعرف فيها أسعار البترول ارتفاعاً أما في حالة حدوث انخفاض في أسعار النفط يتم وضع نفس المعالم المقيدة في شكل حالة ارتفاع أسعار النفط لكن مع عكس الاتجاه الذي يربط بين هذه المعالم وحالة ارتفاع أسعار البترول.

شكل رقم (01-02): أثر ارتفاع أسعار البترول على سعر صرف الدينار الجزائري



المصدر : من إعداد الطلبة.

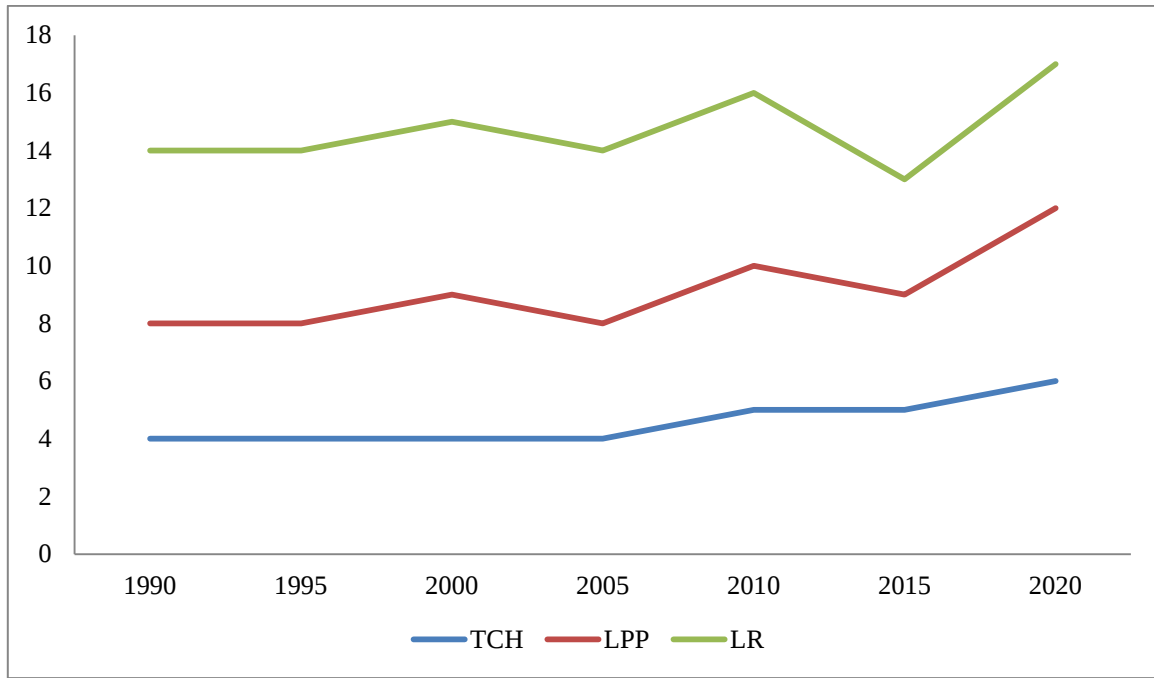
يتضح من خلال الشكل أعلاه أن لتغير سعر البترول تأثير على سعر صرف الدينار الجزائري لكن ليس بصفة مباشرة حيث نلاحظ من خلال هذا المخطط الذي يُترجم حالة ارتفاع أسعار النفط فقط بأن انخفاض سعر صرف الدينار يأتي بعد تغير عدة عوامل أخرى أولاً استجابة للارتفاع الحاصل في سعر النفط ثم ينتقل هذا التأثير بعد ذلك إلى سعر صرف الدينار الجزائري، أما في حالة انخفاض أسعار النفط فإنه يحدث عكس ما هو موضح في هذا الشكل بحكم أن انخفاض إيرادات الدولة تؤدي بالجزائر إلى التغير من سياستها الإنفاقية التي كانت تتبعها هذا ناهيك عن انخفاض مداخل احتياطات الصرف الأجنبية التي ستخفض بدورها هي الأخرى إن استمرت أسعار النفط في

الانخفاض أو طالبت مدة انخفاضها مما تضطر الجزائر إلى شراء العملة الصعبة وهو ما ينتج عنه زيادة عرض العملة الوطنية مما يرتفع سعر صرفها وسنحاول من خلال اللجوء إلى المنحنيات واستخدام إحصائيات عن العوامل الموجودة في الشكل أعلاه توضيح

تغيرات كل من احتياطات الصرف الأجنبية، حجم المديونية الخارجية والإنفاق الحكومي توافقا مع التغيرات التي اتخذتها أسعار النفط ومعرفة أي اتجاه سلكه سعر صرف الدينار الجزائري لكل متغير بشكل منفرد.

1- تأثير احتياطات الصرف الأجنبية على سعر صرف الدينار الجزائري: يحكم أن احتياطات الصرف حجم الأجنبية الكبير يعكس صورة جيدة للدولة التي تتميز به من حيث توفرها على عملات صعبة، الأمر الذي يحفز على جذب الاستثمار الأجنبي كونه يزيل التخوف من عدم إمكانية تحويل أرباحهم إلى عملات أجنبية عند رغبتهم بذلك، وبالتالي سيزيد إقبال الأجانب إلى هذه الدولة ومن ثم ينتعش اقتصادها الذي قد يؤدي إلى التصدير وعليه زيادة الطلب على العملة المحلية، هذا فضلاً عن أن ارتفاع قيمة الاحتياطات يوفر للدولة المالكة عناء شراء العملات الأجنبية وطرح في مقابلها العملة المحلية، وعليه سنحاول من خلال الشكل الموالي دراسة تطور كل من احتياطات الصرف الأجنبية "LR" وسعر صرف الدينار الجزائري "TCH" لمعرفة طبيعة الاتجاه الذي يسلكانه هل هو واحد أم لا وذلك بالاستعانة بأسعار البترول "PP".

شكل رقم (02-02) تطور احتياطات الصرف الأجنبية،

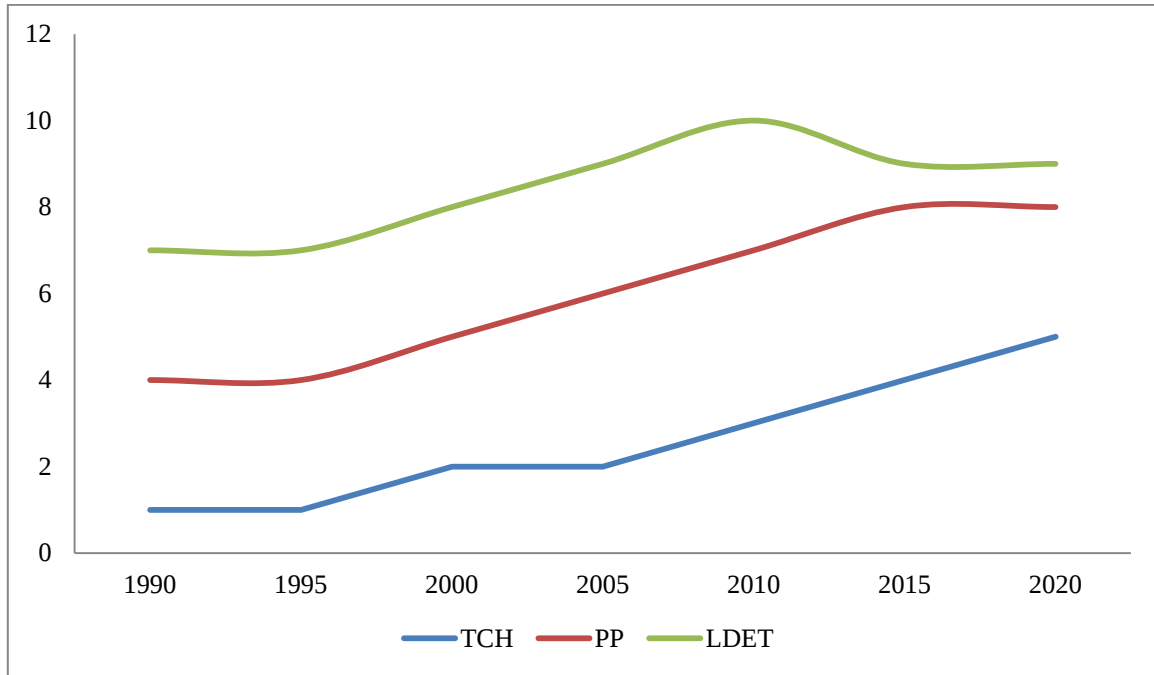


المصدر: بالإعتماد على الملحق رقم (02-01)

نلاحظ من خلال الشكل أن احتياطات الصرف الأجنبية تتبع أسعار البترول في الاتجاه فإذا ارتفعت أسعار البترول ترتفع قيمة الاحتياطات الدولية وإذا انخفضت أسعار البترول تتبعها قيمة احتياطات الصرف الأجنبية في الانخفاض وعليه فإن لأسعار البترول تأثير مباشر على احتياطات الصرف الأجنبية،

**2- تأثير حجم المديونية الخارجية على سعر صرف الدينار الجزائري:** لتتمكن الجزائر من إخراج اقتصادها إلى الضوء قامت بتبني . خطط تنموية ذات كثافة رأسمالية كبيرة لا يستطيع الاقتصاد الوطني لوحده التكفل بها، لذلك تم اللجوء إلى القروض الأجنبية التي أدت في الأخير إلى تزايد حجم المديونية وما يتبعها من خدمات إلى مبالغ جد كبيرة وهو الأمر الذي لم تضعه الجزائر في الحسبان أين أصبح يتوجب عليها سدادها، وفيما يلي سنحاول عرض المبالغ التي حققتها المديونية الخارجية الجزائرية "LDET".

شكل رقم (02-03): تطور حجم المديونية الخارجية

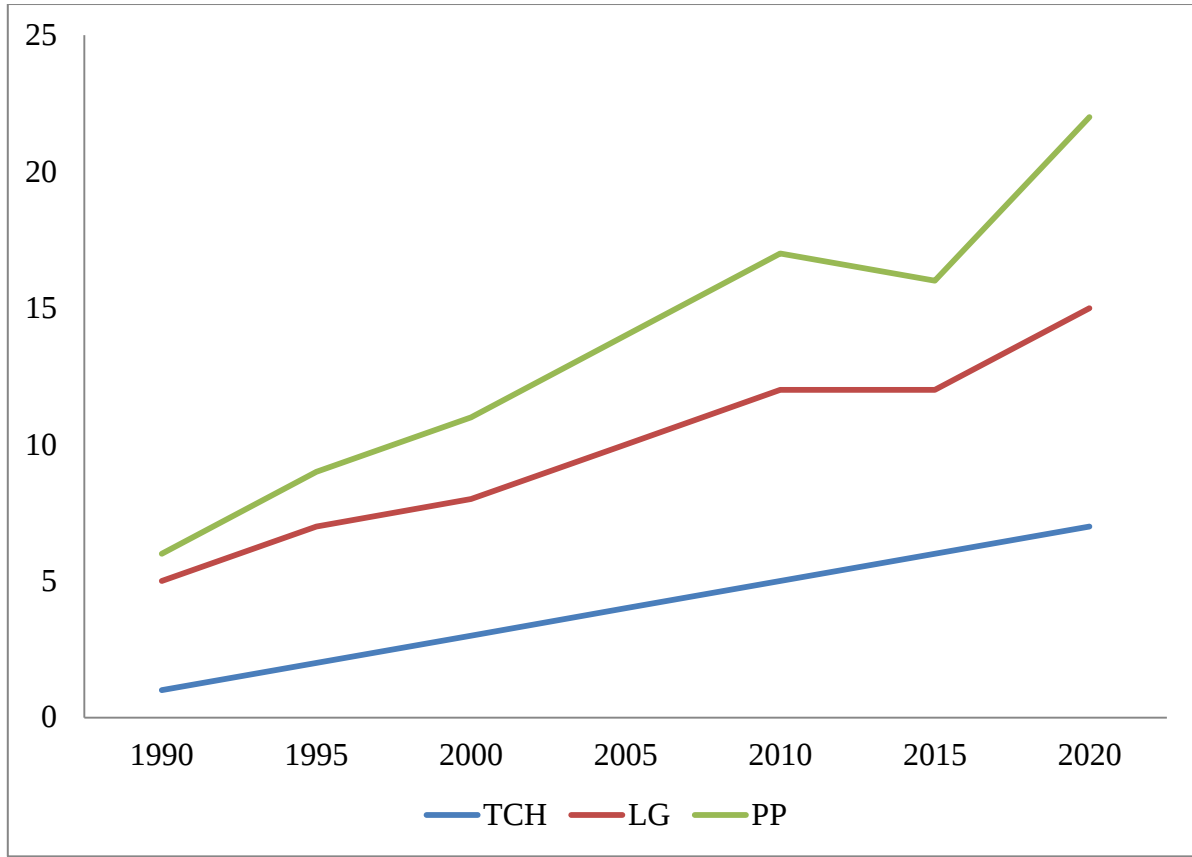


المصدر: بالإعتماد على الملحق رقم (02-01)

يتضح من المنحنى أعلاه أنه توجد هناك علاقة عكسية بين حجم المديونية الخارجية واتجاه سعر صرف الدينار الجزائري، حيث في الفترة التي تنخفض فيها حجم المديونية الخارجية يزيد سعر الصرف، وهذا معناه أن الحجم الكبير من الإيرادات التي تحصلها الجزائر من الصادرات النفطية توجه لتسديد الدين الخارجي إلا أن الحجم الكبير الذي استحوذت عليه الديون الخارجية من إيرادات الدولة النفطية كان على حساب المشاريع التنموية التي كانت موجهة لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة وهو ما ينعكس على تحسن وضعية الاقتصاد الجزائري، دون أن ننسى بأن نشير إلى أن انخفاض حجم المديونية الخارجية يحسن من نظرة الأجانب إلى الجزائر نحو الاستثمار الذي من شأنه أن يؤثر على سعر الصرف نحو الأفضل،

**3- تأثير الإنفاق الحكومي على سعر صرف الدينار الجزائري:** ترتبط سياسة الجزائر الإنفاقية بالرصيد المحقق في ميزانيتها الحكومية والتي تتأثر بدورها بالصدمات التي تطرأ على أسعار النفط، ولذلك سنقوم بعرض اتجاهات الإنفاق "LG" التي اعتمدتها الجزائر ومحاولة تحديد طبيعة العلاقة التي تربطها مع سعر صرف الدينار الجزائري.

شكل رقم (02-04): تطور الإنفاق الحكومي،



المصدر: بالإعتماد على الملحق رقم (02-01)

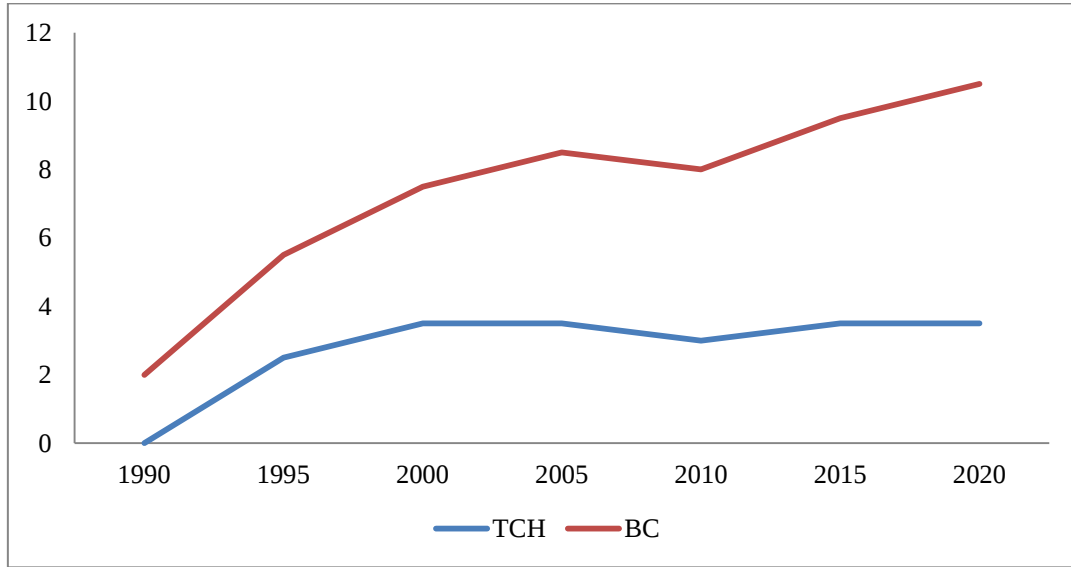
نلاحظ من خلال هذا الرسم بأن سعر صرف الدينار الجزائري يتبع التغيرات التي تطرأ على الإنفاق الحكومي فعندما تتبع الجزائر سياسة توسعية في الإنفاق الحكومي المتأتية من تحسن إيرادات الصادرات النفطية يتجه سعر صرف الدينار الجزائري نحو الانخفاض وهو ما يُفسر بتحسين قيمة العملة الجزائرية، هذه الزيادة المستمرة في الإنفاق الحكومي كانت دعم لكل من "مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي" خلال الفترة 2001-2004 وذلك استناداً إلى النظرية الكينزية التي ترى بأن زيادة الإنفاق الحكومي تؤدي إلى الرفع من الطلب الكلي الذي يؤدي بدوره إلى إنعاش الاقتصاد والرفع من الإنتاج والتشغيل والبرنامج التكميلي لدعم النمو" للفترة 2005-2009 الذي كان يهدف إلى: تحسين الظروف المعيشية للسكان تطوير المنشآت الأساسية، دعم التنمية الاقتصادية، تطوير الخدمة العمومية وتطوير تكنولوجيا الاتصال، لكن عند بداية انخفاض أسعار النفط في عام 2012 انخفض حجم الإنفاق الحكومي بحوالي 14,64% وهذا ما يعني أن البرامج التي قامت بها الجزائر في السنوات السابقة من أجل إنعاش الجهاز الإنتاجي بتنشيط الطلب الكلي لم تجدي نفعاً لأن المشكلة بالأساس يكمن في ضعف الجهاز الإنتاجي وعدم كفاءته<sup>1</sup>، وعليه فإن السبب الحقيقي في تتبع سعر صرف الدينار الجزائري لحجم الإنفاق الحكومي في التغير يعود إلى دعم الدولة الكبير إلى بعض السلع

<sup>1</sup> ميهوب مسعود، دراسة قياسية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر في ضوء الإصلاحات الاقتصادية للفترة بين: (1990-2015)، رسالة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه في العلوم التجارية تخصص علوم تجارية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة-الجزائر، 2016-2017، ص: 162-

الأساسية الاستهلاكية والمواد الأولية وهو من قيمة الدينار، لكن مع انهيار أسعار النفط وانخفاض ميزانية الدولة ولتجنبها الوقوع في العجز من جديد خفضت الجزائر من حجم إنفاقها ورفعت دعمها على الكثير من المواد الضرورية لترتفع بذلك الأسعار وهو ما نتج عنه في الأخير ارتفاع سعر صرف الدينار الجزائري

**ثانياً: الميزان التجاري:** حسب النظرية الاقتصادية فإن سعر الصرف يبلغ مستواه التوازني عندما يعرف الميزان التجاري استقراراً وبمقارنة هذا الوضع مع الوضع الجزائري نجد بأن الميزان التجاري لم يعرف استقراراً، فمنذ الاستقلال وهو يعاني عجز وقد كان من بين الأسباب التي دفعت بالجزائر إلى الاقتراض من الخارج لمعالجة هذا العجز<sup>1</sup>، وبما أن الميزان التجاري عان كثيراً من الاختلال فإن سعر صرف الدينار الجزائري لم يبلغ مستواه التوازني والدليل على ذلك تقلباته المستمرة التي لم تستطع أن تجد القيمة المناسبة حتى تستقر عندها ولو لفترة قصيرة، ومع سياسة الإنفاق التي اتبعتها الجزائر لزيادة الطلب الكلي التي كانت تعتقد بأنها هي من تحقق الإنعاش الإنتاجي غير أن هذه الزيادة في الطلب تم تغطيتها عن طريق الواردات التي فاقت قيمتها قيمة الصادرات مما أدى ذلك إلى تجاوز الطلب على العملة الأجنبية الكمية المعروضة من الدينار الجزائري، والشكل الموالي يوضح التغير الذي يحدث لسعر صرف الدينار الجزائري "TCH" عندما يتغير رصيد الميزان التجاري "BC".

شكل رقم (02-05): تطور الميزان التجاري



المصدر: بالإعتماد على الملحق رقم (02-01)

نلاحظ من خلال المنحنى أنه عندما يرتفع رصيد الميزان التجاري فإن سعر صرف الدينار الجزائري ينخفض وذلك لأن قيمة الصادرات كانت أكبر من قيمة الواردات أين تكون في هذه الحالة قيمة الوارد من العملة الأجنبية أكبر من قيمة الخارج منها، وعليه فإن الطلب على الدينار الجزائري في هذه الحالة يكون أكثر من عرضه أو على الأقل في حالة عدم تصدير منتجات بالعملة المحلية فإن عرض الدينار الجزائري في مقابل العملة الأجنبية لتسديد فاتورة الاستيراد يكون أقل وعليه تتحسن قيمة الدينار الجزائري، أما في الحالة التي يعرف فيها الميزان التجاري عجزاً أو انخفاضاً في رصيده كما هو مبين في السنوات الأخيرة في الشكل السابق فإن

<sup>1</sup> عبد عبد الجليل هجيرة، مرجع سبق ذكره، ص: 9

هذا يدل على أن قيمة الواردات أكبر من قيمة الصادرات، وهذا ما اضطر الجزائر إلى عرض كميات كبيرة من الدينار الجزائري حتى تتمكن من الحصول على العملة الأجنبية المطلوبة حتى وإن تجاوز ذلك الكميات التي عرضتها من الدينار الجزائري مقابلها.

**ثالثا : سعر الصرف الموازي:** تعود أسباب ظهور سوق سعر الصرف الموازي في الجزائر إلى السياسة التي طبقتها الدولة فيما يخص التجارة الخارجية واقتصار امتلاك العملة الأجنبية للبنك المركزي فقط، وبعد توجه الجزائر إلى اقتصاد السوق سمحت بقابلية تحويل الدينار الجزائري من طرف المقيمين في حدود معينة وأرباح المستثمرين الأجانب إضافة إلى المتعاملين الاقتصاديين المحليين<sup>1</sup>، لكن تبقى العملة الأجنبية الموفرة من قبل البنوك غير كافية لتلبية الطلب الكلي في الجزائر وهو الدافع وراء بقاء سوق سعر الصرف الموازي وتوسعه، الأمر الذي يمكن أن يؤثر على سعر الصرف الرسمي للدينار لكن على العكس من ذلك استغلت الدولة هذه النقطة لصالحها وهي المتمثلة في أخذ سعر الصرف الموازي كمؤشر تحدد خلاله الانحراف الذي يحدث في قيمة سعر الصرف الرسمي للدينار الجزائري حتى لا تقع في نفس الخطأ السابق والمتمثل في المبالغة في تقييم الدينار الجزائري وتضطر فيما بعد إلى تخفيض قيمة الدينار لذلك قامت بوضع محال التغير لسعر الصرف الرسمي والموازي لكن دون أن يفوق الفارق بينهما 25%<sup>2</sup>، والعامل الذي يساعدها في التقيد بهذه النسبة هو الاحتياطات الأجنبية المتأتية من تصدير البترول إلى الخارج من خلال استخدام جزء منها بطرحه في السوق لمواكبة الارتفاع الحاصل في سعر الصرف الموازي والمحافظة على الفارق المسموح به ومن ثم نخلص إلى أن سعر الصرف الرسمي في أحيان كثيرة يتبع سعر الصرف الموازي في الاتجاه الذي يسلكه.

والدليل على أن سعر الصرف الموازي يوجه سعر الصرف الرسمي للدينار هو استمرارية تواجد سوق سعر الصرف الموازي فلو لم يكن هذا السوق يخدم الدولة لتخلصت منه منذ وقتٍ مضى، وبالأخص في الفترات التي حققت فيها تراكمات ضخمة . من الاحتياطات الدولية لطرحت جزء منها في السوق يغطي حجم الطلب الكلي من العملة الأجنبية وتفقد سوق سعر الصرف الموازي زبائنه، لكنها فعلت العكس تمامًا وأبقت عليه كونه يساعدها في معرفة القيمة التي ينبغي أن يكون عليها سعر الصرف الرسمي للدينار الجزائري.

<sup>1</sup> لعلو موسى بوخاري، مرجع سبق ذكره، ص: 305، 306.

<sup>2</sup> لعروق حنان . مرجع سبق ذكره، ص: 155

### خلاصة الفصل

لسعر الصرف دور كبير على اقتصاد العالم فمن خلاله يتم تسوية الالتزامات الدولية بين المعنيين وذلك بغض النظر عن طبيعة عملتهم وعما إذا كانت هاته العملات على علاقة مع بعضها البعض، كما يساعد سعر الصرف على معرفة مدى قوة اقتصاد أي دولة والأوضاع التي يمر بها من خلال النظر إلى قيمة عملة هذه الدولة في سوق سعر الصرف الدولي ومعرفة حجم الطلب عليها، لكن في المقابل قد يرجع سعر الصرف بآثار سلبية على الدول عن طريق نقل الصدمات الخارجية إلى داخل الاقتصاد المحلي وهو الأمر الذي يهدد استقرار هذا الاقتصاد ويربطه ليصبح رهينة الأوضاع التي تسري في الخارج خاصة تلك الأزمات المالية والاقتصادية التي تعاني منها بعض الدول في العالم والتي بفضل سعر الصرف تنتقل إلى باقي الدول الأخرى ويتضرر الاقتصاد العالمي ككل، لهذا السبب يتوجب على كل دولة بأن تختار نظام سعر الصرف الذي يتناسب مع حجم اقتصادها وفي نفس الوقت يعطي لها فرصة حماية اقتصادها المحلي من التأثير بالأزمات الخارجية ومنع اقتصادها من الارتباط بالاقتصاديات الأخرى خاصة في فترات الاضطرابات والأزمات حتى لا يتدهور اقتصادها أو ينهار أو يصاب بالركود.

والجزائر كباقي الدول الأخرى عمدت جاهدة منذ إنشاء عملتها في عام 1964 إلى الوقوف على سعر صرف مناسب حتى تضمن الاستقرار لاقتصادها ويسهل عليها التعامل مع الدول الأجنبية، لذلك انتهجت عدة أنظمة لسعر الصرف حتى تتمكن من التوصل إلى النظام الأنسب لها خاصة وأن اقتصادها ضعيف لا يستطيع المنافسة على المستوى الدولي نتيجة إهمال الدولة لمختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى وتركيز جل اهتمامها على قطاع النفط فقط واعتباره المصدر الوحيد للعملة الأجنبية، وهو السبب وراء اختلاف طبيعة العوامل التي تؤثر على سعر صرف الدينار الجزائري والتي نجد بأن الكثير من هذه العوامل مرتبط باتجاه أسعار النفط.

## الفصل الثالث :

دراسة قياسية لأثر تغيرات أسعار  
البتروول على سعر الصرف في الجزائر

إن التحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري والمتمثلة بحتمية إصلاح وتحرير الإقتصاد والاندماج في الإقتصاد العالمي، وذلك لإعتبار أن الإقتصاد الجزائري إقتصاد ريعي بنسبة 97% تقريبا، كل ذلك يتطلب من الدولة أن تسعى للنهوض باقتصادها وتحسين المستوى المعيشي للأفراد على الرغم من أنه كانت هناك محاولة للإصلاحات التي إتخذتها الجزائر لتحسين إنتاجية القطاعات الأخرى ولكن فشلت وتم ربط إقتصادها بالإتجاهات التي تتخذها أسعار البترول في الأسواق العالمية، لذلك تسعى معظم الدول ومن بينها الجزائر إلى إنتهاج سياسات تهدف إلى إستقرار سعر صرف عملتها، لتتجنب التقلبات الغير متوقعة التي تمر بها العملة من فترة لأخرى بسبب تغير العوامل المؤثرة على سعر الصرف، والتي من أهمها تقلبات أسعار البترول في السوق العالمية.

وعليه سنقوم في هذا الفصل بدراسة العلاقة الموجودة بين تغيرات أسعار البترول واتجاه تغير سعر صرف الدينار الجزائري ومحاولة قياسها وتحديد طبيعة العلاقة التي تربط هذين المتغيرين، من خلال اعتماد ثلاث مباحث، أدرج المبحث الأول لعرض مختلف الأدبيات التي أجريت لتحديد العلاقة بين أسعار البترول وسعر الصرف ثم الانتقال بعد هذه الدراسات إلى عرض المتغيرات التي ستقوم عليها الدراسة التطبيقية، في حين خصص المبحث الثاني لتلخيص الجانب النظري للطريقة القياسية التي تم اختيارها في هذه الدراسة لنختتم في الأخير بالمبحث الثالث الذي يحتوي على نتائج الدراسة التطبيقية.

### المبحث الأول: الدراسات السابقة والمتغيرات المعتمدة في الدراسة

من أجل الإحاطة بجميع جوانب الدراسة القياسية يجب تحديد النموذج والمتغيرات التي سيتم الاعتماد عليها والوصل إلى النتيجة وتحليل مدى تطابقها مع النظريات الاقتصادية، وحتى يتم هذا الأمر يجب أولاً الإطلاع على الدراسات التي سبقت في معالجة الموضوع محل الدراسة ومعرفة المتغيرات التي تم إدراجها في النماذج الاقتصادية وما إذا كان لها دور في التأثير على المتغير التابع ثم بعد ذلك يمكن لنا اختيار المتغيرات المفسرة التي نراها مناسبة وتتماشى مع موضوع الدراسة.

### المطلب الأول: الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع أثر تغيرات أسعار البترول على سعر الصرف في الجزائر بالوصف والتحليل من خلال تطبيق نماذج قياسية مختلفة، ومن أهم هذه الدراسات نذكر ما يلي:

◀ **دراسة مرد فريجة، 2020**، بعنوان: أثر تغيرات أسعار النفط على سعر صرف الدينار الجزائري للفترة (2000 - 2018)، وتهدف هذه الدراسة إلى تبين أثر تغيرات أسعار النفط على سعر صرف الدينار الجزائري للفترة الممتدة من عام 2000 إلى 2018، من خلال تطبيق نموذج أشعة الانحدار الذاتي (VAR)، وتحديد ما إذا كان التغير الذي يحدث في أسعار النفط من شأنه إحداث فروقات في أسعار صرف الدينار الجزائري؛ إضافة إلى تحليل أثر التغيرات التي تطرأ على سعر الصرف نتيجة تغيراً أسعار النفط. ولهذا الغرض تمت الاستعانة ببعض الأدوات القياسية، حيث خلصت الدراسة من خلال تقدير دالة الاستجابة الفورية الممتدة على مدى عشر سنوات، تبين أن حدوث صدمة هيكلية إيجابية واحدة في تقلبات سعر النفط مقدرة بنحو 1% كان لها أثر واضح على سعر صرف الدينار طيلة الفترة، وهذا ما يعكس الاستجابة الفورية والقوية لمعدل الدينار الجزائري لأي صدمات مفاجئة في سعر النفط، وهي استجابة متزايدة ببطء، أي أن التغير في سعر النفط يكون له أثر على معدلات سعر صرف الدينار الاسمي على المدى المتوسط والطويل.

◀ **دراسة يوب فايزة، 2017**، بعنوان: أثر تغيرات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري دراسة قياسية للفترة (1970-2014)، وتهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر تغيرات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري بالاعتماد على بيانات سنوية للفترة الممتدة بين 1970-2014، ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام نموذج التكامل المتزامن والنتائج أشارت إلى أنه لم يتم الكشف عن وجود علاقة التكامل المشترك بين أسعار النفط وسعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري، وبالمقابل نتائج التقدير بواسطة نموذج VAR أثبتت وجود علاقة سببية في اتجاه أسعار النفط تؤثر على سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري على المدى القصير، وإن الاستجابة السلبية لحدوث صدمة هيكلية في أسعار النفط تدل على وجود علاقة عكسية أي أن الارتفاع في أسعار النفط بـ 1% سيؤدي إلى انخفاض في سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري بنسبة 0.25%. وبالتالي هذا الأثر العكسي بين أسعار النفط وسعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري يعكس الدور السلبي لسياسة سعر الصرف في الجزائر، أي أننا لا نملك سعر صرف حر يعكس الصورة الحقيقية لسعر الصرف الحقيقي.

◀ **دراسة موري سمية، 2015**، بعنوان : تغيرات سعر النفط وسعر الصرف في الجزائر مقارنة تحليلية واقتصادية، هدفت هذه الدراسة إلى تحديد الأثر الذي يحدثه التغير في سعر النفط على سعر صرف الدينار الجزائري من خلال اختبار العلاقة بينهما باستعمال أدوات التحليل الاقتصادي وبرنامج "Eviews" وسلسلة زمنية شهرية لكل من أسعار النفط وسعر الصرف خلال الفترة (- M1: 2010 M1: 2000) وتوصلت في الأخير إلى النتائج التالية: أثبتت الدراسة القياسية وجود تكامل متزامن في الأجل الطويل بين أسعار النفط وسعر الصرف بينما أوجد اختبار السببية لـ "Granger" وجود علاقة بين سعر النفط وسعر الصرف في الأجل القصير، أما اختبار دوال الاستجابة الدفعية فقد توصلت أنه يوجد هناك أثر سلبى لصدمات سعر النفط لسلة "OPEC" على سعر الصرف في الجزائر .

◀ **دراسة مجلخ سليم، 2016**، بعنوان: دراسة تحليلية وقياسية باستخدام منهج تصحيح الخطأ لأثر تقلبات أسعار البترول على أسعار الصرف في الجزائر خلال الفترة (جانفي 2013 إلى سبتمبر 2015)، وتهدف هذه الدراسة إلى تحديد أسباب انهيار أسعار البترول وأثره على أسعار الصرف في الجزائر باستخدام نموذج التكامل المشترك وتصحيح الخطأ لأنجل وجرانغر، وتوصلت الدراسة إلى ارتباط وتأثر أسعار الصرف في الجزائر بأسعار البترول نتيجة لاعتماد الجزائر على سياسة سعر الصرف الموجه إداريا في سياستها النقدية وليس على سعر الفائدة، وذلك لاهتمامها بالإيرادات على حساب الاستثمارات، كما توصلت إلى وجود علاقة توازنية في المدى الطويل أو ما يعرف بانحدار التكامل المشترك بين المتغيرين، وعلاقة في المدى القصير حسب نموذج تصحيح الخطأ لاختبار المرحلتين لأنجل وجرانغر والذي هو مقبولة اقتصاديا إحصائيا وقياسيا، إضافة إلى وجود علاقة سببية بين سعر البترول وسعر الصرف في اتجاه واحد.

**ملاحظة :** جاءت هذه الدراسات السابقة لتحليل متغيرين أحدهما ذو مكانة كبيرة على مستوى الاقتصاد الكلي في الدولة والثاني ذو مكانة إستراتيجية وأهمية علمية لدى جميع الدول وعلى رأسها الدول المصدرة له وباختصار هما سعر الصرف وأسعار النفط ، حيث نظرًا لأهميتها وتأثيرهما على الاقتصاد الكلي اهتمت العديد من الدراسات والباحثين الأجانب والجزائريين أين لاحظنا بعد دراستها أنها تختلف عن الدراسة التي سنقوم بها في العناصر التالية:

**1-** اختلاف بعض المتغيرات التي أخذت مجتمعة لتحديد تأثير تقلبات أسعار النفط على سعر صرف الدينار الجزائري وهي تتمثل في: أسعار النفط، سعر الصرف الفعلي الحقيقي، الناتج الداخلي الخام، احتياطات بما فيها الذهب، الصادرات خارج المحروقات والإنفاق الحكومي.

**2-** إعتدنا في دراستنا على نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع "ARDL" لقياس أثر التغيرات في متغيرات الدراسة على سعر الصرف الفعلي الحقيقي وبالأخص أثر تقلبات أسعار النفط على سعر الصرف الفعلي الحقيقي، هذا النموذج لم يتم استخدامه من قبل الدراسات السابقة وبالتالي يعتبر إضافة جديدة كون أن بعض الدراسات أشارت في نتائجها غير الواضحة إلى أن السبب في ذلك يعود إلى عدم كفاءة النموذج في قياس البيانات.

**3-** إعتدنا هذه الدراسة على بيانات سنوية وذلك خلال الفترة الممتدة من عام 1990 إلى غاية عام 2022.

**4-** تركيز الدراسات السابقة تحليل أثر تغيرات أسعار النفط على أسعار صرف فقد تناولت أثر سعر النفط على سعر الصرف لكن ليس بشكل خاص وإنما كمتغير مدرج ضمن مجموعة متغيرات أخرى لمعرفة مدى تأثير الاقتصاد الجزائري ككل أو النمو الاقتصادي في الأخير بأسعار النفط.

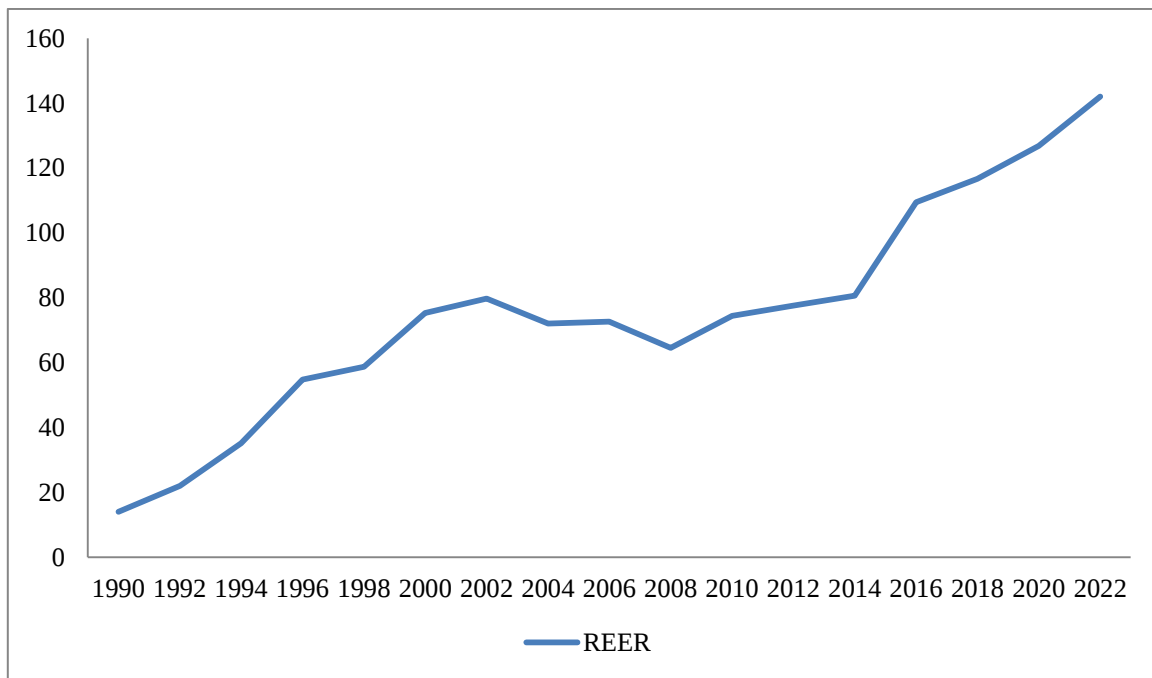
5- تسليط الضوء على أهمية العلاقة التي تربط أسعار النفط بسعر صرف الدينار التي عادت في الكثير من المراحل بنتائج سلبية على الاقتصاد الجزائري، ومحاولة دفع أصحاب القرارات إلى إعادة النظر في سياساتها لتحسين قيمة عملتها والنهوض بالاقتصاد الوطني الذي يجب أن يكف عن اعتماده فقط على قطاع النفط.

#### المطلب الثاني: التعريف بالمتغيرات المعتمدة في الدراسة

المتغيرات هي عبارة عن مشاهدات سنوية للفترة الممتدة من عام 1990 إلى غاية عام 2022 أين يصبح لدينا حجم عينة يشمل 32 مشاهدة عن الجزائر، لمحاولة إيجاد العلاقة التي تربط المتغير التابع بالمتغيرات التي أخذت في النموذج لتفسيره و التي سيتم التطرق إليها فيما يلي:

أولاً: المتغير التابع : يتمثل المتغير التابع في سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري ونرمز له بـ "REER" وقد تم أخذ قيمته مقابل الدولار الأمريكي والأرقام المتحصل عليها تم أخذها من تقارير بنك الجزائر، وبحكم أن الجزائر منذ تاريخ استقلالها إلى غاية اليوم ومن أجل الحفاظ على مستوى مقبول لسعر صرف الدينار اعتمدت سياسات صرف مختلفة أدت إلى إحداث تقلبات في قيمة الدينار الجزائري نوضحها من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (03-01): تطورات سعر الصرف الفعلي الحقيقي



المصدر: تم إعداده من طرف الطلبة بالإعتماد على تقارير بنك الجزائر

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن سعر صرف الدينار الجزائري شهد إرتفاعا بداية من عام 1990 إلى غاية عام 1998 بسبب الاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر مع صندوق النقد الدولي المعروفة ببرامج التثبيت والتعديل الهيكلي خلال الفترة الممتدة من عام 1989 إلى عام 1998 نتيجة الأزمات الخانقة التي عانت منها الجزائر في تلك الفترة، وكان هدف الجزائر من

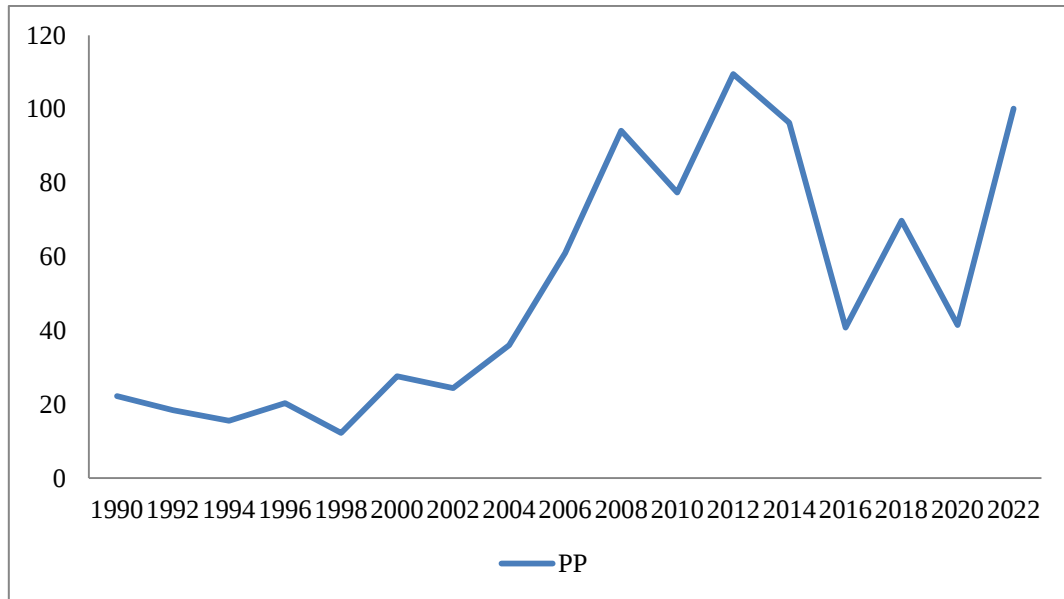
إبرام هذه الاتفاقيات هو الحصول على قروض من صندوق النقد الدولي الذي فرض عليها تخفيض قيمة الدينار الجزائري لتشهد بذلك عملة الدينار الجزائري مرحلة تخفيضات متتالية أدت إلى ارتفاع سعر صرفها بشكل متزايد وكبير خاصة خلال الفترة 1994-1998 أين خسر الدينار الجزائري أكثر من 150% من قيمته، وقد حافظ سعر الصرف على الارتفاع بعد تلك الفترة على الرغم من انتهاء فترة التثبيت والتعديل الهيكلي لكن بتزايد منخفض عما كان عليه في السنوات السابقة، ثم يبدأ بعد ذلك في التحسن ابتداءً من عام 2003 إلى غاية عام 2007 نتيجة التحسن المستمر في أسعار البترول التي أدت إلى تحسن وضع الميزانية العامة وتراكم الاحتياطات من الذهب والعملة الصعبة واستغلال هذه الفرصة للتخلص من الديون الخارجية، حيث انخفضت في عام 2007 إلى 4,4% وعليه فإن الموارد من العملة الصعبة التي كانت مخصصة للتخلص من أعباء المديونية ستوجه لخدمة التنمية الوطنية .

و نلاحظ أيضا أن اتجاه سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري بدأ يتغير نحو الارتفاع إلى غاية عام 2022 وهذا الأمر يعود إلى الارتفاع الحاصل في سعر الصرف في السوق الموازي الذي توسع وكثر حجم التداول فيه، خاصة أين ارتفع سعر صرف الدينار فيها مقابل الدولار الأمريكي إلى حوالي 113 دج/\$ عام 2017 وبالتالي انخفضت القوة الشرائية للدينار الجزائري ليتبع بذلك سعر الصرف الفعلي الحقيقي سعر الصرف الموازي في الارتفاع و ما زاد من تشجيع ارتفاع سعر الصرف الفعلي الحقيقي في الآونة الأخيرة الانخفاض الحاد الحاصل في أسعار البترول.

**ثانيا: المتغيرات المستقلة :** يتأثر المتغير التابع بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية نذكر من بينها ما يلي: أسعار البترول، الناتج الداخلي الخام، إجمالي الاحتياطيات بما فيه الذهب ، الصادرات خارج المحروقات والإنفاق الحكومي.

**1- أسعار النفط "PP":** شهدت السوق البترولية خلال فترة الدراسة بعض الأزمات أثرت على اتجاه أسعار البترول لتصبح متذبذبة تارةً تنجح نحو الارتفاع وتارةً أخرى تنجح نحو الانخفاض، والشكل الموالي يوضح التطورات التي اتخذها أسعار البترول في هذه الفترة من خلال الاعتماد على الأسعار المأخوذة من تقارير "OPEC" والمقدرة بالدولار الأمريكي للبرميل الواحد.

شكل رقم (03-02): تطورات أسعار النفط الخام



المصدر: تم إعداده من طرف الطلبة بالإعتماد على تقارير "OPEC"

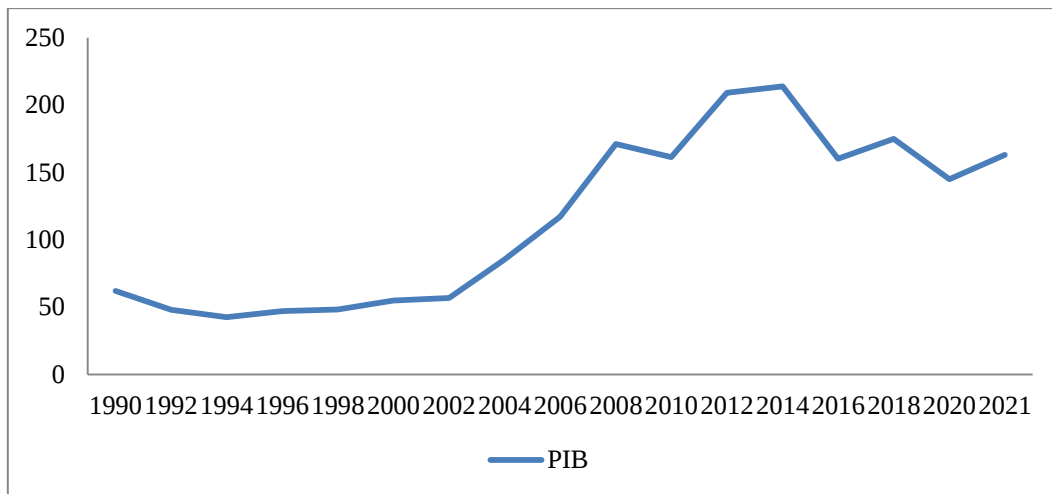
يتضح لنا من خلال هذا المنحنى أن أسعار البترول عرفت حالة مد وجزر عبر سنوات الدراسة حيث نجدها في البداية انطلقت من 26.22\$/ب وذلك عام 1990 لتتخفص حتى تصل إلى 15.53\$/ب من عام 1994، بسبب الأزمة التي عرفتها السوق النفطية في عامي 1990-1991 الناتجة عن الخلافات السياسية التي ظهرت في منطقة الشرق الأوسط ك: حرب العراق الكويت لعام 1990، عدم احترام دول "OPEC" لحصصها الإنتاجية، زيادة المخزون الاستراتيجي للدول المستهلكة وغيرها من العوامل الأخرى، ومع الاستقرار النسبي للأوضاع بعد الفترة السابقة ترتفع أسعار النفط من جديد إلى ما يقارب 20\$/ب لكن نتيجة الاختلال الكبير الذي حصل في ميزان العرض والطلب على النفط تدهورت الأسعار إلى حوالي 12\$/ب عام 1998 محققةً بذلك انخفاض بمعدل 40% عن عام 1996، ويعود السبب في ذلك إلى التدهور الكبير الذي لعبته الأزمة الاقتصادية الآسيوية في تغيير مسار الطلب على النفط وذلك بالتزامن مع زيادة إنتاج دول "OPEC" لمواجهة المشاكل الاقتصادية التي كانت تحاصرها آنذاك وعودة العراق إلى الإنتاج بعد رفع الحظر عليها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية. ومع بداية الألفية الثالثة عرفت أسعار النفط ارتفاع لم يسبق وأن حققته أين بلغت حوالي 94.1\$/ب في عام 2008 هذا الارتفاع كان بفعل زيادة الطلب على النفط من قبل الدول الصناعية الكبرى التي انخفضت احتياطاتها منه، وحدوث انخفاض في إنتاج كل من نيجيريا، البرازيل والمكسيك بسبب بعض المشاكل الداخلية التي كانت تعيشها في تلك الفترة من جهة وانقطاع متكرر في إنتاج النفط العراقي بسبب الحرب الأمريكية على العراق والهجمات المتواصلة على أنابيب النفط من جهة أخرى، وقد واصلت الأسعار في الارتفاع في عام 2008 حتى كسرت حاجز 100\$/ب ووصلت في شهر جويلية إلى حوالي 150\$/ب وهي المرة الأولى والوحيدة إلى غاية اليوم في التاريخ التي تحققت فيها أسعار النفط هذا المستوى من الارتفاع، لكن مع نهاية نفس الشهر

أخذت أسعار النفط في الانخفاض إثر انفجار الأزمة المالية العالمية في نفس العام التي مست جميع مجالات وقطاعات دول العالم مما أسهم ذلك في انتشار الركود الاقتصادي على مستوى العالم ليتبعه بعد ذلك انخفاض الطلب العالمي على النفط.

وبعد التحسن التدريجي لاقتصاديات الدول بدأت أسعار النفط تتخذ مسارها نحو الأعلى من \$62.62/ب عام 2009 إلى \$111.18/ب عام 2012 ، إلا أنها لم تدم مطولاً حصيلة ارتفاع قيمة الدولار الذي تربطه علاقة عكسية مع أسعار النفط إضافة إلى عدم مقدرة جميع الدول من النهوض باقتصادي ناحية، ومن ناحية أخرى تغيير "OPEC" سياستها من الحفاظ على استقرار أسعار النفط إلى الدفاع عن حصتها السوقية هذا في الوقت الذي ظهر فيه تضارب المصالح بين أعضائها واتخاذ كل دولة القرار الذي يناسبها هي فقط حتى وإن كان ذلك ينعكس سلباً على باقي الدول الأعضاء في المنظمة، وما خلفته "OPEC" ودولها الأعضاء أكملته الولايات المتحدة الأمريكية بعد تمكنها من إنتاج النفط الصخري بكميات معتبرة وباقي الأنواع الأخرى وتتحول من أكبر مستهلك في العالم إلى أكبر منتج، الأمر الذي زاد من إحداث الفاض في العرض من النفط وانخفاض عالمي في الطلب عليه وهو ما انعكس في الأخير إلى تدهور حاد في أسعار النفط وصل إلى \$44.2/ب في عام 2016 ثم وعاد للإرتفاع حتى \$69.78/ب في عام 2018 ، ثم بعد الأزمة العالمية كوفيد 19 بدأت الأسعار في الإنحيار حتى مع بداية 2021 بدأت بالإرتفاع لتبلغ \$100.08/ب في عام 2022.

**2- الناتج الداخلي الخام "PIB":** إن الناتج الداخلي الخام في مفهومه العما يعبر عن قيمة جميع ما يُنتج من سلع و خدمات داخل الحدود الجغرافية للبلد سواء من قبل مواطني البلد أو الأجانب<sup>1</sup>، فهو يعبر عن مستوى الاقتصاد ومدى تطوره ونموه لذلك يُعتبر المؤشر الأكثر تعبيراً لمستوى النشاط الإقتصادي، والمبالغ التي تم إعتماها هنا مأخوذة عن تقارير البنك الدولي وبوحدة المليار دولار وفيما يلي سيتم تناول التطورات التي عرفها الناتج الداخلي الخام.

شكل رقم (03-03): تطورات الناتج الداخلي الخام



<sup>1</sup> ميهوب مسعود، مرجع سبق ذكره، ص: 134.

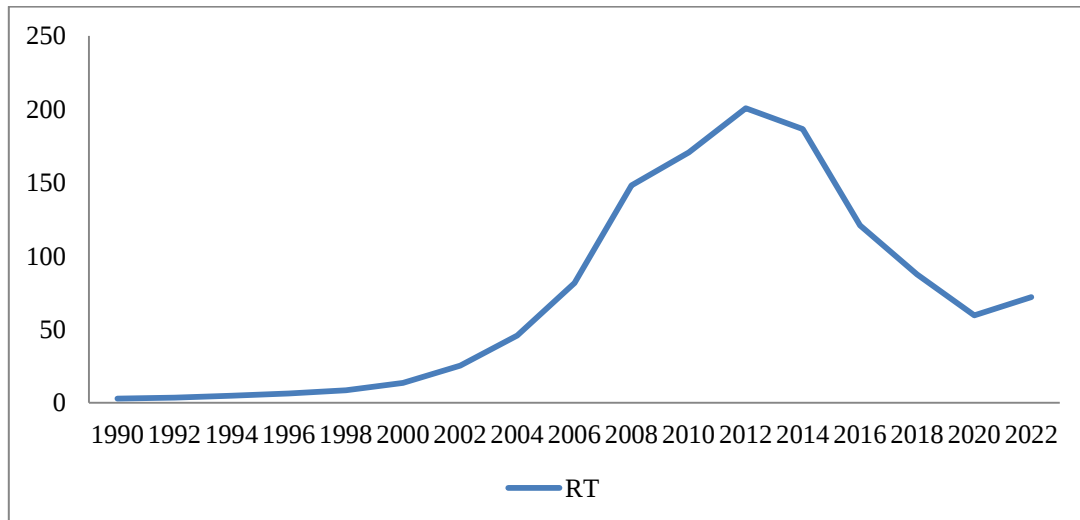
المصدر: تم إعداده من طرف الطلبة بالإعتماد على تقارير البنك الدولي

يوضح الشكل السابق تطورات الناتج الداخلي الخام على طول الفترة 1990-2002 لكن بمعدلات نمو متذبذبة فتارةً يكون ارتفاع الناتج الداخلي الخام متزايد مثل عام 1992 أين قُدرت ب 48 مليار دولار وتارةً أخرى يحقق الناتج الداخلي الخام معدل نمو منخفض كالذي حققه في عام 1994 (42.54 مليار دولار) وهو يُعتبر أقل معدل نمو عرفه الناتج الداخلي الخام ، ويرجع السبب في التذبذب في معدلات نمو الناتج المحلي إلى التقلبات المستمرة في أسعار النفط الذي يمثل حوالي 97٪ من إجمالي صادرات الجزائر وهذه الأخيرة تساهم ما يقدر ب 30٪ تقريباً الداخلي الخام، وعليه فإن اضطرابات في الناتج الطلب الأجنبي على المنتجات المحلية والتي تتكون في الأساس من النفط ستنعكس على الناتج الداخلي الخام.

ثم بعد ذلك يعرف الناتج الداخلي الخام انخفاض في سنة 2009 بمعدل سالب وصل إلى (137.2 مليار دولار) وهذا بسبب الأزمة المالية العالمية لعام 2008 التي مست الاقتصاد العالمي ، ثم يرتفع بعد ذلك مباشرةً إلى 161.2 مليار دولار بداية من عام 2010 ويستمر في الارتفاع ، وهذا الارتفاع الحاصل كان نتيجة تبني الدولة لبرامج الإنعاش الاقتصادي وتخفيف النمو الاقتصادي لكن الأمر لم يبقى على حاله بل انخفض الناتج الداخلي الخام من جديد في عام 2015 تماشيًا مع الأزمة التي عرفتها أسعار النفط والركود الذي يعيشه في هذه الفترة. ثم بدأ يعود إلى الارتفاع عام 2018 بعد أن وصل إلى 174.9 مليار دولار حتى جاءت الأزمة العالمية كوفيد 19 أين عاد إلى الانخفاض حيث بلغ إلى 145 مليار دولار عام 2020.

**3- إجمالي الاحتياطات (RT):** تتمثل الاحتياطات لدولة ما وهذه الأصول لها قابلية في المعاملات الدولية، فإن كل الدول تسعى إلى تكوين هذه الأصول و الاحتفاظ بها من أجل إستخدامها كإحتياطات وطنية في الفترات التي يحدث فيها عجز طارئ أو مؤقت في موازين المدفوعات و بصفة عامة هو هامش أمن يتم اللجوء إليه من طرف السلطات النقدية للحفاظ على إستقرار أسعار الصرف ، و قيمة العملة . وقد عرفت إحتياطات الجزائر تطورات متذبذبة سيتم ايضاحها من خلال الإستعانة بمعطيات البنك الدولي وبوحدة المليار دولار من خلال الشكل التالي .

شكل رقم (03-04): تطورات إجمالي الاحتياطات بما فيه الذهب

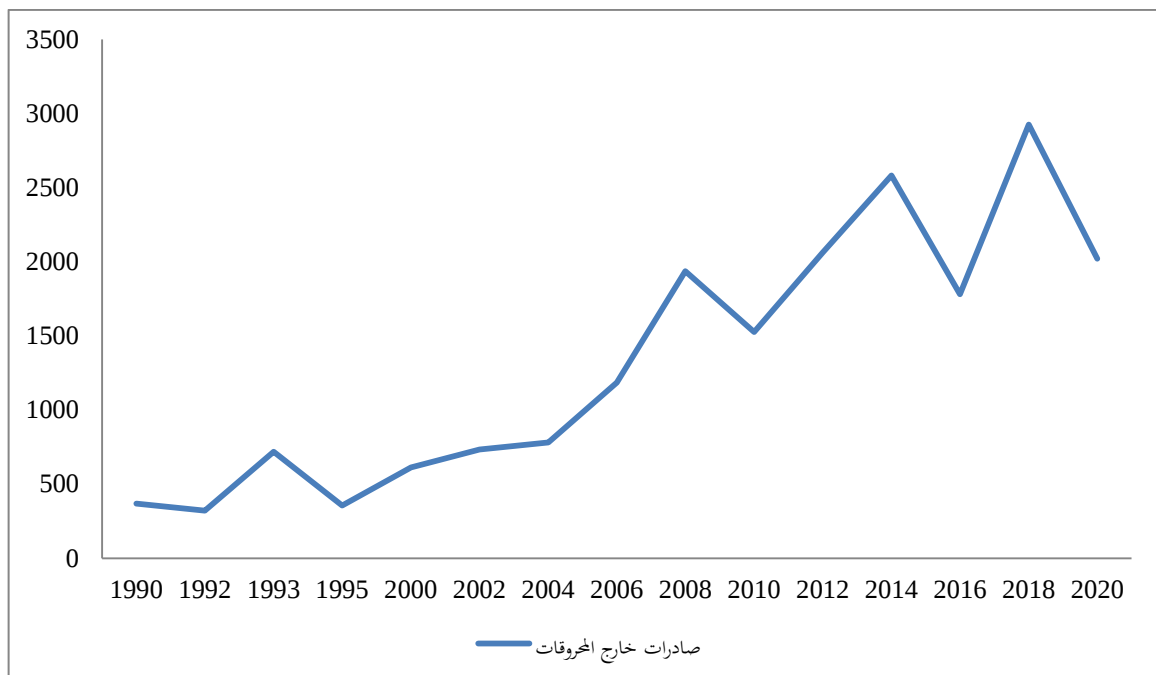


المصدر: تم إعداده من طرف الطلبة بالإعتماد على معطيات البنك الدولي

نلاحظ من خلال شكل المنحنى السابق بأن احتياطات الجزائر عرفت تذبذب في اتجاهها ونمو ضئيل في الفترات الأولى من الدراسة ، ثم مع حلول عام 2000 عرفت الاحتياطات معدلات نمو مستمرة ومرتفعة إلى غاية بلوغها عام 2008 الموافق لتاريخ حدوث الأزمة المالية العالمية التي انعكست بالسلب على أسعار النفط لتتخفّف بدورها معدلات نمو الاحتياطات موازاة مع انخفاض أسعار النفط ، ثم تستمر في الإرتفاع حتى بلوغها أعلى قيمة لها والتي قُدرت بـ 201.44 مليار دولار أمريكي في عام 2013 لتبدأ بعد ذلك بالانخفاض نتيجة الإنهيار الحاد الذي حدث في أسعار النفط كون أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد نفطي وعليه فإن احتياطات العملة الصعبة تتأثر بنسبة كبيرة من أسعار النفط ثم تبقر تبعات الأزمة العالمية كوفيد 19 حيث بلغت 56.21 مليار دولار عام 2021 ثم عادت إلى الأرتفاع في عام 2022 بقيمة قُدرت بـ 71.85 مليار دولار.

**4- الصادرات خارج المحروقات "Xhh":** لصادرات أهمية كبيرة في اقتصاديات الدول فهي ترفع من معدلات النمو الاقتصادي وتخفف الطلب على العملة المحلية مما توفر بذلك العملة الصعبة وتحسن من قيمة العملة المحلية في نفس الوقت، وكما هو متعارف بأن الاقتصاد الجزائري اقتصاد نفطي، وبعد الأزمات التي مرت نتيجة انخفاض أسعار النفط المتكررة سعت جاهدة إلى ترقية صادراتها خارج النفط من خلال: إعادة تأهيل مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة، تدعيم تواجد المؤسسات الوطنية بالأسواق الدولية وجذب الاستثمار الأجنبي، ولمعرفة النتائج التي توصلت إليها الجزائر بعد جملة الإصلاحات التي قامت لزيادة حجم صادراتها خارج النفط سيتم عرض تطورها خلال الفترة الممتدة من عام 1990 إلى غاية عام 2022 وذلك بالاعتماد على الإحصائيات المأخوذة من تقارير بنك الجزائر مع الإشارة إلى أن الوحدة المستعملة هي مليون دولار أمريكي.

شكل رقم (03-05): تطورات الصادرات خارج المحروقات

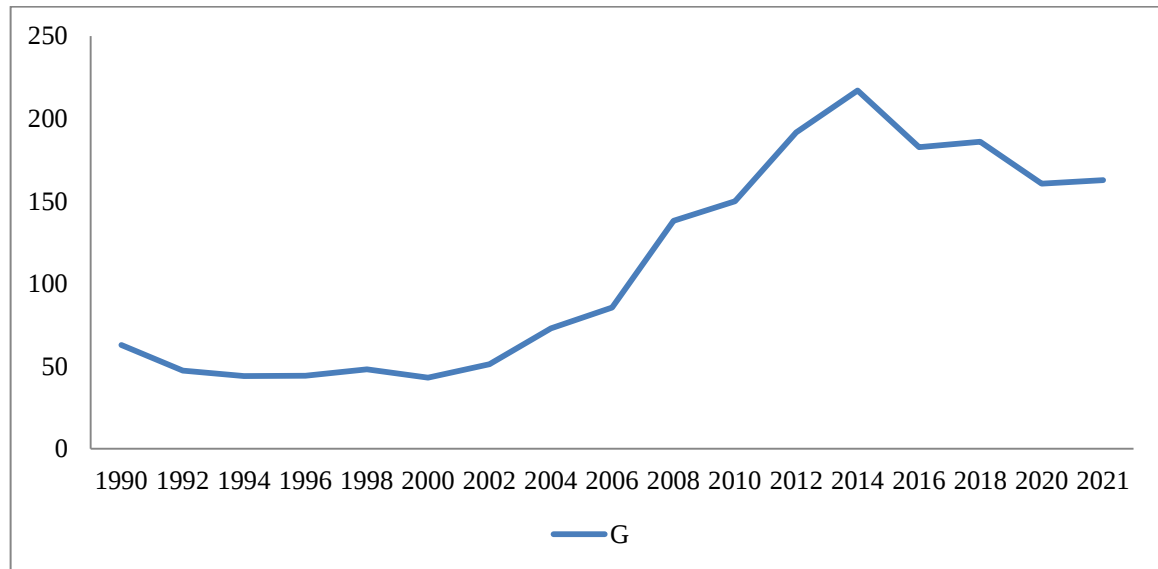


المصدر: تم إعداده من طرف الطلبة بالإعتماد على معطيات بنك الجزائر

نلاحظ من خلال هذا المنحنى أن حجم صادرات الجزائر خارج النفط يتغير كثيراً خاصة في الفترات الأولى ولم تحقق تحسن كبير على الرغم من الإجراءات المتخذة لتدعيم الصادرات خارج النفط، ثم تسجل ارتفاع ابتداء من عام 2004 لكن بمعدلات نمو ضعيفة وباتجاهات متغيرة تارة نحو الأعلى وتارة أخرى نحو الأسفل، وتتمثل أكبر قيمة حققتها الصادرات خارج النفط خلال فترة الدراسة: 2925.5 مليون دولار أمريكي وذلك في عام 2018 لكنها لم تدم طويلاً أين عرفت انخفاض بعد ذلك، مع الإشارة إلى أن حجم هذه الصادرات خارج النفط في العموم وبالرغم من بعض التحسن الذي عرفته خلال بعض الأعوام لم تتعدى في مجموعها نسبة 4% من إجمالي صادرات الجزائر، ويعود السبب في ذلك إلى ضعف تواجد المؤسسات الجزائرية في الأسواق الدولية وعدم مطابقة إنتاجها مع المقاييس العالمية ناهيك عن القيود التجارية التي تفرضها بعض الدول وفي مقدمتها الدول الأوروبية على المنتجات الجزائرية.

**5- الإنفاق الحكومي "G":** يتمثل الإنفاق الحكومي في قيمة الأموال التي تخرج من خزانة الدولة بواسطة إداراتها وهيئاتها المختلفة لتلبية حاجات المجتمع العامة بغرض تحقيق منفعة عامة<sup>1</sup>، ولاعتبار أن إيرادات الجزائر تعتمد على حجم الإيرادات المتأتية من تصدير النفط فإنه ولا بد أن نفقات الحكومة الجزائرية عرفت عدة تغييرات وذلك بالتزامن مع التغيرات المستمرة التي كانت تطرأ على أسعار النفط، لذلك سنحاول من خلال الشكل الآتي عرض التطورات التي عرفتتها النفقات الحكومية خلال فترة الدراسة مع الاستعانة بالمعطيات الموجودة في تقارير البنك الدولي بالمليار دولار أمريكي.

شكل رقم (03-06): تطورات الإنفاق الحكومي



المصدر: تم إعداده من طرف الطلبة بالإعتماد على معطيات البنك الدولي

<sup>1</sup> ميهوب مسعود، مرجع سبق ذكره، ص: 162

يتضح من هذا الشكل أن النفقات الحكومية تتزايد بصورة مستمرة منذ بداية فترة الدراسة إلى غاية عام 2014 أين بدأت تشهد تقلبات في حجمها حتى نهاية فترة الدراسة، ومع العلم بأن النفقات الحكومية ترتبط بشكل وثيق مع أسعار النفط إلا أننا نلاحظ بأنها في سنوات التسعينات عرفت تزايد مستمر حتى وإن كان ذلك بمعدلات نمو منخفضة في الكثير من الحالات، إلا أنها لم تنخفض بالرغم من تسجيل أسعار النفط عدة انخفاضات في مستوى الأسعار في نفس الفترة ويعود السبب في محافظة النفقات الحكومية على اتجاهها المرتفع إلى انخفاض قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، وعليه فإن هذه الزيادة الحاصلة في النفقات الحكومية ليست متأينة عن زيادة في حجمها وإنما هي حصيلة ارتفاع سعر الصرف من جهة وإتباع الجزائر لسياسة التقشف للضغط على النفقات الحكومية من جهة أخرى، أما في الفترات التي تعرف فيها أسعار النفط ارتفاع خاصة كالذي حققته في عامي 2011-2012 أين حققت ميزانية الدولة إيرادات كبيرة ارتفعت بذلك معدلات نمو النفقات الحكومية إلى ما يفوق نسبة 25%، الأمر الذي دفع بالجزائر إلى إتباع سياسة اقتصادية جديدة تقوم على التوسع في الإنفاق الحكومي عكس تلك التي طبقتها في فترات عجز الإيرادات.

#### المبحث الثاني: أساسيات النمذجة القياسية بواسطة نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع "ARDL"

سيتم في هذا المبحث التطرق إلى أهم المتطلبات النظرية اللازمة لتطبيق النمذجة القياسية بواسطة نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع "ARDL" وذلك على النحو التالي:

##### المطلب الأول: استقرار السلاسل الزمنية

تعرف السلسلة الزمنية بأنها: "مجموعة المشاهدات لظاهرة ما خلال فترات متساوية ممثلة عبر الزمن وذات ترتيب تسلسلي"<sup>1</sup>. أما الاستقرار ف يُقصد به: تلك السلاسل الزمنية المتكاملة من الدرجة صفر ويشار إليها بالرمز  $I(0)$ . يتم دراسة وتحليل استقرار السلاسل الزمنية لتفسير سلوك الظاهرة المدروسة عبر الفترات الزمنية المحددة، والحصول على وصف دقيق لهذه الظاهرة يمكننا من بناء النموذج واستخدام النتائج المتحصل عليها للتنبؤ بسلوك الظاهرة في المستقبل، وعند القيام بعملية اختبار استقرارية السلاسل الزمنية نواجه نوعين من النتيجة: فقد النتيجة أن السلاسل الزمنية تتمتع بالاستقرار أي أنها لا تحتوي على مركبة إتجاه عام ولا على مركبة فصلية، أو تكون النتيجة أن السلاسل الزمنية غير مستقرة وهذا عكس الحالة الأولى، ويتم الحكم على أن السلسلة الزمنية بأنها مستقرة إذا تحققت الشروط التالية:<sup>2</sup>

$$1. \text{ ثبات متوسط القيم عبر الزمن : } \sum(y_t) = \mu$$

$$2. \text{ ثبات التباين عبر الزمن : } \text{var}(y_t) = \delta^2 y$$

<sup>1</sup> سمير خليل أبو راضي، تحليل حجم تداول أسهم البنوك المدرجة في بورصة عمان باستخدام نموذج السلاسل الزمنية -دراسة حالة-، رسالة مقدمة للحصول على مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال A.B.M، غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة عمان-الأردن، 2009، ص: 27.

<sup>2</sup> جليل كامل غيدان، أثر السياسة النقدية على استقرار سعر الصرف الأجنبي في العراق للمدة (1990-2012)، (مجلة الكويت للعلوم الاقتصادية 2 والإدارية، العدد 17، جامعة واسط-الكويت، 2015، ص: 21، 22).

3. أن يكون التباين بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمدا على الفجوة الزمنية  $K$  بين القيمتين  $(y_t)$  ،  $(y_{t-k})$  وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عند التباين

$$\text{Cov}(y_t, y_{t-k}) = \sum (y_{t-k} - \mu)(y_t - \mu) \dots\dots\dots (03.01)$$

ويعود السبب وراء إجراء اختبار للسلاسل الزمنية ومعرفة نوعية استقرارها إلى أن المتغيرات غير المستقرة تعطي نتائج مظلمة كون أن العلاقة بينها ليست حقيقية وهذا ما يعرف ب: "الانحدار الزائف" أو "الانحدار المضلل"، ولذلك فإن عملية اختبار الاستقرار ضرورية بغرض تحديد ما إذا كان هناك جذر وحدة واتجاه عام زمني أم لا باستعمال أكثر وأهم الأساليب المستخدمة والمتمثلة في: أولاً: اختبار "Fuller-Dickey" الموسع: يعتبر اختبار "Fuller-Dickey" الموسع<sup>1</sup> تطوير لاختبار "Fuller-Dickey" البسيط لحل مشكل تواجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء ، و لذلك يأخذ "ADF" بعين الاعتبار عدم ترابط الأخطاء ويعتمد على الفرضية البديلة  $|Q1| < 1$  ، و على طريقة المربعات الصغرى ليتم تقدير النماذج الثلاثة التالية:

$$\Delta x_t = p x_{t-1} - \sum_{j=2}^p (\phi_j \Delta x_{t-j+1}) + \varepsilon_t \dots\dots\dots (03.02)$$

$$\Delta x_t = p x_{t-1} - \sum_{j=2}^p (\phi_j \Delta x_{t-j+1}) + c + \varepsilon_t \dots\dots\dots (03.03)$$

$$\Delta x_t = p x_{t-1} - \sum_{j=2}^p (\phi_j \Delta x_{t-j+1}) + c + b_t + \varepsilon_t \dots\dots\dots (03.04)$$

حيث :

- $p$ : درجة التأخير  $(p = \phi - 1)$ ;
  - $\varepsilon_t$ : تشويش أبيض و متوسط معدوم وتباين  $\theta_t^2$
- ويتم الاختيار بين الفرضيتين من خلال قيمة  $(\phi_1)$  المقدرة من قبل "Fuller-Dickey" والتي يتم مقارنتها  $\Gamma_{\phi-1}$  المحسوبة من خلال المعادلة التالية

$$\Gamma_{\phi-1} = \frac{\phi-1}{\delta \phi_1}$$

إذا كانت  $\Gamma_{cal}$  أكبر من قيمة  $\Gamma_{tab}$  المطلقة فإننا نرفض فرضية العدم  $H_0$  التي تنص على وجود جذر الوحدة ونقبل الفرضية البديلة  $H_1$  التي تؤكد على عدم وجود جذر الوحدة وعليه فإن السلسلة الزمنية محل الدراسة مستقرة، والعكس في حال كانت قيمة  $\Gamma_{cal}$  المطلقة أقل من قيمة  $\Gamma_{tab}$  المطلقة<sup>2</sup>

<sup>1</sup> . اختبار "Dikey-Fuller" الموسع: (ADF) Augmented Dickey-Fuller Test.

<sup>2</sup> . David A. Dickey, **Likelihood Ration Statistics For Autorregressive Time Series With A Unit Root**, Econometrica, Vol 49, No 04, USA, 1981, p: 1057-1071.

ثانيًا : اختبار "Perron-Phillips" : يأخذ اختبار "Perron-Phillips" التباين الشرطي للأخطاء بعين الاعتبار كما يسمح بإلغاء التغيرات الناتجة عن المميزات الخاصة للتذبذبات العشوائية، ويعتمد اختبار "PP" على نفس التوزيعات المحددة لاختبار ADF"، ويعر بالمراحل الأربعة التالية:

1. تقدير النماذج الثلاثة القاعدية لاختبار ADF " باستخدام طريقة المربعات الصغرى مع حساب الإحصائيات المرافقة؛

2. تقدير التباين قصير المدى:  $\delta^2 = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n e^{2t}$  حيث تمثل البواقي؛

3. تقدير العامل المصحح  $\delta_i^{2*}$  المستخرج من التباينات المشتركة لبواقي النماذج السابقة ويتم حسابه كالتالي:

$$\delta_i^2 = \frac{1}{t} \sum_{t=1}^t \varepsilon_i^2 + 2 \sum_{i=1}^l \left(1 - \frac{i}{l+1}\right) \frac{1}{t} \sum_{t=i+1}^t \varepsilon_t \varepsilon_{t-i}$$

التباين يجب تحديد عدد التأخيرات L المقدرة بدلالة عدد المشاهدات الكلية T وذلك على النحو التالي:

$$L \approx 4 \left(\frac{t}{100}\right)^{2/9}$$

4. حساب إحصائية PP:  $k = \frac{\delta^2}{s_1^2}$  الذي يساوي 1 إذا سلسة  $t_\varphi^* = \sqrt{k} \times \left(\frac{9-1}{\sigma_9}\right) + T \frac{(k-1)\sigma_9}{\sqrt{k}}$

البواقي تشويش أبيض ( $\varepsilon_t$ ) ثم يتم مقارنة هذه الإحصائية المتحصل عليها مع القيمة الحرجة المحددة في جدول Mackinnon<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: التكامل المشترك

لتجنب الوقوع في مشكلة الانحدار الزائف ودراسة العلاقة في الأجل الطويل بين السلاسل الزمنية غير المستقرة والمتكاملة من نفس الدرجة تم إدخال اختبار التكامل المشترك من قبل "granger" (1981)<sup>2</sup>، ويقصد بـ **التكامل المشترك**: "ارتباط بين سلسلتين زمنيتين أو أكثر أين تؤدي التقلبات في إحداها إلى إلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتهما ثابتة عبر الزمن، فحسب التكامل المشترك حتى وإن كانت السلاسل الزمنية غير مستقرة إذا ما أخذت كل واحدة على حدة فإنها تكون مستقرة كمجموعة.

ويتطلب وجود تكامل مشترك بين متغيرين توفر الشروط التالية:<sup>3</sup>

1. أن يكون المتغير  $y_t$  متكامل من الدرجة الأولى :  $y_t - I(1)$

2. أن يكون المتغير  $x_t$  متكامل من الدرجة الأولى:  $(1) - X_t$

<sup>1</sup> شبيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات دار الحامد، ط 01 الجزائر، 2011، ص: 212.

<sup>2</sup> حسينية مداني، أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر (1980-2015)، رسالة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد مالي، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة سيدي بلعباس-الجزائر، 2016-2017، ص: 318.

<sup>3</sup> عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، مكة المكرمة السعودية، 2004، ص: 670، 671.

3. أن تكون البواقي الناجمة عن تقدير العلاقة بينهما متكاملة من الرتبة صفر  $u_t - I(0)$ :

4. أن تكون معادلة التكامل المشترك من الشكل  $y_t = a + bX_t + u_t$ :

لمعرفة وجود تكامل مشترك بين السلاسل الزمنية يتم اللجوء إلى المناهج القياسية التالية:

أولاً : اختبار "Engle-Granger": يمر اختبار التكامل المشترك المقترح من قبل "Engle-Granger" على مرحلتين:

1- تتمثل المرحلة الأولى في تقدير علاقة الانحدار طويلة الأجل للتكامل المشترك بين المتغيرين  $x_t$  و  $y_t$  وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى  $x_t = a + by_t + u_t$ ؛

2- ثم تأتي المرحلة الثانية أين يتم تقدير حد الخطأ العشوائي لمعادلة الانحدار التي تم الحصول عليها في المرحلة الأولى، وإذا كانت النتيجة تدل على أن  $u_t$  مستقر عند المستوى  $(u_t - I(0))$  فهذا معناه أنه توجد هناك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين ثم يتم تقدير نموذج تصحيح الخطأ.<sup>1</sup>

ثانياً : اختبار "Juliusius -Johansen": يعتبر هذا الاختبار الأنسب في حالة العينات صغيرة الحجم وتعدد المتغيرات، والأهم من ذلك أن هذا الاختبار يكشف عن ما إذا كان هناك تكاملاً مشتركاً فريداً، أي يتحقق التكامل المشترك فقط في حالة انحدار المتغير التابع على المتغيرات المستقلة، وهذا له أهميته في نظرية التكامل المشترك حيث تشير إلى أنه في حالة عدم وجود تكامل مشترك فريد فإن العلاقة التوازنية بين المتغيرات تظل مثالاً للشك والتساؤل، ولتحديد عدد متجهات التكامل المشترك يقترح "Johansen" و "Juliusius" (1988) إجراء اختبار الأثر  $(\lambda)$  أين يختبر فرضية عدم القائلة بأن عدد متجهات التكامل المشترك الفريدة يقل عن أو يساوي العدد  $q$  مقابل الفرض البديل  $q = r$ ، ويُحسب الأثر بالصيغة التالية:<sup>2</sup>

$$\lambda_{trace} = -n \sum_{i=r+1}^k \ln(1 - \lambda_i) \dots\dots\dots (03.06)$$

حيث :

- $\lambda_i$ : القيمة الذاتية رقم  $i$  لمصفوفة التباين؛
- $K$ : عدد المتغيرات؛
- $r$ : رتبة المصفوفة.

وتتبع هذه الإحصائية قانوناً احتمالياً يشبه لحدٍ بعيد توزيع  $\chi^2$  مجدولاً بالاستعانة بعملية محاكاة قام بها

"Johansen" و "Juliusius" (1990)، ويكون اختبار "Johansen" على الشكل التالي:

<sup>1</sup>. C.W.J Granger, cointegration and error correction :Representation, Estimation and testing, Econometrica, vol 55, No 02, USA, 1987, p: 251-276.

<sup>2</sup> كامل للاقتصاد الإسلامي، العدد 32 جامعة الأزهر - مصر، 2007، ص: 24، 25.

- رتبة المصفوفة  $\pi$  تساوي الصفر ( $r=0$ ) أي ( $H_0 ; r=0$ ) ضد ( $H_1 : r>0$ ) وإذا رفضنا  $H_0$  إلى الإختبار الموالي (إذا كانت إحصائية  $\lambda_{trace}$  أكبر تماماً من القيمة الحرجة لـ "Juliusius – Johansen" فإننا نرفض  $H_0$  ;
- رتبة المصفوفة  $\pi$  تساوي الواحد ( $r=1$ ) أي ( $H_0 .r=1$ ) ، ضد ( $H_1 .r>1$ ) وإذا رفضنا  $H_0$  نمر إلى الاختبار الموالي (إذا كانت إحصائية  $\lambda_{trace}$  أكبر تماماً من القيمة الحرجة لـ "Juliusius – Johansen" فإننا نرفض  $H_0$ )
- رتبة المصفوفة  $\pi$  تساوي اثنان ( $r=2$ ) ، أي ( $H_0 .r=2$ ) ، ضد ( $H_1 .r>2$ ) وإذا رفضنا  $H_0$  نمر إلى الاختبار الموالي (إذا كانت إحصائية  $\lambda_{trace}$  أكبر تماماً من القيمة الحرجة لـ "Juliusius – Johansen" فإننا نرفض  $H_0$ ) وهكذا؛

إذا رفضنا  $H_0$  في نهاية المطاف وإختبرنا بعدها الفرضية  $H_0 .r=k-1$  ضد الفرضية  $H_0 .r=k$  وقمنا برفض  $H_0$  فإن رتبة المصفوفة هي  $r=k$  وفي هذه الحالة لا توجد علاقة تكامل مشترك باعتبار أن المتغيرات هي  $I(0)$ ، وقبل تطبيق طريقة "Johansen" يجب تحديد عدد فترات الإبطاء  $P$  للسيرورة VAR وذلك باستخدام معياري "Akaike" و "Schwarz".<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: منهجية التكامل المشترك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع "ARDL"

يعتبر منهج حديث طوره كل من "Shin"، "Pesaran" (1997) و "Sun" (1998)، وكل من "Pesaran" وآخرون (2001)، ما يُميّز هذا الاختبار أنه لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة نفسها، حسب "Pesaran" يمكن تطبيق اختبار الحدود في إطار ARDL بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية ما إذا كانت مستقرة عند مستوياتها ( $I(0)$  أو متكاملة من الدرجة الأولى ( $I(1)$  أو مزيج بين الاثنين وإنما يكمن الشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار في أن لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية ( $I(2)$ )، كما تتمتع طريقة "Pesaran" بخصائص أفضل في حالة السلاسل الزمنية القصيرة مقارنة بالطرق الأخرى المعتادة في اختبار التكامل المشترك مثل طريقة "Engle-Granger" (1987) أو اختبار التكامل المشترك لـ "Johansen" في إطار نموذج<sup>2</sup>. "VAR" كما يسمح نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع "ARDL" بتحديد العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في المديين القصير والطويل مع تقديمه تقدير متحيز وذوي كفاءة<sup>3</sup>

يأخذ نموذج "ARDL" عدد كافي من فترات الإبطاء الموزعة للحصول على أفضل مجموعة من البيانات كما يعطي أفضل النتائج للمعلومات في الأمد الطويل ويمكن الاعتماد على اختبارات التشخيص بشكل كبير.

<sup>1</sup> محمد شيخي، اختبار العلاقة السببية والتكامل المشترك بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970-2011)، مجلة الباحث، عدد 13 جامعة ورقلة - الجزائر، 2013، ص: 127.

<sup>2</sup> دحماني محمد أدريوش، النمو الاقتصادي واتجاه الإنفاق الحكومي في الجزائر : بعض الأدلة التجريبية لقانون فانغر باستعمال مقارنة منهج الحدود "ARDL"، مجلة الاقتصاد والمناجمت، العدد 11 جامعة تلمسان - الجزائر، 2012، ص: 12.

<sup>3</sup> حسينية مداني، مرجع سابق، ص: 322.

ولتحديد طول فترات الإبطاء الموزعة يُستخدم عمومًا معيارين هما : "Akaike Information criterion" و "Schwartz's criterion" أين يتم اختيار طول الفترة التي تُدني قيمة كل من "Aic" و "Sch".<sup>1</sup>

إن تأثير المتغير المستقل  $X$  على المتغير التابع  $y$  في السلاسل الزمنية قد تحكمه فترة زمنية طويلة نسبيًا للتأثير النهائي على المتغير  $y$ ، ذلك أن الاستجابة تتوزع على نطاق واسع عبر الزمن فإذا كانت المدة الفاصلة بين الفعل ورد الفعل طويلة نسبيًا فإن المتغيرات المستقلة المتباطئة يجب إدخالها في النموذج، لذلك يقوم مبدأ نماذج الإبطاء بضم سلسلة متغيرات الإبطاء المستقلة لضمان عملية التعديل حسب النموذج التالي :

$$y_t = a_0 x_t + a_1 x_{t-1} + a_2 x_{t-2} + \dots + a_p x_{t-p} + u_t \dots\dots\dots(03.07)$$

ويظهر السلوك الديناميكي من خلال الاعتماد على القيمة السابقة للمتغير الداخلي  $y_t$  أي أن  $y_t$  يعتمد على القيم السابقة  $y$ ، وهو المتمثل في نموذج الانحدار الذاتي ( $p$ ) والذي يعبر عنه بالصيغة التالية:

$$y_t = \beta_1 y_{t-1} + \beta_2 x_{t-2} + \dots + \beta_p y_{t-p} + \varepsilon_t \dots\dots\dots(03.08)$$

والطريقة البديلة لاحتواء المركبة الديناميكية في السلوك الاقتصادي هي إدماج المتغيرات الداخلية المتباطئة إلى جانب المتغيرات الخارجية كمتغيرات مفسرة، ويمكن التعبير عن الشكل الأساسي لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع "ARDL" بالمعادلة التالية:

$$y_t = \beta_0 + \beta_1 y_{t-1} + \beta_2 x_{t-2} + \dots + \beta_p y_{t-p} + a_0 x_t + a_1 x_{t-1} + a_2 x_{t-2} + \dots + a_p x_{t-p} + \varepsilon_t \dots\dots\dots(03.09)$$

حيث

- $y_t$  مفسر (جزئيًا) بالقيم المبطة للمتغير ذاته ويتضمن مكونات إبطاء موزعة في شكل إبطاءات متتالية للمتغير المستقل  $X$  ؛
- $\beta_0$  الحد الثابت
- $p$  عدد فترات الإبطاء للمتغير  $y_t$
- $q$  عدد فترات الإبطاء للمتغير  $x_t$
- $\varepsilon_t$  حد الخطأ العشوائي<sup>2</sup>
- $t$  الاتجاه الزمني

ويعبر عن المعادلة أعلاه بـ "ARDL" ( $p; q$ ) وبصوري أشمل تكون الصيغة العامة لنموذج "ARDL" ( $p, q_1, q_2, \dots, q_k$ ) مكونة من متغير تابع  $y$  وعدد من المتغيرات  $x_1, x_2, x_3, \dots, x_k$  وفق الشكل التالي<sup>1</sup>:

<sup>1</sup> دحماني محمد أدريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر : محاولة تحليل، رسالة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع اقتصاد التنمية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان-الجزائر، 2012-2013، ص: 236، 237.

\* يرجع سبب وجود حد الخطأ إلى إهمال بعض المتغيرات المستقلة التي يمكن أن تؤثر على المتغير التابع في النموذج وحدوث خطأ في كل من تجميع البيانات وقياس المتغيرات الاقتصادية بالإضافة إلى الصياغة الرياضية غير السليمة للنموذج.

$$y_t = C + \sum_{i=1}^p \beta_{1\Delta} y_{t-1} + \sum_{i=0}^{q1} \beta_{2\Delta} x_{1t-1} + \sum_{i=0}^{q2} \beta_{3\Delta} x_{2t-1} + \sum_{i=0}^{qk} \beta_{k\Delta} x_{kt-1} + a_1 y_t - 1 + a_2 x_1 - 1 + a_3 x_2 - 1 + \dots + \varepsilon_t \dots \dots (03.10)$$

حيث أن :

- C الحد الثابت
- $\Delta$  عدد المتغيرات المستقلة
- p فترة إبطاء المتغير التابع y
- $q1, q2, \dots, qk$  فترة المتغيرات المستقلة  $x_1, x_2, \dots, x_k$  على الترتيب
- $\beta_1, \beta_2, \dots, \beta_k$  معاملات العلاقة قصيرة الأجل
- $a_1, a_2, \dots, a_k$  معاملات العلاقة طويلة الأجل
- $\varepsilon_t$  حد الخطأ العشوائي

ويعر اختبار نموذج "ARDL" بالمراحل التالية :

- 1- التأكد من أن جميع السلاسل الزمنية مستقرة عند  $I(0)$  أو متكاملة من الدرجة الأولى  $I(1)$  أو مزيج بين الإثنين<sup>2</sup>
- 2- اختيار فترات الإبطاء المثلى لمتغيرات النموذج
- 3- إجراء اختبار "Wald" لتقدير قيمة  $F^{*3}$  والتأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج من خلال اختبار فرضية العدم التي تقول بأنه لا يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات أي :  
 $H_0 : a_1 = a_2 = a_3 = \dots = a_k = 0$   
 متغيرات النموذج  $H_0 : a_1 \neq a_2 \neq a_3 \neq \dots, a_k \neq 0^4$
- 4- مقارنة قيمة F المحسوبة المتحصل عليها بقيمتي F الحرجتين<sup>5</sup> (الجدولية) المحددين من قبل "Pesaran" وآخرون (2001)، وإذا كانت<sup>6</sup> :  
 • قيمة F المحسوبة أكبر من الحد الأعلى لقيمة F الجدولية يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرض البديل الذي ينص على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات؛

<sup>1</sup> حسينية مداني، مرجع سابق، ص: 322-324

<sup>2</sup> Emeka Nkoro, **Autorgressive Distributed Lag (ARDL) Cointegration Technique: Application and Interpretation**, Journal of Statistical and Econometric Methods, Vol 05, No 04, United Kingdom, 2016, p: 78.

<sup>3</sup> Hashem Pesaran, Bounds Testing

<sup>4</sup> حماني محمد أدريوش، دراسة قياسية لحدود الاستثمار الخاص في الجزائر باستخدام نموذج الإندثار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة، مجمع أعمال المؤتمر الدولي : تقييم آثار برامج الاستثمار العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة "2001- 2014"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة سطيف الجزائر 11-12 مارس 2013، ص: 18.

<sup>5</sup> قيمة الحد الأدنى التي تفترض أن كل المتغيرات مستقرة عند المستوى  $I(0)$  ، وقيمة الحد الأعلى التي تفترض أن المتغيرات مستقرة في الفروق الأولى  $I(1)$

<sup>6</sup> علي عبد الزهرة ،حسن، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة وأسلوب مدمج النماذج المرتبطة ذاتيًا ونماذج توزيع الإبطاء (ARDL) ، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 09 العدد 34، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد - العراق، 2013، ص: 190.

- قيمة  $F$  المحسوبة أقل . الحد الأدنى لقيمة  $F$  الجدولية يتم قبول فرضية العدم بعدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات
- قيمة  $F$  المحسوبة تقع بين قيم الحدين الأعلى والأدنى لقيمة  $F$  الجدولية، فإن النتائج سوف تكون غير محددة مما يؤدي ذلك إلى عدم القدرة على اتخاذ قرار لتحديد عما إذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات من عدمه.

المبحث الثالث: قياس أثر تقلبات أسعار النفط على سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (1990-2022) بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع "ARDL":

بهدف معرفة والتمكن من قياس أثر تقلبات أسعار النفط على سعر صرف الدينار الجزائري سيتم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع "ARDL" كونه أفضل تعاملاً مع المتغيرات ذات درجات التكامل المختلف ( $I(0)$ ,  $I(1)$ ) أو مزيج بين الإثنين، بالإضافة إلى تحديده أثر كل من أسعار النفط، الناتج الداخلي الخام، احتياطات بما فيها الذهب، الصادرات خارج المحروقات والإنفاق الحكومي على سعر صرف الدينار الجزائري على المديين القصير والطويل.

#### المطلب الأول: نموذج الدراسة

استطاعت النظريات الاقتصادية تصميم عدة نماذج تقيس سعر الصرف الحقيقي إلا أنها كانت تنطبق على الدول الصناعية الكبرى، حتى قام الاقتصادي "Paul Cashin" بتطوير نموذج خاص بسعر الصرف التوازني في الأجل الطويل للدول النامية المصدرة للسلع الأولية وتوصل من خلاله إلى أن الأسعار الحقيقية للصادرات تتماشى مع تغيرات أسعار الصرف الحقيقية في الأجل الطويل، وقد وضع نموذجاً عاماً بالنسبة للدول التي تعتمد على السلع الأولية في صادراتها التجارية وذلك وفقاً للصيغة التالية:

$$EP/P^* = f(a_x/a_i^*, a_n^*/a_n, p_x^*/p_i^*) \dots \dots \dots (03.11)$$

حيث أن:

- $EP/P^*$ : سعر الصرف الحقيقي .
- $a_x/a_i^*$ : فروق الإنتاجية الداخلية و الخارجية بالنسبة للسلع القابلة للتجارة .
- $a_n^*/a_n$ : فروق الإنتاجية الداخلية والخارجية بالنسبة للسلع غير القابلة للتجارة .
- $p_x^*/p_i^*$ : شروط تبادل السلع (أسعار السلع الأولية بالمقارنة مع أسعار السلع الأجنبية الوسيطة) مقيمة بالعملة الصعبة<sup>1</sup>.

وبالاعتماد على نموذج "P. Cashin" يمكن صياغة معادلة النموذج الذي تم تحديد متغيراته ومدى تأثيرها على سعر الصرف الفعلي الحقيقي وذلك وفق التالي:

$$REER = f(PP, PIB, Rg, Rc, Xhh, G) \dots \dots \dots (03.12)$$

ولتفادي حجم القيم الكبيرة والتخلص من ضغوطات الاتجاه العام سيتم استخدام البيانات في شكل لوغاريتمي كونه أكثر تجانساً وبالتالي أكثر صلاحية.

<sup>1</sup> أمين صيد، سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات " الاقتصاد الجزائري نموذج "، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماجستير في الاقتصاد، غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق- سوريا، دمشق، 2007 ص:148.

وبناءً على ما سبق سنقوم بتقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع "ARDL" وفق المعادلة التالية:

$$LREER = c + \Delta LREER_{i-1} + \sum_{i=0}^{q1} \beta_2 \Delta LPP_{i-1} + \sum_{i=0}^{q2} \beta_3 \Delta LPIB_{i-1} + \sum_{i=0}^{q3} \beta_4 \Delta LRg_{i-1} \\ + \sum_{i=0}^{q4} \beta_5 \Delta LRC_{i-1} + \sum_{i=0}^{q5} \beta_6 \Delta LG_{i-1} + a_1 LREER_{i-1} + a_2 LPP_{i-1} + a_3 LPIB_{i-1} + a_4 LRg_{i-1} \\ + a_5 LRC_{i-1} + a_6 LXhh_{i-1} + a_7 LG_{i-1} + \varepsilon_i \dots\dots\dots (03.13)$$

حيث أن :

- $\Delta$  : الفرق من الدرجة الأولى .
- $L$  : اللوغاريتم الطبيعي .
- $C$  : الحد الثابت .
- $P, q_1, q_2, q_3, q_4, q_5, q_6$  : الحد الأعلى لفترات الإبطاء الموزع للمتغيرات  $REER, PP, PIB, Rg, Rc, Xhh, G$  على التوالي .
- $t$  : اتجاه الزمن .
- $\varepsilon_i$  : حد الخطأ العشوائي .
- $\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5, \beta_6, \beta_7$  : معاملات العلاقة قصيرة الأجل .
- $a_1, a_2, a_3, a_4, a_5, a_6, a_7$  : معاملات العلاقة طويلة الأجل .

#### المطلب الثاني: تقدير نموذج اثر تقلبات أسعار البترول على حجم الإنفاق الحكومي

إن التقلبات في أسعار النفط تشكل عائق أمام اقتصاد الدول التي تعتمد عليه كـالجزائر ولما له من تأثيرات سلبية على السياسة النقدية والمالية بسبب الإعتماد على الإقتصاد الريعي، حيث تختلف صدمات أسعار النفط من دولة إلى أخرى مما يؤثر على سياستها المالية وعلى حجم الإنفاق الحكومي خاصة هذا مما يجعله مصدر خوف وقلق بالاعتماد على عائدات النفطية في توجيه سياساتها وتحديد ميزانياتها العامة، مما دفعنا إلى إجراء دراسة قياسية حول اثر تقلبات أسعار البترول على سعر صرف الدينار الجزائري من خلال بيانات سنوية تغطي الفترة 1990-2022

أولاً: تحديد المتغيرات ومصادر البيانات: تعتمد دراستنا التطبيقية على سلسلة زمنية لكل من أسعار البترول وسعر صرف الدينار الجزائري من خلال بيانات سنوية خلال الفترة 1990-2022، حيث البيانات مأخوذة من الإحصاءات المنشورة من قبل (بنك الجزائر، البنك الدولي والتقارير الإحصائية السنوية لدول الأوابك)، وسوف يتم استخدام الأساليب الكمية القياسية للتعرف على العلاقة الموجودة بين سعر الصرف في الجزائر وتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، وبناء نموذج قياسي يوضح تأثير تقلبات أسعار النفط على سعر الصرف في الجزائر.

1. المتغير التابع: سعر البترول: والمقدر بالدولار الأمريكي ، ونرمز له PP

2. المتغير المفسر: سعر الصرف الدينار الجزائري، وتم أخذ قيمته مقابل الدولار الأمريكي ونرمز له TCH

وسوف نختار نموذج الدراسة على النحو التالي:

$$PP=f(TCH).....1$$

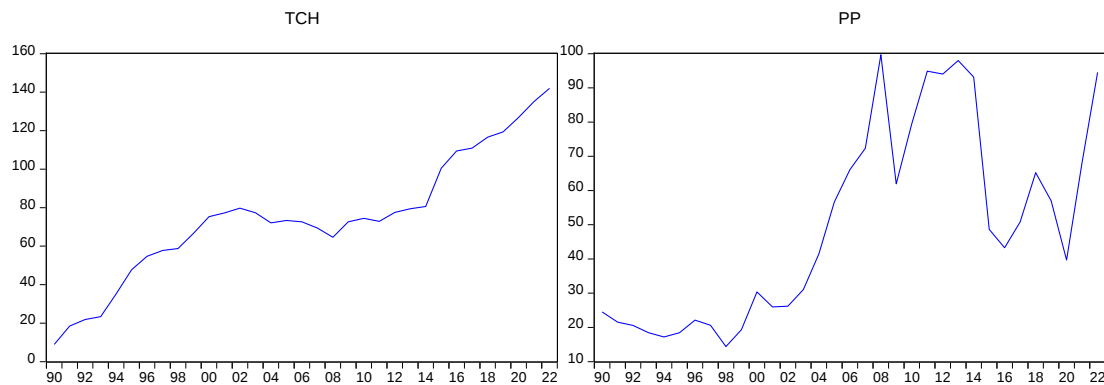
الشكل الرياضي للنموذج يكون كالتالي :

$$PP= a+bTCH+U_i.....2$$

حيث أن PP: أسعار النفط بالدولار للبرميل. TCH : قيمته مقابل الدولار الأمريكي .  $U_i$ : المتغير العشوائي.

ثانياً: التحليل الوصفي للسلاسل الزمنية:

شكل رقم (03-07): تصنيف تغيرات أسعار البترول وسعر صرف الدينار الجزائري 1990-2022



المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج EViews.10

من خلال الشكل نلاحظ تطور في أسعار البترول خلال الفترة 1990 - 2022 وهذا يتزامن مع تطور أسعار صرف الدينار الجزائري نفس الفترة، مما يعكس ارتفاع أسعار البترول في هذه الفترة باعتبار أن الاقتصاد الجزائري يعتمد على أكثر من 60% من الإيرادات النفطية .

أما بعد 2014 فنلاحظ انخفاض في سعر البترول من 93 دولار للبرميل سنة 2014 إلى 43 دولار للبرميل سنة 2016، ثم عاد إلى الارتفاع قليلا في سنة 2017 كان 50 دولار للبرميل ثم إنخفض سنة 2020 جراء أزمة كوفيد 19 حيث وصل إلى 39 دولار للبرميل ثم عاد ليرتفع إلى 94 دولار للبرميل سنة 2022. اما بالنسبة لسعر الصرف الدينار الجزائري شهد حالة ارتفاع بداية 1990 إلى غاية سنة 2007 حيث انخفضت إلى 4,4٪، لكن نلاحظ أن اتجاه سعر الصرف الدينار الجزائري بدأ يتغير نحو الارتفاع إلى غاية سنة 2022 وهذا الأمر يعود إلى الارتفاع الحاصل في سعر الصرف في السوق الموازي الذي توسع وكثر حجم التداول فيه، خاصة في الآونة الأخيرة أين ارتفع سعر صرف الدينار فيها مقابل الدولار الأمريكي إلى حوالي 142 دج/\$/

سنة 2022 وبالتالي انخفضت القوة الشرائية للدينار الجزائري ليتبع بذلك سعر الصرف الفعلي الحقيقي سعر الصرف الموازي في الارتفاع و ما زاد من تشجيع ارتفاع سعر الصرف الفعلي الحقيقي في الآونة الأخيرة الانخفاض الحاد الحاصل في أسعار النفط. كما نلاحظ أن منحى سعر الصرف الدينار الجزائري ومنحنى أسعار النفط يتجهان في اتجاهين متوازيين خلال فترات الدراسة، ففي الوقت الذي ترتفع في أسعار النفط يرتفع سعر صرف الدينار الجزائري وعند انخفاض أسعار النفط ينخفض سعر صرف الدينار الجزائري ، وهذا لا يتنافى مع مضمون النظرية الاقتصادية التي تنص على أن العلاقة الطردية بين الموارد والمتمثل في الإيرادات البترولية و سعر الصرف ، أي كلما زادت الإيرادات تزداد أسعار الصرف.

ثالثاً: اختبار استقرارية بيانات السلاسل الزمنية: (Stationary Test): يهدف اختبار جذر الوحدة إلى فحص خواص السلاسل الزمنية لكل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، خلال الفترة 1990-2022، والتأكد من مدى سكونها، وتحديد رتبة تكامل كل متغير على حدة، واختبار سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج محل الدراسة سوف نستخدم اختبار اختبار ديكي فولر (Dickey and Fuller ADF) ويقوم اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) على اختبار الفرضية التالية<sup>1</sup>:

$H_0$  : يوجد جذر الوحدة في السلسلة أي أن السلسلة الزمنية غير مستقرة.

$H_1$  : لا يوجد جذر الوحدة في السلسلة أي أن السلسلة الزمنية مستقرة.

ويتم إجراء هذا الاختبار للسلاسل الزمنية الأصلية عند المستوى وإذا لم تستقر عند المستوى، يتم أخذ الفروق الأولى ثم الثانية وهكذا إلى أن تستقر، ويتم رفض فرضية عدم القائلة بوجود مشكلة جذر الوحدة، إذا كانت القيمة المطلقة المحسوبة لاختبار (ADF) أكبر من القيم المطلقة للقيمة الحرجة عند مستوى دلالة 5% وإذا كانت قيمة الاحتمالية أقل من 5%، ويشار إلى أن اختبار (ADF) لمعادلة الانحدار يتم بثلاثة صيغ هي (حد ثابت أو حد ثابت واتجاه أو بدون حد ثابت واتجاه) 67 . كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (03-01) : اختبارات الاستقرارية باستعمال اختبار ADF عند مستوى معنوية 5%

| المتغير | النموذج             | السلسلة الأصلية |           |        | سلسلة الفروقات من الدرجة الأولى |           |        |
|---------|---------------------|-----------------|-----------|--------|---------------------------------|-----------|--------|
|         |                     | level           |           |        | 1 <sup>st</sup> difference      |           |        |
|         |                     | t-statistic .5% | ADF       | Prob   | t-statistic .5%                 | ADF       | Prob   |
| PP      | None                | -1.951687       | 0.071628  | 0.6984 | -1.952066                       | -5.287250 | 0.000  |
|         | Trend and intercept | -3.557759       | -2.200575 | 0.4732 | -3.562882                       | -5.225265 | 0.001  |
|         | intercept           | -2.957110       | -1.260089 | 0.6356 | -2.960411                       | -5.313999 | 0.0001 |
| TCH     | None                | -1.951687       | 3.614621  | 0.9998 | -1.952066                       | -2.996823 | 0.0040 |
|         | Trend and intercept | -3.603202       | -3.488677 | 0.0625 | -3.562882                       | -3.880036 | 0.0253 |
|         | intercept           | -2.957110       | -0.403442 | 0.8969 | -2.960411                       | -3.944242 | 0.0050 |

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج EViews.10

<sup>1</sup> Obben J. (1998). The Demand For Money in Brunei, I, Vol 02 , No12, PP109-121. Asian Economic Journal , 109-121.

من الجدول السابق وجدنا أن السلسلة الزمنية لكل من لأسعار النفط (PP) و سعر الصرف (TCH) غير مستقرتين في السلسلة الأصلية (level) لأن إحصائية اختبار ADF غير معنوية، وفي هذه الحالة نقوم بإدخال الفروقات من الدرجة واحد، وبعد معالجة السلاسل الأصلية بطريقة الفروقات من الدرجة الأولى تبين أن السلسلتين (DPP و DG) مستقرتان في الفروق الأولى لتوفرهما لتوفرهما على شرط الاستقرار وهو أن تكون القيم المطلقة لإحصائيات الاختبار أكبر من القيم الحرجة الموافقة لها في النماذج الثلاثة لاختبارات ديكي فولور الموسعة، وهذا يثبت أن سلسلتي سعر النفط وسعر الصرف متكاملتين من الدرجة الأولى مما يعني أن لهما نفس درجة التكامل، مما يدل على وجود علاقة طويلة الأجل.

رابعاً: عدد التأخيرات في النموذج: تقاس فترة التباطؤ الزمني بالفترة التي يظهر منها اثر متغير ما على متغير آخر وتحدد هذه الفترة بالإجابة عن السؤال التالي: كم يتأخر ظهور اثر متغير على متغير آخر؟، وتعد مرحلة اختيار عدد الفترات الإبطاء من أهم المراحل لأنها تؤثر بالدرجة الأولى على نتائج التقدير، هذا من جهة، و من جهة أخرى يستحسن تحديد عدد فترات الإبطاء إلى اقل ما يمكن في حالة عينات صغيرة كدراستنا هذه<sup>1</sup>. ولتحديد فترات الإبطاء الزمني سيتم الاعتماد على معيار AIC Akaike information criterion و Schwarz information criterion SC ومعيار HQ. Annan-Quinn Information criterion. وتختار هذه المؤشرات الفترة التي تكون فيها اقل قيمة لهذه المؤشرات، ونتائج اختبار عدد التأخيرات موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم (03-02) : اختبار عدد التأخيرات

| VAR Lag Order Selection Criteria                                  |           |           |           |           |           |           |
|-------------------------------------------------------------------|-----------|-----------|-----------|-----------|-----------|-----------|
| Endogenous variables: PP TCH                                      |           |           |           |           |           |           |
| Exogenous variables: C                                            |           |           |           |           |           |           |
| Date: 05/29/23 Time: 11:34                                        |           |           |           |           |           |           |
| Sample: 1990 2022                                                 |           |           |           |           |           |           |
| Included observations: 26                                         |           |           |           |           |           |           |
| Lag                                                               | LogL      | LR        | FPE       | AIC       | SC        | HQ        |
| 0                                                                 | -241.3793 | NA        | 463150.9  | 18.72149  | 18.81826  | 18.74935  |
| 1                                                                 | -181.5144 | 105.9149  | 6313.801  | 14.42418  | 14.71451* | 14.50779  |
| 2                                                                 | -180.3416 | 1.894555  | 7907.781  | 14.64166  | 15.12554  | 14.78100  |
| 3                                                                 | -178.3994 | 2.838546  | 9427.752  | 14.79995  | 15.47739  | 14.99503  |
| 4                                                                 | -175.5253 | 3.758413  | 10619.66  | 14.88656  | 15.75755  | 15.13738  |
| 5                                                                 | -169.8968 | 6.494474  | 9886.873  | 14.76129  | 15.82583  | 15.06784  |
| 6                                                                 | -153.5628 | 16.33392* | 4163.024* | 13.81253* | 15.07062  | 14.17481* |
| 7                                                                 | -150.0537 | 2.969275  | 4905.891  | 13.85028  | 15.30193  | 14.26831  |
| * indicates lag order selected by the criterion                   |           |           |           |           |           |           |
| LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level) |           |           |           |           |           |           |
| FPE: Final prediction error                                       |           |           |           |           |           |           |
| AIC: Akaike information criterion                                 |           |           |           |           |           |           |
| SC: Schwarz information criterion                                 |           |           |           |           |           |           |
| HQ: Hannan-Quinn information criterion                            |           |           |           |           |           |           |

<sup>1</sup> كمال علاوي، كاظم الفتلاوي، حسين لطيف الزبيدي، القياس الاقتصادي: النظرية والتحليل، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان 2014، ص269.

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج EViews.10

حيث أن :

\* : تدل على عدد فترات التباطؤ الزمني التي اختارها المعيار. و(0.1.2.3.4.5.6.7) عدد التأخيرات، وتشير نتائج الاختبار إلى أن عدد التأخيرات التي يجب أن يتضمنها النموذج هي فترة الإبطاء رقم (06) أي يظهر التأثير في السنة السادسة، وهذا ربما باعتبار أن السياسات النقدية في الجزائر هي برامج خماسية وبالتالي يكون التأثير في السنة السادسة أي بعد نهاية الفترة المحددة للبرنامج والتي هي خمس سنوات.

خامسًا: اختبار الحدود **Test Bound**: في هذه الحالة توجد فرضيتين:

✓ فرضية العدم  $H_0$ : والتي تدل على عدم وجود علاقة طويلة الأجل تتجه من المتغير المفسر إلى المتغير التابع إذا كان  $F$  المحسوبة أقل من  $I1$  Bound.

✓ فرضية البديل  $H_1$ : تدل على وجود علاقة طويلة الأجل تتجه من المتغير المفسر إلى المتغير التابع إذا كان  $F$  المحسوبة أكبر من  $I1$  Bound ونقارن  $F$ -statistic المحسوبة مع  $I1$  Bound.

الجدول رقم (03-03) : نتائج تقدير اختبار الحدود **test Bound**

| F-Bounds Test  |          | Null Hypothesis: No levels relationship |      |      |
|----------------|----------|-----------------------------------------|------|------|
| Test Statistic | Value    | Signif.                                 | I(0) | I(1) |
| F-statistic    | 4.701055 | 10%                                     | 3.02 | 3.51 |
| k              | 1        | 5%                                      | 3.62 | 4.16 |
|                |          | 2.5%                                    | 4.18 | 4.79 |
|                |          | 1%                                      | 4.94 | 5.58 |

المصدر : من إعداد الطلبة باستخدام برنامج EViews.10

من خلال الجدول نلاحظ أن  $F$ -statistic=4.70 المحسوبة أكبر  $I1$  Bound=4.16 عند مستوى معنوية 5% في هذه الحالة نرفض فرضية العدم ونقبل الفرض البديل يعني وجود علاقة طويلة الأجل تتجه من المتغير المفسر (سعر البترول) إلى المتغير التابع (سعر الصرف).

**الانحدار التكامل المشترك وفقا لنموذج ARDL**: نقوم بإجراء اختبار التكامل المشترك لاستقصاء وجود علاقة توازنية في المدى طويل الأجل بين أسعار البترول (PP) وسعر الصرف (TCH)، وطبيعة علاقة التوازن بين المتغيرات في المدى الطويل ويتضمن ذلك أن العلاقة بينهما تكاملية، حيث يعد المتغيران أحدهما متكاملان، أي يسيران مع الزمن بطريقة عشوائية تصاعدية. ويشترط لوجود التكامل المشترك وجود متجه تكاملي واحد على الأقل بين المتغيرات في اختبار ARDL. ظهر نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع Distributed Lag Model, Autoregressive ARDL كأفضل بديل لكونه لا يتطلب أن تكون المتغيرات المقدرة لها نفس رتبة التكامل، حيث يتم اختبار التكامل المشترك باستخدام ARDL من خلال أسلوب "اختبار الحدود Bound Test" المطور من قبل Pesaran et Shin عام 2001 حيث تم دمج نماذج الانحدار الذاتي Model, Autoregressive AR(p) ونماذج فترات الإبطاء الموزعة Distributed Lag Model. في هذه

المنهجية تكون السلسلة الزمنية دالة في إبطاء قيمها وقيم المتغيرات التفسيرية الحالية وإبطائها بفترة واحدة أو أكثر وتتميز طريقة ARDL عن الطرق التقليدية المستخدمة لاختبار التكامل المشترك بمزايا عديدة<sup>1</sup>:

- ✓ يمكن تطبيقها بغض النظر عما إذا كانت المتغيرات محل الدراسة متكاملة من الرتبة  $I(0)$  أو متكاملة من الرتبة واحد صحيح  $I(1)$  أو متكاملة من درجات مختلفة، أي يمكن تطبيقها عندما تكون رتبة التكامل غير معروفة أو ليست موحدة لكل المتغيرات محل الدراسة.
- ✓ أن نتائج تطبيقها تكون جيدة في حالة ما إذا كان حجم العينة (عدد المشاهدات) صغيرا وهذا على عكس معظم اختبارات التكامل المشترك التقليدية التي تتطلب أن يكون حجم العينة كبيرا حتى تكون النتائج أكثر كفاءة.
- ✓ أن استخدامه يساعد على تقدير مكونات (علاقات) الأجلين الطويل والقصير معا في الوقت نفسه في معادلة واحدة بدلا من معادلتين منفصلتين كما هو موضح في الجدول التالي :

#### الجدول رقم (03-04) : نتائج تقدير نموذج ARDL

| Dependent Variable: PP<br>Method: ARDL<br>Date: 05/29/23 Time: 13:01<br>Sample (adjusted): 1996 2022<br>Included observations: 27 after adjustments<br>Maximum dependent lags: 6 (Automatic selection)<br>Model selection method: Akaike info criterion (AIC)<br>Dynamic regressors (6 lags, automatic): TCH<br>Fixed regressors: C<br>Number of models evaluated: 42<br>Selected Model: ARDL(6, 6) |             |                       |             |        |
|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-------------|-----------------------|-------------|--------|
| Variable                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                            | Coefficient | Std. Error            | t-Statistic | Prob.* |
| PP(-1)                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                              | 1.451321    | 0.316649              | 4.583371    | 0.0005 |
| PP(-2)                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                              | -0.521631   | 0.282590              | -1.845894   | 0.0878 |
| PP(-3)                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                              | 0.504534    | 0.281439              | 1.792691    | 0.0963 |
| PP(-4)                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                              | -0.100615   | 0.269940              | -0.372732   | 0.7154 |
| PP(-5)                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                              | 0.533502    | 0.290412              | 1.837053    | 0.0892 |
| PP(-6)                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                              | -0.729669   | 0.328910              | -2.218448   | 0.0449 |
| TCH                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                 | -3.368845   | 0.743525              | -4.530911   | 0.0006 |
| TCH(-1)                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                             | 5.781282    | 1.405792              | 4.112474    | 0.0012 |
| TCH(-2)                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                             | -3.733140   | 1.284623              | -2.906019   | 0.0123 |
| TCH(-3)                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                             | 3.831514    | 1.342796              | 2.853386    | 0.0136 |
| TCH(-4)                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                             | -3.729349   | 1.235221              | -3.019176   | 0.0099 |
| TCH(-5)                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                             | 4.324112    | 1.260139              | 3.431456    | 0.0045 |
| TCH(-6)                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                             | -2.879142   | 1.067548              | -2.696966   | 0.0183 |
| C                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                   | -29.28544   | 19.24465              | -1.521744   | 0.1520 |
| R-squared                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                           | 0.918756    | Mean dependent var    | 56.11852    |        |
| Adjusted R-squared                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                  | 0.837513    | S.D. dependent var    | 27.69508    |        |
| S.E. of regression                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                  | 11.16380    | Akaike info criterion | 7.969380    |        |
| Sum squared resid                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                   | 1620.197    | Schwarz criterion     | 8.641296    |        |
| Log likelihood                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                      | -93.58663   | Hannan-Quinn criter.  | 8.169176    |        |

<sup>1</sup> Narayan P. (2005). The saving and investment nexus for China: Evidence from cointegration tests. Applied Economics, Vol. 37, 1979-1990, p. 258

|                                                                              |          |                    |          |
|------------------------------------------------------------------------------|----------|--------------------|----------|
| F-statistic                                                                  | 11.30866 | Durbin-Watson stat | 1.919928 |
| Prob(F-statistic)                                                            | 0.000049 |                    |          |
| *Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection. |          |                    |          |

المصدر : من إعداد الطلبة باستخدام برنامج EViews.10.

تشير نتائج الاختبارات الإحصائية لمعادلة الانحدار الموضحة في الجدول السابق إلى الجودة المرتفعة للنموذج المقدر من خلال معامل التحديد أن ( $R^2 = 0.91$ ) وتوضح أن النموذج يفسر 91% من التغيرات الحاصلة في سعر الصرف. كما تشير النتائج إلى أن العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة ليست زائفة حيث لمعنوية Prob (F-statistic) عند مستوى الدلالة أقل بكثير من 5%.

سادسا: استخدام منهجية معامل تصحيح الخطأ (معامل حد الخطأ): ما يهمنا هو ثانيا هذا التقدير والمتمثل في معامل تصحيح الخطأ باستخدام ARDL Cointegrating And Long Run Form والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (03-05) : نتائج تقدير منهجية معمل تصحيح الخطأ

|                                                    |             |                       |             |          |  |
|----------------------------------------------------|-------------|-----------------------|-------------|----------|--|
| ARDL Error Correction Regression                   |             |                       |             |          |  |
| Dependent Variable: D(PP)                          |             |                       |             |          |  |
| Selected Model: ARDL(6, 6)                         |             |                       |             |          |  |
| Case 2: Restricted Constant and No Trend           |             |                       |             |          |  |
| Date: 05/29/23 Time: 13:30                         |             |                       |             |          |  |
| Sample: 1990 2022                                  |             |                       |             |          |  |
| Included observations: 27                          |             |                       |             |          |  |
| ECM Regression                                     |             |                       |             |          |  |
| Case 2: Restricted Constant and No Trend           |             |                       |             |          |  |
| Variable                                           | Coefficient | Std. Error            | t-Statistic | Prob.    |  |
| D(PP(-1))                                          | 0.313880    | 0.166611              | 1.883906    | 0.0821   |  |
| D(PP(-2))                                          | -0.207751   | 0.188738              | -1.100740   | 0.2910   |  |
| D(PP(-3))                                          | 0.296782    | 0.181338              | 1.636629    | 0.1257   |  |
| D(PP(-4))                                          | 0.196167    | 0.187612              | 1.045603    | 0.3148   |  |
| D(PP(-5))                                          | 0.729669    | 0.213649              | 3.415272    | 0.0046   |  |
| D(TCH)                                             | -3.368845   | 0.517039              | -6.515647   | 0.0000   |  |
| D(TCH(-1))                                         | 2.186004    | 0.580804              | 3.763757    | 0.0024   |  |
| D(TCH(-2))                                         | -1.547136   | 0.641522              | -2.411666   | 0.0314   |  |
| D(TCH(-3))                                         | 2.284379    | 0.589847              | 3.872833    | 0.0019   |  |
| D(TCH(-4))                                         | -1.444970   | 0.580903              | -2.487453   | 0.0272   |  |
| D(TCH(-5))                                         | 2.879142    | 0.571186              | 5.040635    | 0.0002   |  |
| CointEq(-1)*                                       | 0.137441    | 0.053915              | 2.549193    | 0.0242   |  |
| R-squared                                          | 0.780964    | Mean dependent var    |             | 2.818519 |  |
| Adjusted R-squared                                 | 0.620338    | S.D. dependent var    |             | 16.86706 |  |
| S.E. of regression                                 | 10.39294    | Akaike info criterion |             | 7.821232 |  |
| Sum squared resid                                  | 1620.197    | Schwarz criterion     |             | 8.397160 |  |
| Log likelihood                                     | -93.58663   | Hannan-Quinn criter.  |             | 7.992485 |  |
| Durbin-Watson stat                                 | 1.919928    |                       |             |          |  |
| * p-value incompatible with t-Bounds distribution. |             |                       |             |          |  |

المصدر : من إعداد الطلبة باستخدام برنامج EViews.10

في هذا الاختبار يجب أن يتحقق شرطين هما أن يكون  $CointEq(1)$  بإشارة سالبة ومعنوي حيث نلاحظ من نتائج الجدول أن (-)  $CointEq(1)$  معامل تصحيح الخطأ يساوي (0.137441)، وبإشارة سالبة ومعنوي لأن  $prob = 0.0242$  أقل من 0.05 وهو ما يعتبر مؤشرا على قوة العلاقة طويلة الأجل و مصداقيتها ، وبالتالي يمكن الجزم أن العلاقة السببية موجودة في اتجاه واحد على الأقل ، أما فيما يخص قيم معامل التحديد فهي مرتفعة ( $R=0.78$ )، و هو ما يعني إرتفاع القوة التفسيرية للمتغير المستقل حيث أنه يمثل التابع بنسبة 78%، أما النسبة المتبقية فهي متعلقة بتغيرات أخرى لم يتم إدراجها في النموذج .

### المطلب الثالث: الاختبارات الإحصائية لنموذج ARDL.

أولاً: اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء باستعمال (LM Test).

الجدول رقم (03-06) : اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء باستعمال (LM Test).

| Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: |          |                     |        |
|---------------------------------------------|----------|---------------------|--------|
| F-statistic                                 | 8.097599 | Prob. F(6,26)       | 0.0001 |
| Obs*R-squared                               | 21.49644 | Prob. Chi-Square(6) | 0.0015 |

المصدر : من إعداد الطلبة باستخدام برنامج EViews.10

بما أن Prob. F-statistic منخفضة وأقل من 0.05 فإننا لانقبل فرض العدم ولا نرفض الفرض البديل أي وجود ارتباط ذاتي تسلسلي بين الأخطاء.

### ثانياً: اختبار وجود تجانس بين التباين Breusch-Pagan-Godfrey Test.

الجدول رقم (03-07) : نتائج تقدير اختبار ثبات التباين.

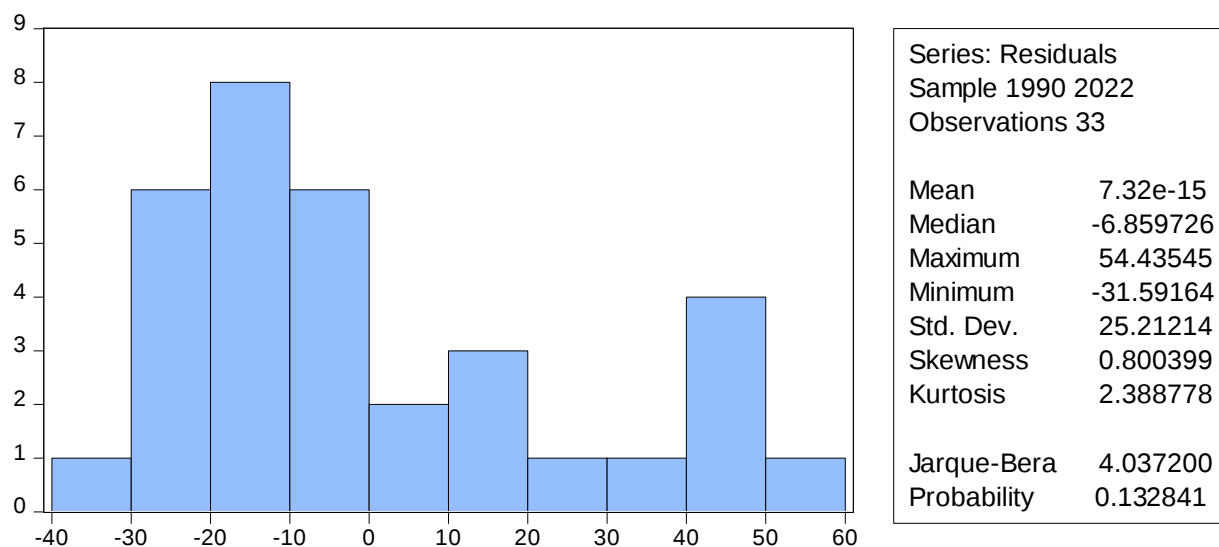
| Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey |          |                     |        |
|------------------------------------------------|----------|---------------------|--------|
| F-statistic                                    | 0.238068 | Prob. F(1,31)       | 0.6290 |
| Obs*R-squared                                  | 0.251496 | Prob. Chi-Square(1) | 0.6160 |
| Scaled explained SS                            | 0.190352 | Prob. Chi-Square(1) | 0.6626 |

المصدر : من إعداد الطلبة باستخدام برنامج EViews.10

نلاحظ من خلال الجدول أن Prob. F(11,11) وهي أكبر من 0.05 فإننا نرفض الفرض البديل  $H_1$  ونقبل فرض العدم وهذا يدل على أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم التجانس أي أن البواقي لها نفس التباين.

ثالثاً: اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر Jarque-Bera: بالاستعانة ببرنامج E-views.10 نحصل على نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي هذا النموذج المقدر كما هو موضح في الشكل التالي:

شكل رقم (03-08): اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر



المصدر: من إعداد الطلبة باستخدام برنامج EViews.10

نلاحظ من خلال الشكل اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر Jarque-Bera ان القيمة الاحتمالية لإحصائية Jarque-Bera (Prob=0.132841) اكبر من 0.05 (5%) إذا فان البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

### خلاصة الفصل :

إن الاضطرابات والتقلبات في أسعار صرف تؤدي إلى مخاطر على اقتصاديات مختلف دول العالم، والجزائر كغيرها من الدول ليست بمنأى عن هذه المخاطر، خاصة في ظل اختلاف العملات التي تتم بها فورة المعاملات والمبادلات الخارجية للجزائر، وأمام هذا الوضع تواجه الجزائر في الوقت الحالي العديد من التحديات التي تعمقت بفعل تراجع أسعار البترول وارتفاع الدولار الأمريكي مقابل تراجع الأورو، وبالتالي تتعرض الجزائر إلى فقدان قيمة مداخيلها المتأتية من الدول الأوروبية، ناهيك عن تراجع قيمة تحويلات المهاجرين وفرص الاستثمار الأجنبي بسبب تفشي جائحة كوفيد 19 . و من خلال هذه الدراسة تم محاولة قياس أثر تقلبات أسعار البترول على سعر الصرف الدينار الجزائري، والتي من خلالها تم اختبار صحة الفرضيات السابقة.

فالفرضية الأولى مفادها انخفاض أسعار البترول يؤدي إلى خفض سعر الصرف الدينار مقابل الدولار. ظهر أنها صحيحة، تتأثر أسعار الصرف في الجزائر بأسعار البترول، حيث يؤدي تراجع وانخفاض أسعار البترول إلى رفع قيمة الدولار، وبالتالي خفض قيمة الدينار الجزائري كإجراء ضمن السياسة النقدية من أجل تغطية عجز الموازنة العامة وتشجيع قطاع الصادرات والتقليل من الواردات حيث تهمم الجزائر من خلال هذا الإجراء بجانب الإيرادات أكثر من اهتمامها بجانب الاستثمارات ويتضح ذلك من خلال اعتمادها على سعر الصرف كآلية في سياستها النقدية بدل اعتمادها على سعر الفائدة الذي يبقى ثابتا وغير مؤثر.

وبالنسبة للفرضية الثانية والتي مفادها هناك علاقة طردية ومعنوية بين تغيرات أسعار البترول وسعر الصرف الدينار مقابل الدولار. ظهر أنها غير صحيحة، لأن معامل متغير أسعار البترول ظهر معنوي عند (5%) وإشارته سالبة، أي هناك علاقة عكسية بين المتغير التابع سعر صرف الدينار مقابل الدولار والمتغير المستقل أسعار البترول، فكلما ارتفع سعر البترول انخفض سعر صرف الدينار مقابل الدولار والعكس صحيح. وهذا مخالف للمنظور الاقتصادي القائل بأن ارتفاع أسعار البترول يؤدي إلى ارتفاع واردات البترول إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وهو بدوره يؤدي إلى ارتفاع عجز الميزان التجاري والحساب الجاري الأمريكي، ومن ثم انخفاض قيمة الدولار وارتفاع قيمة الدينار، وذلك لأن السلطات الجزائرية انتهجت سياسة التخفيض للدينار على التوالي.

أما للفرضية الثالثة والتي مفادها توجد علاقة توازنية قصيرة وطويلة الأجل بين أسعار البترول وسعر صرف الدينار مقابل الدولار خلال الفترة (1980-2022)، ظهر أن الفرضية صحيحة بوجود علاقة توازنية قصيرة وطويلة الأجل بين سعر الصرف والميزان التجاري (علاقة تكامل مشترك وفق نموذج ARDL).

ومن خلال ماسبق من جميع الاختبارات السابقة توصلنا إلى أن نموذج ARDL الذي تم إعماله في الدراسة في الدراسة مثالي انطلاقا من النتائج المتوصل إليها، والمتمثلة في أنه توجد علاقة طويلة الأجل بين المتغير المفسر باتجاه المتغير التابع، كما يمكن تصحيح الأخطاء في الأجل الطويل بإضافة إلى أنه لا توجد مشكلة الارتباط الذاتي لتسلسل الأخطاء كذلك، ولا توجد مشكلة ثبات تباين الخطأ وإن تسلسل الأخطاء تتبع توزيع طبيعي، كما تبين أن الصياغة الدالية للنموذج صحيحة. وأهم شيء أنه بعد إجراء اختبار استقرار الهيكل لمعادلة الميزان التجاري تبين أن هناك استقرار في النموذج بين نتائج الأجلين القصير والطويل، أي

أن المقدرات ثابتة خلال الزمن بمعنى أنه لا توجد لدينا أكثر من معادلة للميزان التجاري خلال فترة الدراسة المقدرات. مع وجود علاقة سببية في اتجاه واحد من سعر البترول إلى سعر الصرف، بمعنى سعر البترول يتسبب في سعر الصرف ويؤثر فيه.

الخاتمة

## الخلاصة :

يُعتبر البترول من أهم الموارد الطبيعية في العالم، حيث يلعب دورًا حيويًا في الاقتصاد العالمي. يستخدم البترول كوقود للسيارات والطائرات والسفن، وكمادة خام لإنتاج البلاستيك والأدوية والألياف والأسمدة والعديد من المنتجات الأخرى. بالإضافة إلى ذلك، يعتبر البترول مصدرًا رئيسيًا للدخل للدول المنتجة.

يتم في العادة عند تسعير أي سلعة منتجة ومعرضة للبيع بالنظر إلى حجم العرض و الطلب على هذه السلعة مع أخذ حجم تكاليف إنتاجها بعين الاعتبار، غير أن هذه العوامل ليست هي المحدد الوحيد لسعر البترول وذلك كون أن البترول سلعة غير عادية من حيث الاستهلاك وحجم الطلب العالمي عليها، فضلاً عن أهميتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية، فهي سلعة استطاعت أن تخرج البشرية من الحياة البدائية والمعاناة التي كان يعيش فيها إلى حياة متطورة وأكثر سهولة، لذلك تدخلت عوامل أخرى جديدة لتؤثر على سعر البترول محاولةً من وراء ذلك السيطرة عليه ، وهو ما جعل من أسعار البترول تشهد حالة مد وجزر في اتجاهاتها السعرية جعلتها دائمة التقلب.

يُفترض بأن يُسعر البترول بعملة الدولة المنتجة له لكن بحكم سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية عليه (البترودولار ) أصبح للبترول عملة واحدة يرتبط بها هي الدولار الأمريكي، و هذا هو سبب عدم زيادة الطلب على الدينار الجزائري الذي يمثل عملة الدولة التي تُصنف ضمن الدول المصدرة للبترول ، وعلى الرغم من تحكم الدولة الدائم في إتجاه سعر صرف الدينار الجزائري الذي صُرح بأنه ذو تعويم مُدار إلا أن ذلك لم يمنع من تأثير تغيرات أسعار البترول على سعر صرف الدينار الجزائري وإن كان بشكل غير مباشر.

فمن خلال هذه الدراسة لهذا الموضوع يمكن عرض مجموعة من النتائج المتوصل إليها، ومن جانب آخر قدمنا في إطار هذه النتائج جملة من الاقتراحات ، لكن قبل التطرق إليها سنعرض أولاً على اختبار الفرضيات.

**أولاً: النتائج:** بعد ما تم استعراضه في هذه الدراسة يمكن عرض مجموعة النتائج التي تم التوصل إليها كما يلي:

- للبترول عدة أنواع ولكل نوع سعر خاص به حسب الجودة ، ووفق الدراسات التي أجريت على أنواع البترول فإنها تتوقع بأن جودة البترول في المستقبل ستتغير إلى الأسوأ وذلك نتيجة التغيرات التي تحدث في تركيبة الأرض، وبالتالي فإن أسعار البترول في المستقبل لن تعرف ارتفاع كبير بسبب انخفاض جودته.
- يعود الفضل في النجاحات التي حققتها كل من بريطانيا وفرنسا ضد ألمانيا إلى تحصلهما على إمدادات البترول من الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى إثر هذه الهزيمة تم التيقن بأن تفوق الأمم مرهون بمدى امتلاك البترول، لذلك اتجهت الدول الكبرى التي لا تحتوي أراضيها على البترول إلى تبني القرارات السياسية والتي تضمن لها استمرارية تدفق البترول.
- يُعتبر البترول نعمة ونقمة في آنٍ واحد للدول التي تمتلكه، فبالإضافة إلى الإيرادات الضخمة والاستهلاك الزهيد للطاقة الخيرة التي يوفرها البترول، قد يحمل هذا الأخير في خباياه اضطراب سياسي للدول المنتجة للبترول من قبل الدول الصناعية الكبرى المستهلكة له التي نجدها مستعدة للجوء إلى هذا الأسلوب إن لم تجد طرق أخرى توفر لها البترول ، ذلك أن البترول يمس الأمن القومي لهذه الدول الصناعية وعليه فإنه بمجرد انقطاعه عنها يزول السلام عن العالم.

◀ مرت عملية تسعير الدينار الجزائري بعدة أنظمة على مراحل، بدأها بنظام التثبيت لعملة واحدة وختمها بنظام التعويم المدار على اعتقاد أن السبب وراء انعدام الطلب على الدينار الجزائري هو طبيعة نظام الصرف الذي تعتمد عليه، لكن العائق الحقيقي يتمثل في الاقتصاد الهش والضعيف للجزائر الذي يتميز بالتبعية البترولية.

◀ اعتقدت الدولة بأنها من خلال تحكمها في سعر صرف عملتها ستتمكن من عزل اقتصادها عن الأزمات والصدمات الخارجية، لكنها لم تفلح في ذلك كونها تُصدر سلعة ذات أهمية عالمية تُخفي في طياتها الكثير من الصراعات والأزمات التي تمر في الأخير على الاقتصاد الجزائري تاركة وراءها آثارها ذات النتائج السلبية على الموارد المتأتية من أسعار النفط وسعر الصرف.

◀ تم التوصل من خلال الدراسة القياسية التي أُجريت إلى وجود علاقة تكامل مشتركة قصيرة وطويلة الأجل بين أسعار البترول وسعر صرف الدينار الجزائري .

**ثانيًا : اختبار الفرضيات:** بناءً النتائج التي تم التوصل إليها يمكن الحكم على مدى صحة الفرضيات المصاغة في مقدمة على البحث وفق ما يلي:

◀ **الفرضية الأولى:** حسب ما تم التطرق إليه في الفصل الأول فإن من أهم العوامل التي تسببت في التقلبات الكثيفة لأسعار البترول هي الصراعات القائمة بين الدول المنتجة والدول المستهلكة له، والتي انتهت البعض منها باحتلال الدول المستهلكة للبترول للدول المنتجة له عسكريًا وسياسيًا ، وعليه فإن هذه الفرضية صحيحة.

◀ **الفرضية الثانية:** تثبت نتائج الفصل الثاني صحة أن كل من: أسعار البترول، الميزان التجاري والسوق الموازي بأنها تؤثر على سعر صرف الدينار الجزائري، وذلك كون أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد بترولي يعتمد إلى حد بعيد على الإيرادات البترولية بالعملة الصعبة من جهة، والاختلال الذي عرفه الميزان التجاري منذ الاستقلال وتسببه في تقلب سعر صرف الدينار الجزائري من جهة أخرى، ناهيك عن السوق الموازي الذي نجد بأن الحكومة تسعى دائمًا إلى المحافظة على فارق سعري صغير بين سعر صرفها الرسمي وسعر الصرف الموازي ولهذا السبب لا يزال السوق الموازي متواجد إلى غاية اليوم.

◀ **الفرضية الثالثة:** حسب النتائج المتوصل إليها في الدراسة القياسية تم التأكيد على وجود علاقة عكسية بين أسعار البترول وسعر صرف الدينار الجزائري حيث كلما ارتفعت أسعار البترول تحسنت قيمة الدينار الجزائري، وفي المقابل أثبتت هذه الدراسة بأن سعر صرف الدينار الجزائري لا يؤثر على أسعار البترول بل هناك تأثير وحيد الاتجاه بين هذين المتغيرين وهو تأثير أسعار البترول على سعر صرف الدينار الجزائري وليس العكس.

**ثالثًا : اختبار الفرضيات:** بالاعتماد على الاستنتاجات التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة النظرية والتحليلية لموضوع البحث يمكن تقديم مجموعة من الاقتراحات والتي نلخص أهمها فيما يلي:

◀ ينبغي على الحكومة الجزائرية ترشيد عملية إنتاجها للبترول وربطها بحجم تواجدته في الأسواق العالمية من جهة وبحسب الأسعار السائدة.

- ◀ يتوجب على الجزائر عدم الاكتفاء بإنتاج البترول من باطن الأرض وتصديره في شكله الخام والبدء في تحويله واستخراج مختلف أنواع المشتقات الموجودة فيه وتصنيع المنتجات التي تنتجها بمجودة عالية.
- ◀ بما أن البترول مادة ناضبة فإن نضوبه آتٍ لا محالة، لذلك يجدر بالحكومة البحث عن مصادر طاقة أخرى بديلة والاهتمام بها خاصة الطاقة الشمسية التي تحتكر فيها الجزائر موقع جغرافي يعطيها الصدارة في إنتاجها.
- ◀ يجب على السلطات والهيئات الحكومية إعادة النظر في القرارات السياسية التي تتخذها حول نظام سعر الصرف الذي تتبعه وحول الاتجاه الذي يجب على سعر الصرف أن يتخذه.
- ◀ ضرورة تمتع المؤسسات السياسية والقانونية الجزائرية بالنظم القوية التي تكفل لها تجنب الآثار السلبية لتقلبات أسعار البترول على قيمة الدينار الجزائري.
- ◀ ينبغي على الجزائر قطاع الفلاحة أن تباشر في تنشيط القطاعات الاقتصادية الأخرى وتنميتها خاصة والصناعة وأن لا تركز جل اهتمامها على قطاع النفط.
- ◀ ضرورة العمل على ترشيد الإنفاق الحكومي وإعادة صياغة أولويات اتمع بأبعادها الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية حتى تحقق الأمن الاقتصادي في الأجل الطويل.
- ◀ إصلاح بيئة الأعمال والإختلالات الهيكلية مع إشراك القطاع الخاص في العمل والإنتاج لترقية الإنتاج وتحسين تنافسية هذه القطاعات في الخارج إضافة إلى تقليل تدخل الدولة في الاقتصاد.

## قائمة المراجع

## 1. الكتب

- حسن عبدالله ، البترول العربي " دراسة اقتصادية سياسية "، دار النهضة العربية، 2003 ص 01
- محمد احمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983 ص 32
- سمير التنبير، "تطورات النفطية في الوطن العربي ماضيا وحاضرا"، دار المنهل اللبناني ، الطبعة الأولى، الجزء الثاني، 2008، ص 18.
- سالم عبد الحسن ، " اقتصاديات النفط "، الجامعة المفتوحة، طرابلس، 1999، ص 48-54
- احمد حسين الهيتي، "مقدمة في اقتصاد النفط"، دار النموذجية للطباعة و النشر صيدا ، بيروت، ط 1، 2011، ص 67
- قصي عبد الكريم إبراهيم، أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية (النفط السوري نموذجا)، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، ط 1، دمشق- سوريا، 2010، ص: 70-74
- مغاري كريمة، تراجع أسعار النفط وأثره على الدول المصدرة و المستوردة للنفط، ص 215214
- سعدي محمد الخطيب، العقود البترولية وحق الشعوب في الموارد النفطية، منشورات الحلبي الحقوقية، ط 01، بيروت- لبنان، 2015، ص: 105 - 111.
- البرجاس، حافظ ، " الصراع الدولي على النفط العربي "، الطبعة الأولى.بيروت، بيسان للنشر ،2000، ص 241
- حسين عبد الله ، "مستقبل النفط العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت - لبنان، ط 2، 2006، ص 288.
- محمد أحمد الدوري، " محاضرات في الإقتصاد البترولي"، ديوان المطبوعات الجامعية، عنابة الجزائر، 1983 ص 194-195
- نواف الرومي، " منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام"، طبعة الأولى، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، الجماهيرية الليبية، 2000، ص 18 - 24 .
- ضياء مجيد الموسوي، ثورة أسعار النفط 2004، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون-الجزائر، 2005، ص 81-87.
- الطاهر قانة، اقتصاديات صرف النقود والعملات دار الخلدونية، ط 01، القبة - الجزائر، 2009، ص: 09. (بتصرف)
- عباس أحمد محمد الباز ، أحكام صرف النقود والعملات في الفقه الإسلامي وتطبيقاته المعاصرة، دار النفائس، ط 02 عمان-الأردن، 1999، ص: 15 (بتصرف )
- حسين عمر، المداخل إلى دراسة علم الاقتصاد - العلاقات الاقتصادية الدولية -شرح في الاقتصاد الولي والاقتصاد العام ودولة الرفاهية، دار الكتاب الحديث، القاهرة-مصر، دون سنة، ص: 18. (بتصرف)
- هجير عدنان زكي أمين، الاقتصاد الدولي - النظرية والتطبيقات ، دار إثراء، ط 01، الأردن، 2010، ص: 259.
- لخلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسين العصرية، ط 01، بيروت-لبنان، 2016، ص: 120.
- محمود يونس محمد، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الإسكندرية - مصر، 2009، ص: 242
- إسماعيل إبراهيم الطراد، إدارة العملات الأجنبية، مطبعة روزنا، ط 01 ، الأردن، 2001، ص: 139-141.
- جميل محمد خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الأكاديميون ، ط 01، عمان-الأردن، 2014، ص 182
- السيد متولي عبد القادر ،الاقتصاد الدولي - النظرية والسياسات، دار الفكر، ط 01 ، عمان الأردن، 2011، ص: 116، 117.
- مروان عطون، الأسواق النقدية والمالية البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال، ديوان المطبوعات الجامعية، جزء 02، بن عكنون-الجزائر،

- 2005، ص: 08
- ضياء مجيد موسوي، تقلبات أسعار الصرف، ديوان المطبوعات الجامعية جزء 02 بن عكنون الجزائر 2016، ص: 13، 14،
- عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي، دار المجدلاوي، ط 01، عمان - الأردن، 1999، ص: 158.
- عبد الرحمان يسري، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، الإسكندرية - مصر، 2006، ص: 360-363.
- زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي والعلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية-مصر، 2005، ص: 44
- هوشيار، معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير، ط 01، عمان-الأردن، 2006، ص: 282.
- كامل بكري، الاقتصاد الدولي "التجارة الدولية والتمويل"، الدار الجامعية، الإسكندرية-مصر، 2003، ص: 309.
- عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي، سعر الصرف وإدارته في ظل الأزمات الاقتصادية (نظرية وتطبيقات)، دار صفاء، ط 01، عمان-الأردن، 2011، ص: 38
- وسام ملاك، الظواهر النقدية على المستوى الدولي قضايا نقدية ومالية، دار المنهل اللبناني، ط 01، بيروت - لبنان، 2001، ص: 188-191.
- بسام الحجار، نظام النقد العالمي وأسعار الصرف، دار المنهل اللبناني، ط 01، بيروت-لبنان، 2009، ص: 100.
- منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في هيكل تمويل الشركات، سلسلة الفكر الحديث في الإدارة المالية، منشأة المعارف، مصر، 2003، ص: 558.
- كامل بكري، الاقتصاد الدولي للتجارة الخارجية والتمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية-مصر، 2001، ص: 297.
- محمد مطر، الأسس النظرية والعملية لبناء وإدارة المحافظ الاستثمارية، دار وائل، ط 01 عمان الأردن، 2016، ص: 274، 288
- طارق عبد العال حماد، المشتقات المالية (المفاهيم - إدارة المخاطر الخاسبة)، الدار الجامعية، الإسكندرية-مصر، 2001، ص: 239.
- محمد زكي شافعي، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت - لبنان، بدون سنة، ص: 92-94.
- نشأت نبيل محمد الوكيل، التوازن النقدي ومعدل الصرف دراسة تحليلية مقارنة شركة تاس للطباعة، ط 01، القاهرة-مصر، 2006، ص: 22.
- محمد عبد العزيز عجمية، الاقتصاد الدولي دراسة نظرية وتطبيقية، بدون دار نشر، الإسكندرية-مصر، 2000، ص: 76
- قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 02، بن عكنون-الجزائر، 2005، ص: 122، 123.
- بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، مجد المؤسسة الجامعية، ط 01 بيروت - لبنان، 2003، ص: 100-111.
- رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق، المكتبة العصرية، مصر، 2007، ص: 126-129.
- أمين صيد، سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، مكتبة حسين العصرية، ط 01، بيروت-لبنان، 2013، ص: 272.
- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، مكة المكرمة السعودية، 2004، ص: 670، 671.
- كامل للاقتصاد الإسلامي، العدد 32 جامعة الأزهر - مصر، 2007، ص: 24، 25.
- كمال علاوي، كاظم الفتلاوي، حسين لطيف الزبيدي، القياس الاقتصادي: النظرية والتحليل، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان 2014، ص: 269.

## 2. الرسائل والأطروحات العلمية

### أ- رسائل الدكتوراه

- بلقلة ابراهيم، سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة إلى حالة الجزائر . أطروحة دكتوراه غ م ، تخصص نقود ومالية ، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف، 2014-2015، ص09.
- ماضي محمد، تذبذبات أسعار النفط وتأثيراتها على اقتصاد دول منظمة أوبك، رسالة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية فرع تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3- الجزائر، 2015-2016، ص05.
- حامد مولود علي الترك، نموذج مقترح لمراجعة الجانب الحكومي لنفقات شركات مقاسمة إنتاج النفط " دراسة ميدانية : المؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا" رسالة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه علوم في علوم التسيير تخصص نقود و مالية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 3 - الجزائر ، 2010 - 2011، ص 06
- دريسي أسماء، التنافس الدولي على أهم منابع النفط في العالم والرهانات الإستراتيجية المستقبلية حالة التنافس الصيني - الأمريكي على نفط الخليج العربي، رسالة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه في علوم التسيير تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3 -الجزائر، 2012 - 2013، ص 65،66.
- عكة عبد الغني، تنمية البلدان النفطية في ظل العولمة الاقتصادية مع التركيز على حالة الدول العربية، رسالة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر -الجزائر، 2009-2010 ص85-81.
- إدريس أميرة، تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري (1980-2014)، رسالة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه علوم تخصص نقود مالية وبنوك ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان- الجزائر، 2015 - 2016 ، ص136
- سعدي فيصل، تقلبات السوق النفطية العالمية وأثرها على قطاع التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة (1997-2010)، رسالة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3 - الجزائر، 2013-2014، ص: 83، 84.
- عية عبد الرحمن، انعكاسات تقلبات أسعار النفط على قرارات السياسة الاقتصادية الجزائرية، رسالة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3 - الجزائر، 2014-2015، ص23.
- جمعة رضوان، نمو الاقتصاد العالمي وأثره على اقتصاديات الدول المصدرة للنفط (OPEP) (دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970-2015)، رسالة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية فرع اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3 - الجزائر، 2012-2013، ص86.
- طيبي حمزة، أثر تغيرات أسعار النفط على التنمية الاقتصادية في البلدان العربية المصدرة للنفط دراسة حالة الجزائر (2000-2012)، رسالة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية تخصص التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3 - الجزائر، 2015-2016، ص 145 ، 146.

- مبانى عبد المالك، الجزائر في ظل تحولات الاقتصاد العالمي للمحروقات دراسة تحليلية، رسالة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3 - الجزائر، 2013-2014، ص 40-43.
- سعدي نعمان، الأساليب التقليدية في تسيير مخاطر الصرف ومدى ملاءمتها للاقتصاديات النامية حالة الجزائر، رسالة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع نقود ومالية غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 3 - الجزائر، 2013-2014، ص: 76، 77.
- بن حمودة فاطمة الزهراء، أثر تقلبات أسعار الصرف على التنمية الاقتصادية حالة الجزائر، رسالة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية فرع نقود ومالية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر الجزائر، 2009-2010، ص: 16-17.
- فاطمة الزهراء خبازي، إدارة السياسة الاقتصادية في ظل ترتيبات سعر الصرف المختلفة - الجزائر - نموذجًا - خلال الفترة 1986/2011، رسالة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود مالية وبنوك، غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر - الجزائر، 2014-2015.
- بريزي محمد أمين، الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية - دراسة حالة الجزائر، رسالة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3 - الجزائر، 2010-2011، ص: 49.
- بولجعة عبد الناصر، دور المعلومات في تحديد سعر الصرف، رسالة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر - الجزائر، 2008-2009، ص: 37.
- بوعبد، الله علي، أثر الأسواق المالية الناشئة على استقرار أسعار الصرف في الدول العربية، رسالة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة بسكرة - الجزائر، 2013-2014، ص: 101-103.
- بن عيني رحيمة، سياسة سعر الصرف وتحديده دراسة قياسية للدينار الجزائري، رسالة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية، غير منشورة، كلية علوم اقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان - الجزائر، 2013-2014، ص: 168-170.
- ميهوب مسعود، دراسة قياسية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر في ضوء الإصلاحات الاقتصادية للفترة بين: (1990-2015)، رسالة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص علوم تجارية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة-الجزائر، 2016-2017، ص: 162-167.
- حسية مداني، أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر (1980-2015)، رسالة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد مالي، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة سيدي بلعباس-الجزائر، 2016-2017، ص:
- دحماني محمد أدريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل، رسالة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع اقتصاد التنمية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان-الجزائر، 2012-2013، ص: 236، 237.

## ب- مذكرات الماجستير

- عبد المالك مباني، الاقتصاد العالمي للمحروقات "النفط والغاز الطبيعي -دراسة تحليلية استشرافية، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر-الجزائر، 2007-2008، ص 04-02.
- جامع عبد الله، أثر تطورات أسعار النفط خلال الفترة 200-2010 على الاقتصاديات النفطية - دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير غ م، تخصص إقتصاد دولي، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011-2012، ص 5.
- قويدري قوشيح بوجمة، " انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الإقتصادية الكلية في الجزائر"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و مالية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة حسينة بن بوعلي شلف، الجزائر، 2008-2009، ص 45.
- العمري علي، دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1970-2006)، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع اقتصاد كمي، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر-الجزائر، 2007-2008، ص 06-08.
- بوعونية مولود، العلاقة بين سعر البترول وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر باستخدام منهجية "VAR"، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر-الجزائر، 2009-2010، ص 14، 15.
- وحيد خير الدين، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات - دراسة حالة الجزائر -، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة-الجزائر، 2013-2012، ص 98 99.
- بلقاسم ليندة، أثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية - دراسة قياسية حالة الجزائر (1998-2010)، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 3 - الجزائر، 2013-2012، ص: 03.
- صحراوي سعيد، محددات سعر الصرف: دراسة قياسية لنظرية تعادل القوة الشرائية والنموذج النقدي في الجزائر، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية دولية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان-الجزائر، 2009-2010، ص 08.
- بودراع مفيدة، أثر قابلية العملة للتحويل على الاقتصاد الجزائري، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماجستير في علوم التسيير فرع نقود ومالية، غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 3 الجزائر، 2007-2008، ص: 108، 109.
- جعفري عمار، إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية دراسة حالة نظام سعر الصرف في الجزائر للفترة (1990-2010)، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة - الجزائر، 2012-2013، ص: 20.
- العربي بوعلام، محاولة تقدير العلاقة بين أسعار النفط الخام وسعر صرف الدولار بطريقة ECM فترة الدراسة من 02-01-2009 إلى 30-12-2010)، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع نقود الاقتصاد القياسي غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر الجزائر، 2011-2012، ص: 09.

- جمال طباش، تقدير خطر سعر الصرف في المؤسسات الاقتصادية دراسة تمويل الواردات بالقرض والتحصيل المستندي في مؤسسة Civital Béjaia، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع وبنوك وتأمينات، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة - الجزائر، 2011-2012، ص: 22
- رنان راضية، أنظمة سعر الصرف في البلدان النامية ودرها في مكافحة التضخم في ظل التحولات المالية الدولية دراسة حالة البلدان الناشئة (الشيلي والمكسيك)، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع نقود ومالية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر - الجزائر 2001-2002، ص: 15
- موري سمية، آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات تخصص مالية دولية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة تلمسان - الجزائر، 2009-2010، ص: 17
- بوادي سليمة، محاولة نمذجة سلوك سعر صرف الدولار أورو دراسة قياسية : (2000-2010)، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع اقتصاد كمي غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 3 الجزائر، 2012-2013، ص: 17\_18
- عمر مؤذن، تغير سعر صرف الدينار الجزائري وأثره على ميزان المدفوعات في الفترة ما بين (1990-2010)، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد مالية دولية غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية الجزائر، 2011-2012، ص: 49، 50.
- بن حمودة فاطمة الزهراء، نظام الصرف في الجزائر في ظل التحولات المالية، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع نقود ومالية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر - الجزائر، 2000-2001، ص: 44، 45
- لسعيد عناني، آثار تقلبات سعر الصرف وتدبير المؤسسات الاقتصادية لمواجهة حالة مؤسسة الملح بسكرة، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع تسيير المؤسسة، غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة - الجزائر، 2005-2006، ص: 152-153.
- بن مصطفى عبد القادر، إدارة سعر الصرف ونظرية تعادل القدرة الشرائية - دراسة قياسية حالة الجزائر تونس المغرب، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية دولية غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية جامعة تلمسان-الجزائر، 2010-2009، ص: 36، 37
- شلال رشيد، تسيير المخاطر المالية في التجارة الخارجية الجزائرية، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص إدارة العمليات التجارية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3 - الجزائر، 2010-2011، ص: 61.
- مولاي بوعلام، سياسات سعر الصرف في الجزائر -دراسة قياسية في الفترة (01: 1990-2003 04)، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3-الجزائر، جوان 2005، ص: 24.
- يوسف عبد الباقي، دور سعر الصرف في تعديل ميزان المدفوعات للدول النامية - دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع التسيير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 3 الجزائر، جوان 2001، ص: 10.
- يعقوبي محمد، تأثير تغيرات أسعار صرف العملات على مؤشرات أسعار الأسهم في الأسواق المالية العالمية، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية واقتصاد دولي غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف - الجزائر، 2011-2012،

- بن خليف طارق، دراسة السببية بين المتغيرات التضخم، سعر الصرف وسعر الفائدة في الجزائر 1990-2003، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع اقتصاد كمي، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3-الجزائر، 2004-2005، ص: 21.
- منهوم بلقاسم، أثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية على ميزان المدفوعات دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970-2009، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية دولية غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران - الجزائر، 2012-2013، ص: 73،
- مبابي محمد، إستراتيجية تسيير احتياطات الصرف في الجزائر، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع التحليل الاقتصادي، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر - الجزائر 2008-2009، ص: 20، 21.
- عبد الجليل هجرية، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري - دراسة حالة الجزائر - مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماجستير تخصص مالية دولية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة تلمسان - الجزائر، 2011-2012، ص: 18، 19.
- قوطوش بشرى، الاتجاهات العامة للسياسة المالية وسياسة سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (1990-2007)، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3 - الجزائر، 2008-2009، ص: 49
- حنان لعروق، سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي - دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص بنوك وتأمينات، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة - الجزائر، 2004-2005، ص: 144، 145.
- عبد الوهاب زنفيلة، أثر تغيرات سعر الصرف على الحساب الجاري - دراسة حالة الجزائر للفترة (1990-2014)، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الماجستير فرع علوم اقتصادية تخصص تجارة ومالية دولية غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة-الجزائر، 2016-2015، ص: 37.
- بن ياني مراد، سعر الصرف ودوره في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة قياسية حالة الجزائر، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية دولية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان-الجزائر، 2011-2012، ص: 115.
- سميرين سمير خليل أبو راضي، تحليل حجم تداول أسهم البنوك المدرجة في بورصة عمان باستخدام نموذج السلاسل الزمنية -دراسة حالة-، رسالة مقدمة للحصول على مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال A.B.M، غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة عمان-الأردن، 2009، ص: 27

#### ت- مذكرات بكالوريوس

- محمد خروير محمد الزامل، واقع الاستثمار النفطي في منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط الخام (أوابك)، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة بكالوريوس، كلية الإدارة والاقتصاد، كلية القادسية- الأردن، 2017 ص 15.

#### 3. المجالات والملتقيات

##### أ- المجالات

- بن رمضان أنيسة، الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي: دراسة حالة البترول في الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية، العدد 15، جوان 2014، ص 296، 297.
- رحمان أمال "النفط و التنمية المستدامة"، مجلة أبحاث الاقتصادية و الإدارية، العدد الرابع، 12/2008، ص 180.
- تعرفوا على المحروقات، مجلة فصلية لسوناطراك، حيدرة الجزائر، الثلاثي الأول، 1991 ص 24-25

- إستراتيجية وكالة الطاقة الدولية: قراءة أولية في أسباب الأوضاع النفطية الراهنة وعوامل استمرارها، منشور عن المستقبل العربي، العدد 127، بيروت-لبنان، سبتمبر 1979، ص 07.
- تومي الصالح، دراسة قياسية وتنبؤية لأسعار النفط العالمية خلال الفترة (1970-2018)، مجلة الباحث، العدد 16، جامعة ورقلة-الجزائر، 2016، ص 63 (بتصرف).
- جاب الله مصطفى، تقلبات أسعار النفط وعلاقتها برصيدي الموازنة العامة وميزان المدفوعات -حالة الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 01، العدد 09، جامعة الوادي- الجزائر، جوان 2016، ص 10.
- ضويحي حمزة، آثار تقلبات أسعار النفط على المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري، مجلة معارف، العدد 20، جامعة البويرة-الجزائر، جوان 2016، ص 272.
- عماد الدين محمد المزيني، العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية، مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 15، العدد 01، غزة-فلسطين، 2013، ص 339، 340.
- حيدوشي عاشور، تأثير ارتفاع أسعار النفط على الاقتصاديات العربية، مجلة معارف، العدد 11، جامعة البويرة-الجزائر، ديسمبر 2011، ص 159.
- كشتيتي حسين، مخاطر انخفاض أسعار النفط على التوازنات المالية في الدول المصدرة ومتطلبات الإصلاح، مجلة دراسات، العدد 52، جامعة الأغواط - الجزائر، مارس 2017، ص 180.
- رائد فاضل جويد، الطلب العالمي على النفط في ضوء السياسات النفطية ودوافع التعاون الدولي للقطاعات النفطية -دراسة تحليلية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الخامس 2014، بغداد- العراق، 2014، ص 199، 200 (بتصرف).
- أديب قاسم شذى، سعر صرف الدينار العراقي والعوامل المؤثرة فيه مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 11 بغداد العراق، 2006، ص: 06.
- لزعر علي، معدل الصرف الفعلي وتنافسية الاقتصاد الجزائري مجلة الباحث، العدد 11، جامعة ورقلة - الجزائر، 2012، ص: 49، 50؛
- عبد الرزاق بن الزاوي، دراسة قياسية لانحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة ورقلة الجزائر، 2012، ص: 07.
- عبد الرزاق بن الزاوي، دراسة قياسية لانحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة ورقلة الجزائر، 2012، ص: 85.
- محفوظ جبار، أثر تقلبات أسعار الصرف على الأسواق المالية دراسة إحصائية لبعض الأسواق المتقدمة للدول المتقدمة والنامية خلال السداسي الأول من سنة 2015، مجلة الباحث، العدد 16، جامعة ورقلة-الجزائر، 2016، ص: 21.
- محمد عبد الناصر حميداتو، أثر سياسات سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري -دراسة تحليلية وقياسية للفترة (1989-2014)، مجلة الباحث، العدد 16 جامعة ورقلة - الجزائر 2016، ص: 286
- محمد كمال، اختبار منحي J للتجارة الخارجية في الجزائر دراسة قياسية من 1980 إلى 2015 مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 15، جامعة الشلف - الجزائر 2016، ص: 106
- شعيب بونوة، سياسة سعر الصرف بالجزائر - نموذج قياسية للدينار الجزائري محلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 05، جامعة الشلف - الجزائر، 2011، ص: 122. حنان لعروق، مرجع سابق، ص: 145.
- لبار الأمين، مسار سياسة سعر الصرف في الجزائر دراسة تحليلية للنظم والنتائج بين 1964-2015، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 11، جامعة الوادي الجزائر، ديسمبر 2016، ص: 123-125.

- بطاهر علي، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 01 جامعة الشلف الجزائر، 2004، ص: 188-191
- محمد كمال، عدم مساعرة سعر الصرف في الجزائر، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 10 جامعة الوادي الجزائر، 2016، ص: 35؛
- آيت يحيى سمير، التعويم المدار للدينار الجزائري بين التصريحات والواقع، مجلة الباحث، العدد 09، جامعة ورقلة-الجزائر، 2011، ص: 67؛
- محمد راتول، الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقويم، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 04 جامعة الشلف-الجزائر، جوان 2006، ص: 243-245
- جليل كامل غيدان، أثر السياسة النقدية على استقرار سعر الصرف الأجنبي في العراق للمدة (1990-2012)، (مجلة الكويت للعلوم الاقتصادية 2 والإدارية، العدد 17، جامعة واسط-الكويت، 2015، ص: 22,21.
- محمد شيخي، اختبار العلاقة السببية والتكامل المشترك بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970-2011)، مجلة الباحث، عدد 13 جامعة ورقلة - الجزائر، 2013، ص: 127.
- دحماني محمد أدريوش، النمو الاقتصادي واتجاه الإنفاق الحكومي في الجزائر : بعض الأدلة التجريبية لقانون فانغر باستعمال مقارنة منهج الحدود "ARDL"، مجلة الاقتصاد والمناجمت، العدد 11 جامعة تلمسان - الجزائر، 2012، ص: 12.
- علي عبد الزهرة، حسن، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة وأسلوب مدمج النماذج المرتبطة ذاتيًا ونماذج توزيع الإبطاء (ARDL)، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 09 العدد 34 كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد - العراق، 2013، ص: 190.

#### ب- الملحقيات

- كمال عامر، الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مجمع أعمال الملتقى الدولي: "متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النامية في ظل اختيار أسعار المحروقات"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة-الجزائر، 29-30 نوفمبر، 2016، ص 04
- وهابي كلثوم، الصناعة النفطية وحماية البيئة في الجزائر، مجمع أعمال الملتقى الدولي: "متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النامية في ظل اختيار أسعار المحروقات"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة-الجزائر، 29-30 نوفمبر، 2016، ص 02,03.
- كمال باصور، واقع الاقتصاد الجزائري في ظل تقلبات أسعار البترول خلال الفترة (2000-2015)، مجمع أعمال الملتقى الدولي: "متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النامية في ظل اختيار أسعار المحروقات"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة-الجزائر، 29-30 نوفمبر 2016، ص 07 08 (بتصرف).
- لشبور فتيحة، إختيار أسعار النفط وإمكانية تحقيق التنوع الاقتصادي في الدول المصدرة للنفط - دراسة حالة منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوبك)، مجمع أعمال الملتقى الدولي: "متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النامية في ظل اختيار أسعار المحروقات"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة-الجزائر، 29-30 نوفمبر 2016، ص 09.
- راهم فريد، إختيار أسعار النفط: الأسباب والنتائج، مجمع أعمال المؤتمر الأول: "السياسات الاستخدمية للموارد الطاقوية بين متطلبات الطفرة وتأمين الاحتياجات الدولية"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف-الجزائر، 2015، ص 03,04.
- براهمي عبد الرزاق، فرصة إختيار أسعار البترول بين حدود النعمة وأبعاد النقمة، مجمع أعمال الملتقى الدولي: "متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النامية في ظل اختيار أسعار المحروقات"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة-الجزائر، 29-30 نوفمبر 2016، ص 06.

- حيدوشي عاشور، ملامح تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي في ظل تقلبات أسعار النفط، مجمع أعمال الملتقى الدولي: "متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النامية في ظل انهيار أسعار المحروقات"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة-الجزائر، 29-30 نوفمبر 2016، ص 07.

- حماني محمد أدريوش، دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الخاص في الجزائر باستخدام نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة، مجمع أعمال المؤتمر الدولي: "تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة سطيف الجزائر 11-12 مارس 2013، ص: 18.

#### 4. البحوث العلمية والتقارير

- لزهر ساحلي، الإحتياجات النفطية المؤكدة والتنمية الاقتصادية في الجزائر: دراسة قياسية للفترة (1980-2018)، جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة، 2021 - 2022، ص 137
- غريغوري غوس، هبوط أسعار النفط: الأسباب والتبعات الجيوسياسية، موجز السياسة، مركز بروكنجز، الدوحة-قطر، أبريل 2015، ص 01-03.
- النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، رقم 39 سبتمبر 2017، ص: 20.

#### 5. القواميس

- دولوناي جاك و شارلييه جان ميشيل، ترجمة محمد سميح السيد، الجانب الخفي من البترول، مصر، 1987، ص 3.
- أسواق العملات الأجنبية، ترجمة دار الفاروق، دار الفاروق، ط 01، القاهرة-مصر، 2005، ص: 09.

#### 6. المواقع الرسمية

- الموقع الرسمي لـ (04/16/2023) "https://www.opec.org/opec\_web/en/about\_us/25.htm".
- الموقع الرسمي لبنك الجزائر: <http://www.bank.of.algeria.dz/html/marcheintz>.
- الموقع الرسمي لقناة CNBC عربية <http://www.cnbcarabia.com/merket>.

### Livre.

- Meghari Karima, **le repli des cours de pétrole et sont impact sur les pays exportateurs et importateurs de pétrole**, (22/08/2017), p: 214, 215.
- Inter National Energy Agency (Secure, Sustainable, Together), **Word Energy Outlook 2014**, Résumé French Tranlation, p: 02.
- Jean Pierre Angelier , « **énergie international 1987–1988** » , Economica 1987, P 66
- Mondher Cherif, **Les Taux de Change**, Revue Banque Edition, Paris–France, P: 27.
- Paul grandjean, **Change et Gestion du Risque de Change**, Edition d'Organisation, Paris–France, 1987, P: 12. 77.
- Jean Barreau, **Gestion Financière**, DUNOD, 14 ème Edition, Paris–France, 2005, P: 108.
- David A. Dickey, **Likelihood Ration Statistics For Autorregressive Time Series With A Unit Root**, Econometrica, Vol 49, No 04, USA, 1981, p: 1057–1071.
- . C.W.J Granger, cointegration and error correction :Representation, Estemation and testing, Econometrica, vol 55, No 02, USA, 1987, p: 251–276.
- Hashem Pesaran, Bounds Testing
- Obben J. (1998). The Demand For Money in Brunei, l, Vol 02 , No12, PP109–121. Asian Economic Journa , 109–121.
- Narayan P. (2005). The saving and investment nexus for China: Evidence from cointegration tests. Applied Economics, Vol. 37,1979–1990, p258.

### Jornale

- Emeka Nkoro, **Autorgrssive Distributed Lag (ARDL) Cointegration Technique: Application and Interpretation**, Journal of Statistical and Econometric Methods, Vol 05, No 04, United Kingdom, 2016, p: 78.

## قائمة الملاحق

## قائمة الملاحق

### الملحق رقم (03-01): اختبار استقلالية السلسلة الزمنية ADF

| في المستوى  |    |
|-------------|----|
| TCH         | PP |
| "Intercept" |    |

|                                                    |             |                       |             |          |
|----------------------------------------------------|-------------|-----------------------|-------------|----------|
| Null Hypothesis: TCH has a unit root               |             |                       |             |          |
| Exogenous: Constant                                |             |                       |             |          |
| Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8) |             |                       |             |          |
|                                                    |             |                       | t-Statistic | Prob.*   |
| Augmented Dickey-Fuller test statistic             |             |                       | -0.403442   | 0.8969   |
| Test critical values:                              | 1% level    |                       | -3.653730   |          |
|                                                    | 5% level    |                       | -2.957110   |          |
|                                                    | 10% level   |                       | -2.617434   |          |
| *MacKinnon (1996) one-sided p-values.              |             |                       |             |          |
| Augmented Dickey-Fuller Test Equation              |             |                       |             |          |
| Dependent Variable: D(TCH)                         |             |                       |             |          |
| Method: Least Squares                              |             |                       |             |          |
| Date: 06/05/23 Time: 19:45                         |             |                       |             |          |
| Sample (adjusted): 1991 2022                       |             |                       |             |          |
| Included observations: 32 after adjustments        |             |                       |             |          |
| Variable                                           | Coefficient | Std. Error            | t-Statistic | Prob.    |
| TCH(-1)                                            | -0.012881   | 0.031927              | -0.403442   | 0.6895   |
| C                                                  | 5.095921    | 2.520787              | 2.021560    | 0.0522   |
| R-squared                                          | 0.005396    | Mean dependent var    |             | 4.157600 |
| Adjusted R-squared                                 | -0.027757   | S.D. dependent var    |             | 5.424519 |
| S.E. of regression                                 | 5.499288    | Akaike info criterion |             | 6.307576 |
| Sum squared resid                                  | 907.2651    | Schwarz criterion     |             | 6.399184 |
| Log likelihood                                     | -98.92121   | Hannan-Quinn criter.  |             | 6.337941 |
| F-statistic                                        | 0.162765    | Durbin-Watson stat    |             | 1.326286 |
| Prob(F-statistic)                                  | 0.689484    |                       |             |          |

|                                                    |             |                       |             |          |
|----------------------------------------------------|-------------|-----------------------|-------------|----------|
| Null Hypothesis: PP has a unit root                |             |                       |             |          |
| Exogenous: Constant                                |             |                       |             |          |
| Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8) |             |                       |             |          |
|                                                    |             |                       | t-Statistic | Prob.*   |
| Augmented Dickey-Fuller test statistic             |             |                       | -1.260089   | 0.6356   |
| Test critical values:                              | 1% level    |                       | -3.653730   |          |
|                                                    | 5% level    |                       | -2.957110   |          |
|                                                    | 10% level   |                       | -2.617434   |          |
| *MacKinnon (1996) one-sided p-values.              |             |                       |             |          |
| Augmented Dickey-Fuller Test Equation              |             |                       |             |          |
| Dependent Variable: D(PP)                          |             |                       |             |          |
| Method: Least Squares                              |             |                       |             |          |
| Date: 06/05/23 Time: 19:47                         |             |                       |             |          |
| Sample (adjusted): 1991 2022                       |             |                       |             |          |
| Included observations: 32 after adjustments        |             |                       |             |          |
| Variable                                           | Coefficient | Std. Error            | t-Statistic | Prob.    |
| PP(-1)                                             | -0.124468   | 0.098777              | -1.260089   | 0.2174   |
| C                                                  | 8.182896    | 5.480294              | 1.493149    | 0.1458   |
| R-squared                                          | 0.050267    | Mean dependent var    |             | 2.187500 |
| Adjusted R-squared                                 | 0.018609    | S.D. dependent var    |             | 15.52918 |
| S.E. of regression                                 | 15.38401    | Akaike info criterion |             | 8.364995 |
| Sum squared resid                                  | 7100.030    | Schwarz criterion     |             | 8.456604 |
| Log likelihood                                     | -131.8399   | Hannan-Quinn criter.  |             | 8.395361 |
| F-statistic                                        | 1.587824    | Durbin-Watson stat    |             | 1.842173 |
| Prob(F-statistic)                                  | 0.217351    |                       |             |          |

## "Trend And Intercept"

|                                                    |             |                       |             |        |
|----------------------------------------------------|-------------|-----------------------|-------------|--------|
| Null Hypothesis: TCH has a unit root               |             |                       |             |        |
| Exogenous: Constant, Linear Trend                  |             |                       |             |        |
| Lag Length: 7 (Automatic - based on SIC, maxlag=8) |             |                       |             |        |
|                                                    |             |                       | t-Statistic | Prob.* |
| Augmented Dickey-Fuller test statistic             |             |                       | -3.488677   | 0.0625 |
| Test critical values:                              | 1% level    |                       | -4.374307   |        |
|                                                    | 5% level    |                       | -3.603202   |        |
|                                                    | 10% level   |                       | -3.238054   |        |
| *MacKinnon (1996) one-sided p-values.              |             |                       |             |        |
| Augmented Dickey-Fuller Test Equation              |             |                       |             |        |
| Dependent Variable: D(TCH)                         |             |                       |             |        |
| Method: Least Squares                              |             |                       |             |        |
| Date: 06/05/23 Time: 19:52                         |             |                       |             |        |
| Sample (adjusted): 1998 2022                       |             |                       |             |        |
| Included observations: 25 after adjustments        |             |                       |             |        |
| Variable                                           | Coefficient | Std. Error            | t-Statistic | Prob.  |
| TCH(-1)                                            | -0.668880   | 0.191729              | -3.488677   | 0.0033 |
| D(TCH(-1))                                         | 0.392967    | 0.189784              | 2.070606    | 0.0561 |
| D(TCH(-2))                                         | 0.083328    | 0.210322              | 0.396195    | 0.6975 |
| D(TCH(-3))                                         | 0.481636    | 0.199632              | 2.412616    | 0.0291 |
| D(TCH(-4))                                         | 0.202776    | 0.216741              | 0.935568    | 0.3643 |
| D(TCH(-5))                                         | 0.527494    | 0.222185              | 2.374120    | 0.0314 |
| D(TCH(-6))                                         | 0.587402    | 0.218621              | 2.686855    | 0.0169 |
| D(TCH(-7))                                         | 0.401904    | 0.249401              | 1.611479    | 0.1279 |
| C                                                  | 11.27947    | 4.773057              | 2.363154    | 0.0320 |
| @TREND("1990")                                     | 1.972081    | 0.524185              | 3.762184    | 0.0019 |
| R-squared                                          | 0.646831    | Mean dependent var    | 3.371052    |        |
| Adjusted R-squared                                 | 0.434929    | S.D. dependent var    | 5.484114    |        |
| S.E. of regression                                 | 4.122473    | Akaike info criterion | 5.959958    |        |
| Sum squared resid                                  | 254.9218    | Schwarz criterion     | 6.447508    |        |
| Log likelihood                                     | -64.49948   | Hannan-Quinn criter.  | 6.095184    |        |
| F-statistic                                        | 3.052506    | Durbin-Watson stat    | 2.182863    |        |
| Prob(F-statistic)                                  | 0.027304    |                       |             |        |

|                                                    |             |                       |             |        |
|----------------------------------------------------|-------------|-----------------------|-------------|--------|
| Null Hypothesis: PP has a unit root                |             |                       |             |        |
| Exogenous: Constant, Linear Trend                  |             |                       |             |        |
| Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8) |             |                       |             |        |
|                                                    |             |                       | t-Statistic | Prob.* |
| Augmented Dickey-Fuller test statistic             |             |                       | -2.200575   | 0.4732 |
| Test critical values:                              | 1% level    |                       | -4.273277   |        |
|                                                    | 5% level    |                       | -3.557759   |        |
|                                                    | 10% level   |                       | -3.212361   |        |
| *MacKinnon (1996) one-sided p-values.              |             |                       |             |        |
| Augmented Dickey-Fuller Test Equation              |             |                       |             |        |
| Dependent Variable: D(PP)                          |             |                       |             |        |
| Method: Least Squares                              |             |                       |             |        |
| Date: 06/05/23 Time: 19:50                         |             |                       |             |        |
| Sample (adjusted): 1991 2022                       |             |                       |             |        |
| Included observations: 32 after adjustments        |             |                       |             |        |
| Variable                                           | Coefficient | Std. Error            | t-Statistic | Prob.  |
| PP(-1)                                             | -0.288193   | 0.130962              | -2.200575   | 0.0359 |
| C                                                  | 4.342001    | 5.686647              | 0.763543    | 0.4513 |
| @TREND("1990")                                     | 0.710739    | 0.390514              | 1.820008    | 0.0791 |
| R-squared                                          | 0.147626    | Mean dependent var    | 2.187500    |        |
| Adjusted R-squared                                 | 0.088842    | S.D. dependent var    | 15.52918    |        |
| S.E. of regression                                 | 14.82331    | Akaike info criterion | 8.319339    |        |
| Sum squared resid                                  | 6372.188    | Schwarz criterion     | 8.456752    |        |
| Log likelihood                                     | -130.1094   | Hannan-Quinn criter.  | 8.364888    |        |
| F-statistic                                        | 2.511322    | Durbin-Watson stat    | 1.758661    |        |
| Prob(F-statistic)                                  | 0.098658    |                       |             |        |

## "None"

|                                                    |             |                       |             |             |
|----------------------------------------------------|-------------|-----------------------|-------------|-------------|
| Null Hypothesis: TCH has a unit root               |             |                       |             |             |
| Exogenous: None                                    |             |                       |             |             |
| Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8) |             |                       |             |             |
|                                                    |             |                       | t-Statistic | Prob.*      |
| Augmented Dickey-Fuller test statistic             |             |                       | 3.614621    | 0.9998      |
| Test critical values:                              | 1% level    | -2.639210             |             |             |
|                                                    | 5% level    | -1.951687             |             |             |
|                                                    | 10% level   | -1.610579             |             |             |
| *MacKinnon (1996) one-sided p-values.              |             |                       |             |             |
| Augmented Dickey-Fuller Test Equation              |             |                       |             |             |
| Dependent Variable: D(TCH)                         |             |                       |             |             |
| Method: Least Squares                              |             |                       |             |             |
| Date: 06/05/23 Time: 19:58                         |             |                       |             |             |
| Sample (adjusted): 1991 2022                       |             |                       |             |             |
| Included observations: 32 after adjustments        |             |                       |             |             |
| Variable                                           | Coefficient | t                     | Std. Error  | t-Statistic |
| TCH(-1)                                            | 0.046669    | 0.012911              | 3.614621    | 0.0011      |
| R-squared                                          | -0.130092   | Mean dependent var    |             | 4.157600    |
| Adjusted R-squared                                 | -0.130092   | S.D. dependent var    |             | 5.424519    |
| S.E. of regression                                 | 5.766577    | Akaike info criterion |             | 6.372786    |
| Sum squared resid                                  | 1030.856    | Schwarz criterion     |             | 6.418590    |
| Log likelihood                                     | -100.9646   | Hannan-Quinn criter.  |             | 6.387969    |
| Durbin-Watson stat                                 | 1.242956    |                       |             |             |

|                                                    |             |                       |             |        |
|----------------------------------------------------|-------------|-----------------------|-------------|--------|
| Null Hypothesis: PP has a unit root                |             |                       |             |        |
| Exogenous: None                                    |             |                       |             |        |
| Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8) |             |                       |             |        |
|                                                    |             |                       |             |        |
|                                                    |             |                       | t-Statistic | Prob.* |
| Augmented Dickey-Fuller test statistic             |             |                       | 0.071628    | 0.6984 |
| Test critical values:                              | 1% level    | -2.639210             |             |        |
|                                                    | 5% level    | -1.951687             |             |        |
|                                                    | 10% level   | -1.610579             |             |        |
| *MacKinnon (1996) one-sided p-values.              |             |                       |             |        |
| Augmented Dickey-Fuller Test Equation              |             |                       |             |        |
| Dependent Variable: D(PP)                          |             |                       |             |        |
| Method: Least Squares                              |             |                       |             |        |
| Date: 06/05/23 Time: 19:56                         |             |                       |             |        |
| Sample (adjusted): 1991 2022                       |             |                       |             |        |
| Included observations: 32 after adjustments        |             |                       |             |        |
|                                                    |             |                       |             |        |
| Variable                                           | Coefficient | Std. Error            | t-Statistic | Prob.  |
| PP(-1)                                             | 0.003580    | 0.049980              | 0.071628    | 0.9434 |
| R-squared                                          | -0.020314   | Mean dependent var    | 2.187500    |        |
| Adjusted R-squared                                 | -0.020314   | S.D. dependent var    | 15.52918    |        |
| S.E. of regression                                 | 15.68611    | Akaike info criterion | 8.374180    |        |
| Sum squared resid                                  | 7627.679    | Schwarz criterion     | 8.419984    |        |
| Log likelihood                                     | -132.9869   | Hannan-Quinn criter.  | 8.389363    |        |
| Durbin-Watson stat                                 | 1.936240    |                       |             |        |
|                                                    |             |                       |             |        |

|                 |    |
|-----------------|----|
| عند الفرق الأول |    |
| TCH             | PP |
| "Intercept"     |    |

|                                                    |             |                       |             |           |
|----------------------------------------------------|-------------|-----------------------|-------------|-----------|
| Null Hypothesis: D(TCH) has a unit root            |             |                       |             |           |
| Exogenous: Constant                                |             |                       |             |           |
| Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8) |             |                       |             |           |
|                                                    |             |                       | t-Statistic | Prob.*    |
| Augmented Dickey-Fuller test statistic             |             |                       | -3.944242   | 0.0050    |
| Test critical values:                              | 1% level    |                       | -3.661661   |           |
|                                                    | 5% level    |                       | -2.960411   |           |
|                                                    | 10% level   |                       | -2.619160   |           |
| *MacKinnon (1996) one-sided p-values.              |             |                       |             |           |
| Augmented Dickey-Fuller Test Equation              |             |                       |             |           |
| Dependent Variable: D(TCH,2)                       |             |                       |             |           |
| Method: Least Squares                              |             |                       |             |           |
| Date: 06/05/23 Time: 20:13                         |             |                       |             |           |
| Sample (adjusted): 1992 2022                       |             |                       |             |           |
| Included observations: 31 after adjustments        |             |                       |             |           |
| Variable                                           | Coefficient | Std. Error            | t-Statistic | Prob.     |
| D(TCH(-1))                                         | -0.686015   | 0.173928              | -3.944242   | 0.0005    |
| C                                                  | 2.707263    | 1.176227              | 2.301650    | 0.0287    |
| Mean dependent                                     |             |                       |             |           |
| R-squared                                          | 0.349149    | var                   |             | -0.084297 |
| Adjusted R-squared                                 | 0.326706    | S.D. dependent var    |             | 6.374677  |
| S.E. of regression                                 | 5.230710    | Akaike info criterion |             | 6.209312  |
| Sum squared resid                                  | 793.4494    | Schwarz criterion     |             | 6.301827  |
|                                                    |             | Hannan-Quinn          |             |           |
| Log likelihood                                     | -94.24433   | criter.               |             | 6.239470  |
| F-statistic                                        | 15.55704    | Durbin-Watson stat    |             | 1.883272  |
| Prob(F-statistic)                                  | 0.000465    |                       |             |           |

|                                                    |             |                   |                |          |
|----------------------------------------------------|-------------|-------------------|----------------|----------|
| Null Hypothesis: D(PP) has a unit root             |             |                   |                |          |
| Exogenous: Constant                                |             |                   |                |          |
| Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8) |             |                   |                |          |
|                                                    |             |                   |                |          |
|                                                    |             |                   | t-Statistic    | Prob.*   |
| Augmented Dickey-Fuller test statistic             |             |                   | -5.313999      | 0.0001   |
| Test critical values:                              | 1% level    |                   | -3.661661      |          |
|                                                    | 5% level    |                   | -2.960411      |          |
|                                                    | 10% level   |                   | -2.619160      |          |
|                                                    |             |                   |                |          |
| *MacKinnon (1996) one-sided p-values.              |             |                   |                |          |
| Augmented Dickey-Fuller Test Equation              |             |                   |                |          |
| Dependent Variable: D(PP,2)                        |             |                   |                |          |
| Method: Least Squares                              |             |                   |                |          |
| Date: 06/05/23 Time: 20:12                         |             |                   |                |          |
| Sample (adjusted): 1992 2022                       |             |                   |                |          |
| Included observations: 31 after adjustments        |             |                   |                |          |
|                                                    |             |                   |                |          |
| Variable                                           | Coefficient | Std. Error        | t-Statistic    | Prob.    |
| D(PP(-1))                                          | 1.026925    | 0.193249          | -5.313999      | 0.0000   |
| C                                                  | 2.392420    | 2.890223          | 0.827763       | 0.4146   |
| R-squared                                          | 0.493349    | var               | Mean dependent | 0.946774 |
| Adjusted R-squared                                 | 0.475878    | var               | S.D. dependent | 22.12909 |
| S.E. of regression                                 | 16.02064    | criterion         | Akaike info    | 8.447973 |
| Sum squared resid                                  | 7443.163    | Schwarz criterion |                | 8.54048  |
| Log likelihood                                     | 128.9436    | - Hannan-Quinn    |                | 8.47813  |
| F-statistic                                        | 28.23859    | criter.           | Durbin-Watson  | 1.93222  |
| Prob(F-statistic)                                  | 0.000011    | stat              |                | 2        |
|                                                    |             |                   |                |          |

## "Trend And Intercept"

|                                                    |             |                       |             |           |
|----------------------------------------------------|-------------|-----------------------|-------------|-----------|
| Null Hypothesis: D(TCH) has a unit root            |             |                       |             |           |
| Exogenous: Constant, Linear Trend                  |             |                       |             |           |
| Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8) |             |                       |             |           |
|                                                    |             | t-Statistic           |             | Prob.*    |
|                                                    |             | -                     |             |           |
| Augmented Dickey-Fuller test statistic             |             | 3.8800                |             |           |
|                                                    |             | 36                    |             | 0.0253    |
|                                                    |             | -                     |             |           |
| Test critical values:                              | 1% level    | 4.2845                |             |           |
|                                                    |             | 80                    |             |           |
|                                                    | 5% level    | 3.5628                |             |           |
|                                                    |             | 82                    |             |           |
|                                                    |             | -                     |             |           |
|                                                    | 10% level   | 3.2152                |             |           |
|                                                    |             | 67                    |             |           |
| *MacKinnon (1996) one-sided p-values.              |             |                       |             |           |
| Augmented Dickey-Fuller Test Equation              |             |                       |             |           |
| Dependent Variable: D(TCH,2)                       |             |                       |             |           |
| Method: Least Squares                              |             |                       |             |           |
| Date: 06/05/23 Time: 20:29                         |             |                       |             |           |
| Sample (adjusted): 1992 2022                       |             |                       |             |           |
| Included observations: 31 after adjustments        |             |                       |             |           |
| Variable                                           | Coefficient | Std. Error            | t-Statistic | Prob.     |
|                                                    | -           |                       | -           |           |
| D(TCH(-1))                                         | 0.6847      | 0.1764                | 3.8800      |           |
|                                                    | 19          | 72                    | 36          | 0.0006    |
| C                                                  | 1.9367      | 2.1798                | 0.8884      |           |
|                                                    | 56          | 08                    | 98          | 0.3818    |
| @TREND("1990")                                     | 0.0450      | 0.1065                | 0.4223      |           |
|                                                    | 14          | 72                    | 80          | 0.6760    |
| R-squared                                          | 0.3532      | Mean dependent var    |             | -0.084297 |
|                                                    | 70          |                       |             |           |
| Adjusted R-squared                                 | 0.3070      | S.D. dependent var    |             | 6.374677  |
|                                                    | 75          |                       |             |           |
| S.E. of regression                                 | 5.3064      | Akaike info criterion |             | 6.267477  |
|                                                    | 17          |                       |             |           |
| Sum squared resid                                  | 788.42      | Schwarz criterion     |             | 6.406250  |
|                                                    | 58          |                       |             |           |
| Log likelihood                                     | 94.145      | Hannan-Quinn criter.  |             | 6.312713  |
|                                                    | 89          |                       |             |           |
| F-statistic                                        | 7.6473      | Durbin-Watson stat    |             | 1.897169  |
|                                                    | 51          |                       |             |           |
| Prob(F-statistic)                                  | 0.0022      |                       |             |           |
|                                                    | 39          |                       |             |           |

|                                                    |             |                       |             |          |
|----------------------------------------------------|-------------|-----------------------|-------------|----------|
| Null Hypothesis: D(PP) has a unit root             |             |                       |             |          |
| Exogenous: Constant, Linear Trend                  |             |                       |             |          |
| Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8) |             |                       |             |          |
|                                                    |             | t-Statistic           |             | Prob.*   |
|                                                    |             | -                     |             |          |
| Augmented Dickey-Fuller test statistic             |             | -5.225265             |             | 0.0010   |
| Test critical values:                              | 1% level    | -4.284580             |             |          |
|                                                    | 5% level    | -3.562882             |             |          |
|                                                    | 10% level   | -3.215267             |             |          |
| *MacKinnon (1996) one-sided p-values.              |             |                       |             |          |
| Augmented Dickey-Fuller Test Equation              |             |                       |             |          |
| Dependent Variable: D(PP,2)                        |             |                       |             |          |
| Method: Least Squares                              |             |                       |             |          |
| Date: 06/05/23 Time: 20:29                         |             |                       |             |          |
| Sample (adjusted): 1992 2022                       |             |                       |             |          |
| Included observations: 31 after adjustments        |             |                       |             |          |
| Variable                                           | Coefficient | Std. Error            | t-Statistic | Prob.    |
| D(PP(-1))                                          | -1.026092   | 0.196371              | -5.225265   | 0.0000   |
| C                                                  | 0.717144    | 6.288927              | 0.114033    | 0.9100   |
| @TREND("1990")                                     | 0.098477    | 0.326900              | 0.301244    | 0.7655   |
| R-squared                                          | 0.494986    | Mean dependent var    |             | 0.946774 |
| Adjusted R-squared                                 | 0.458913    | S.D. dependent var    |             | 22.12909 |
| S.E. of regression                                 | 16.27785    | Akaike info criterion |             | 8.509254 |
| Sum squared resid                                  | 7419.118    | Schwarz criterion     |             | 8.648027 |
| Log likelihood                                     | -128.8934   | Hannan-Quinn criter.  |             | 8.554490 |
| F-statistic                                        | 13.72198    | Durbin-Watson stat    |             | 1.939122 |
| Prob(F-statistic)                                  | 0.000070    |                       |             |          |

## "None"

|                                                    |             |                       |             |        |
|----------------------------------------------------|-------------|-----------------------|-------------|--------|
| Null Hypothesis: D(TCH) has a unit root            |             |                       |             |        |
| Exogenous: None                                    |             |                       |             |        |
| Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8) |             |                       |             |        |
|                                                    |             |                       | t-Statistic | Prob.* |
| Augmented Dickey-Fuller test statistic             | -2.996823   |                       |             | 0.0040 |
| Test critical values:                              | 1% level    | -2.641672             |             |        |
|                                                    | 5% level    | -1.952066             |             |        |
|                                                    | 10% level   | -1.610400             |             |        |
| *MacKinnon (1996) one-sided p-values.              |             |                       |             |        |
| Augmented Dickey-Fuller Test Equation              |             |                       |             |        |
| Dependent Variable: D(TCH,2)                       |             |                       |             |        |
| Method: Least Squares                              |             |                       |             |        |
| Date: 06/05/23 Time: 20:42                         |             |                       |             |        |
| Sample (adjusted): 1992 2022                       |             |                       |             |        |
| Included observations: 31 after adjustments        |             |                       |             |        |
| Variable                                           | Coefficient | Std. Error            | t-Statistic | Prob.  |
| D(TCH(-1))                                         | -0.445134   | 0.148535              | -2.996823   | 0.0054 |
| R-squared                                          | 0.230254    | Mean dependent var    | -0.084297   |        |
| Adjusted R-squared                                 | 0.230254    | S.D. dependent var    | 6.374677    |        |
| S.E. of regression                                 | 5.592833    | Akaike info criterion | 6.312575    |        |
| Sum squared resid                                  | 938.3933    | Schwarz criterion     | 6.358833    |        |
| Log likelihood                                     | -96.84491   | Hannan-Quinn criter.  | 6.327654    |        |
| Durbin-Watson stat                                 | 2.021395    |                       |             |        |

|                                                    |             |                       |             |        |
|----------------------------------------------------|-------------|-----------------------|-------------|--------|
| Null Hypothesis: D(PP) has a unit root             |             |                       |             |        |
| Exogenous: None                                    |             |                       |             |        |
| Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8) |             |                       |             |        |
|                                                    |             |                       | t-Statistic | Prob.* |
| Augmented Dickey-Fuller test statistic             | -5.287250   |                       |             | 0.0000 |
| Test critical values:                              | 1% level    | -2.641672             |             |        |
|                                                    | 5% level    | -1.952066             |             |        |
|                                                    | 10% level   | -1.610400             |             |        |
| *MacKinnon (1996) one-sided p-values.              |             |                       |             |        |
| Augmented Dickey-Fuller Test Equation              |             |                       |             |        |
| Dependent Variable: D(PP,2)                        |             |                       |             |        |
| Method: Least Squares                              |             |                       |             |        |
| Date: 06/05/23 Time: 20:42                         |             |                       |             |        |
| Sample (adjusted): 1992 2022                       |             |                       |             |        |
| Included observations: 31 after adjustments        |             |                       |             |        |
| Variable                                           | Coefficient | Std. Error            | t-Statistic | Prob.  |
| D(PP(-1))                                          | -1.011869   | 0.191379              | -5.287250   | 0.0000 |
| R-squared                                          | 0.481378    | Mean dependent var    | 0.946774    |        |
| Adjusted R-squared                                 | 0.481378    | S.D. dependent var    | 22.12909    |        |
| S.E. of regression                                 | 15.93636    | Akaike info criterion | 8.406810    |        |
| Sum squared resid                                  | 7619.025    | Schwarz criterion     | 8.453067    |        |
| Log likelihood                                     | -129.3055   | Hannan-Quinn criter.  | 8.421889    |        |
| Durbin-Watson stat                                 | 1.911698    |                       |             |        |

المصدر : تم إعداده بالاعتماد على مخرجات برنامج " Eviews10 "

الملحق رقم (03-03) : نتائج تقدير اختبار الحدود **test Bound**

|                                                    |             |                |             |        |
|----------------------------------------------------|-------------|----------------|-------------|--------|
| ARDL Long Run Form and Bounds Test                 |             |                |             |        |
| Dependent Variable: D(PP)                          |             |                |             |        |
| Selected Model: ARDL(1, 1)                         |             |                |             |        |
| Case 2: Restricted Constant and No Trend           |             |                |             |        |
| Date: 06/05/23    Time: 20:53                      |             |                |             |        |
| Sample: 1990 2022                                  |             |                |             |        |
| Included observations: 32                          |             |                |             |        |
| Conditional Error Correction Regression            |             |                |             |        |
| Variable                                           | Coefficient | Std. Error     | t-Statistic | Prob.  |
| C                                                  | 6.415184    | 6.576424       | 0.975482    | 0.3377 |
| PP(-1)*                                            | -0.210981   | 0.091072       | -2.316633   | 0.0281 |
| TCH(-1)                                            | 0.159711    | 0.082479       | 1.936387    | 0.0630 |
| D(TCH)                                             | -1.370891   | 0.427593       | -3.206066   | 0.0034 |
| * p-value incompatible with t-Bounds distribution. |             |                |             |        |
| Levels Equation                                    |             |                |             |        |
| Case 2: Restricted Constant and No Trend           |             |                |             |        |
| Variable                                           | Coefficient | Std. Error     | t-Statistic | Prob.  |
| TCH                                                | 0.756994    | 0.391224       | 1.934936    | 0.0632 |
| C                                                  | 30.40652    | 30.09741       | 1.010270    | 0.3210 |
| EC = PP - (0.7570*TCH + 30.4065 )                  |             |                |             |        |
| F-Bounds Test                                      |             |                |             |        |
| Null Hypothesis: No levels relationship            |             |                |             |        |
| Test Statistic                                     | Value       | Signif.        | I(0)        | I(1)   |
| F-statistic                                        | 4.701055    | Asymptotic:    |             |        |
|                                                    |             | n=1000         |             |        |
|                                                    |             | 10%            | 3.02        | 3.51   |
|                                                    |             | 5%             | 3.62        | 4.16   |
|                                                    |             | 2.5%           | 4.18        | 4.79   |
| k                                                  | 1           | 1%             | 4.94        | 5.58   |
|                                                    |             | Finite Sample: |             |        |
|                                                    |             | n=35           |             |        |
|                                                    |             | 10%            | 3.223       | 3.757  |
| Actual Sample Size                                 | 32          | 5%             | 3.957       | 4.53   |
|                                                    |             | 1%             | 5.763       | 6.48   |
|                                                    |             | Finite Sample: |             |        |
|                                                    |             | n=30           |             |        |
|                                                    |             | 10%            | 3.303       | 3.797  |
|                                                    |             | 5%             | 4.09        | 4.663  |
|                                                    |             | 1%             | 6.027       | 6.76   |

المصدر : تم إعداده بالاعتماد على مخرجات برنامج " Eviews10 "